بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

اثر حجم الشركة ونوع نشاطها على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية

The Effect of Company Size and Type of Its Activity on the Extent of Accounting Disclosure at Annual Financial Reports of Jordanian Public Shareholding Companies

إعداد

حمود حميدي عواد بني خالد

إشراف

الدكتور غسان المطارنة

العام الجامعي

٢٠٠٥-٢٠٠٦

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في كلية المال والأعمال في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٤

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

اثر حجم الشركة ونوع نشاطها على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية

The Effect of Company Size and Type of its Activity on The Extent of Accounting Disclosure at Annual Financial Reports of Jordanian Public Shareholding Companies

إعداد

حمود حميدي عواد بني خالد

٠٢٢٠٥٠٤٠٠٢

إشراف

الدكتور غسان المطارنة

أعضاء لجنة المناقشة التوقيع

الدكتور غسان المطارنة (مشرفا ورئيسا).....

الدكتور جمال الشرايري (عضوا).....

الدكتور سليمان بشتاوي (عضوا).....

الدكتور منذر المومني (عضوا).....

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في كلية المال والأعمال في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٤

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى والدي رحمه الله واسكنه فسيح جنانه

إلى والدتي أطال الله في عمرها وبارك فيه

إلى إخواني وأخواتي إلى أصدقائي وفقهم الله

لهم جميعا اهدي هذا العمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى اله وصحبه أجمعين، وبعد؛

احمد الله واشكره على إتمام هذا العمل المتواضع، وبعد شكر الله أتوجه بالشكر الجزيل للدكتور غسان المطارنة على ما قدم من نصح وإرشاد وإشراف، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور محمد الرحاحلة والدكتور وليد صيام على مساهماتهم المهمة المتمثلة بالتوجيه والإرشاد في مرحلة إعداد خطة البحث،.

كما وأتقدم بالشكر لكل من الاساتذه : الدكتور منذر المومني، والدكتور جمال الشرايري، والدكتور سليمان بشتاوي على ما قدموه من نصائح وإرشادات أثرت الرسالة في أكثر من مرحلة من مراحل انجازها وكان أحدثها مشاركتهم في مناقشتها النهائية، وأتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء قسم المحاسبة في كلية المال والأعمال في جامعة آل البيت.كما وأتقدم بالشكر لكل من ساهم في إعداد هذه الرسالة وهم كثر من فضل الله.

لكل من ذكرت لهم مني كل محبة وتقدير واحترام.

حمود حميدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهرس

Contents

ملخص الدراسة..... ح
الفصل التمهيدي..... ١
مقدمة:..... ٢
مشكلة الدراسة:..... ٢
أهمية الدراسة:..... ٣
أهداف الدراسة:..... ٤
الدراسات السابقة:..... ٤
- الدراسات الأجنبية:..... ١٢
فرضيات الدراسة:..... ١٥
منهجية الدراسة:..... ١٦
- مجتمع وعينة الدراسة:..... ١٦
مصادر البيانات والأساليب الإحصائية:..... ١٦
الفصل الأول الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه..... ٢١
أولا: ما هية الإفصاح المحاسبي..... ٢٢
ثانيا: موقع الإفصاح من النظرية المحاسبية..... ٢٩
ثالثا: المهتمون بالإفصاح المحاسبي..... ٣٢
الفصل الثاني الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير الدولية والتشريعات الأردنية..... ٣٨
أولا: الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير الدولية..... ٣٩
ثانيا: الإفصاح المحاسبي في ظل التشريعات الأردنية..... ٤٤
الفصل الثالث عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات..... ٥٢
أولا: منهجية الدراسة..... ٥٣
ثانيا: تحديد أهمية بنود الإفصاح..... ٥٥
ثالثا: تحليل التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية:..... ٦٥
رابعا:اختبار الفرضيات..... ٦٨
النتائج والتوصيات..... ٧٧
النتائج:..... ٧٧
التوصيات:..... ٧٨
ABSTRACT..... ٨٠
قائمة المراجع..... ٨٢
المراجع العربية:..... ٨٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية: ٨٥
الملاحق..... ٨٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
- أهمية الإفصاح المحاسبي	٢٤
- أدوات الإفصاح	٢٩
- الإطار النظري للمحاسبة المالية	٣٢

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
- أسلوب قياس أهمية البنود	١٧
- المعايير الدولية	٣٩
- الاستبانات القابلة للتحليل	٥٥
- الخصائص الهيكلية للمجيبين على الاستبانة	٥٥
- أسلوب قياس أهمية البنود	٥٩
- أهمية بنود الإفصاح	٥٨
- حجم الشركات المساهمة العامة الأردنية ومستوى الإفصاح فيها	٦٧
- النتائج الإحصائية التي تبين اثر حجم الشركة على مستوى الإفصاح فيها	٦٩
- النتائج الإحصائية لأثر حجم الشركة على مستوى الإفصاح لكل قطاع على حدا	٦٩
- نتائج تحليل التباين الأحادي	٧٤
- معنوية التباين الثنائي بين فئات المتغير العاملي	٧٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة

اثر حجم الشركة ونوع نشاطها على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية

إعداد

حمود حميدي بني خالد

إشراف

الدكتور غسان المطارنة

هدف هذا البحث إلى دراسة الإفصاح المحاسبي من جهة تأثره بكل من حجم الشركة ونوع نشاطها. وقد استقيت البيانات المتعلقة بحجم الشركة ممثلا - بمجموع الموجودات - ونوعها من منشورات هيئة الأوراق المالية على موقعها الكتروني http://www.jsc.gov.jo حيث تم تحديد أربع أنواع من الشركات المساهمة العامة الأردنية وفق نشاطها: البنوك، وشركات الخدمات، وشركات التامين، والشركات الصناعية. أما الإفصاح المحاسبي فقد قام الباحث بتمثيله من خلال إعداد مؤشر نسبي، وذلك بتجهيز قائمة معيارية تشتمل على بنود الإفصاح وأهمية كل بند من وجهة نظر المدققين – حيث تم استقراء أرائهم بالاستعانة بأسلوب الاستبيان – وبمقارنة القائمة المعيارية بتقرير كل شركة تم تحديد نسب الإفصاح وهي المتغير الكمي الممثل لمستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وقد اعتمد الباحث في التحليل على متوسط المتغيرات لثلاث سنوات ٢٠٠٢و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤.

قام الباحث باستخدام الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression لمعرفة اثر حجم شركة المساهمة العامة الأردنية على مستوى الإفصاح المحاسبي في تقاريرها المالية السنوية، وذلك بتقدير B واختبار موثوقيتها باستخدام اختبار T، وقد طبق هذا النموذج لقياس اثر حجم شركة المساهمة العامة على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية لكل قطاع على حدا فضلا عن تطبيقه على كل الشركات دون تمييز القطاع، وقد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات من أبرزها: انتفاء الأثر ذي الدلالة الإحصائية لحجم شركة المساهمة على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية في كل من قطاعات الصناعة والتامين والبنوك، ورغم وجود اثر ذي دلالة إحصائية للحجم على مستوى الإفصاح في قطاع الخدمات إلا أن أشار كل من معاملي الارتباط والتحديد إلى ضعف هذه العلاقة، وهذه الاستنتاجات الجزئية بررت الاستنتاج الذي أشار إليه النموذج الكلي الذي تناول اثر حجم الشركة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على مستوى الإفصاح في كل الشركات بغض النظر عن القطاع، فقد استنتج الباحث بانتفاء الأثر المعنوي للحجم على مستوى الإفصاح.

أما في ما يتعلق بقياس اثر نوع نشاط الشركة المساهمة العامة الأردنية على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية، فقد استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي، والذي أشار إلى وجود اثر ذي دلالة إحصائية لنوع النشاط على مستوى الإفصاح، ولمعرفة مصادر الفروق قام الباحث بالاستعانة باختبار شيفيه للمقارنات البعدية Sheffe Post Hoc Test لمعرفة مصادر الفروق بين النشاطات المختلفة، وقد تبين أن الفروق تركزت بين كل من قطاع البنوك وقطاع التامين، وهذا يعكس شكل الإفصاح الخاص لكل من هذين القطاعين والناتج عن طبيعة نشاطهما.

من خلال الاستنتاجات السابقة يمكن تلخيص النتائج العامة التي توصلت لها الدراسة بالنقاط التالية:

١. انه مع أهمية كافة بنود الإفصاح إلا أن البنود المتعلقة بدرجة الثقة بالتقرير المالي نالت أكثر الدرجات أهمية، وتفسر هذه النتيجة بان المعلومات المتعلقة بدرجة الثقة بالتقرير المالي هي التي تجعل المعلومات الواردة بالتقرير تتميز بإمكانية الاعتماد عليها Reliability، وهي احدا الخاصيتان الرئيسيتان للمعلومات التي تؤخذ بالاعتبار عند اتخاذ القرارات المختلفة: إمكانية الاعتماد عليها، والملائمة. ويجب التأكيد على أن كل البنود نالت على درجات أهمية عالية مما يعكس الحاجة المتزايدة لكافة صنوف المعلومات المحاسبية.

٢. أن البنوك هي أكثر القطاعات إفصاحا وقطاع التامين هو اقل القطاعات إفصاحا، أما قطاعي الصناعة والخدمات فتقاربت مستويات الإفصاح فيهما. إن اهتمام البنوك بالإفصاح أكثر من غيرها من القطاعات يفسره طبيعة نشاط البنك والقائم ليس على تجنب المخاطر ولكن إدارتها، فالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة تتطلب من البنك التوسع بالإفصاح لرفع ثقة العملاء والمستثمرين بالبنك وبحسن إدارته للمخاطر.

٣. تبين من معالجة البيانات إحصائيا أنه ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على مستوى الإفصاح فيها في كل من البنوك وشركات التامين والشركات الصناعية، في حين كانت العلاقة ضعيفة بالنسبة لقطاع الخدمات ، وبالتالي فأنه ليس هناك اثر لحجم الشركات المساهمة العامة الأردنية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية ، إن هذه النتيجة تفسر بتوحيد تعليمات الإفصاح من قبل هيئة الأوراق المالية لكافة الشركات بغض النظر عن حجمها كما وتفسر بحسن تطبيق هذه التعليمات من قبل الشركات وفعالية الرقابة من قبل الهيئة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. إن لنوع نشاط الشركة المساهمة العامة الأردنية أثرا ذا دلالة إحصائية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية، وان هذه الفروق تركزت بين قطاعي البنوك والتامين.إن التقارير المالية لقطاع التامين تحتوي على بنود خاصة لا تذكر في تقارير الشركات المنتمية للقطاعات الأخرى، وهذا ينطبق على قطاع البنوك مع اختلاف طبيعة البنود، هذه الحقيقة جعلت من الاختلاف بمستوى الإفصاح وظهوره بشكل جوهري بين القطاعين مفسر منطقيا.

وبناء على هذه النتائج فان الدراسة توصي هيئة الأوراق المالية بالاستمرار بمراقبة تطبيق الشركات لمواد تعليمات الإفصاح الصادرة عن الهيئة، فحسن تطبيق تعليمات الإفصاح الذي استنبط بانتفاء اثر الحجم على مستوى الإفصاح لا يعني التوقف عند حد معين من الانجاز وإنما يجب على الهيئة أن تتبع إستراتيجية التحسين المستمر لآليات مراقبتها لمستويات الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية. كما وتوصي الدراسة الهيئة بأن تصدر تعليمات إفصاح متخصصة وأكثر تحديدا لمتطلبات كل قطاع من قطاعات الشركات المساهمة، فاختلاف طبيعة الأنشطة بين القطاعات المختلفة تجعل من المفيد أن تكون تعليمات الإفصاح متخصصة بمفاهيمها وبأدواتها وببنودها.

كما وتوصي هذه الدراسة الشركات المساهمة العامة الأردنية بالتوسع في الإفصاح تلبية للحاجة المتزايدة للمعلومات المحاسبية مما يزيد من الثقة بهذه الشركات، فحاجة المستخدمين لكافة بنود الإفصاح والتي عكسها اهتمام المدققين بكافة هذه البنود وبأنها يجب أن تقدم لهم تجعل من المناسب لهذه الشركات أن تبذل جهودا لإشباع رغباتهم والتي تنعكس بالضرورة على الشركة بتوفير التمويل المناسب وبتحسين صورتها وزيادة ثقة عملائها بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل التمهيدي

- مقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- الدراسات السابقة
- فرضيات الدراسة
- منهجية الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

المحاسبة علم يتمثل تطبيقه المهني بإعداد البيانات وتقديمها بصورة ملائمة لمستخدميها من خلال مراحل متكاملة تعد كل منها وظيفة تتمثل في القياس والتوصيل. وقد تطور مفهوم المحاسبة تدريجيا بتطور وظائفها فقد كان الاهتمام منصبا قبل الثورة الصناعية على القياس[١]، ثم وبتطور الأوضاع الاقتصادية وما أفرزته من تغيرات أبرزها ظهور الشركات المساهمة العامة وتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات، بدأ المحاسبون الاهتمام بالإفصاح المحاسبي. ومن هنا ظهر موضوع الإفصاح المحاسبي كأحد مواضيع الفكر المحاسبي الأساسية لارتباطه بأبرز وظائف المحاسبة وهي الاتصال.

يتمثل الإفصاح المحاسبي " بتنظيم وتقنين عرض وتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المختلفة بطريقة مفهومة وبشكل وأسلوب ملائم وجيد مما يزيد من قيمة ومنفعة هذه المعلومات المحاسبية"[٢]، كما يعتبر من المفاهيم المحاسبية المهمة التي تساهم في تحقيق فاعلية استغلال وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشاة ولمستخدمي القوائم المالية، والذي ينعكس بدوره على المستوى الكلي للاقتصاد، حيث أن توفير الموارد للمنشات الكفؤة يؤدي إلى كفاءة استخدام الموارد المتاحة مما يعزز التنمية الاقتصادية، ويرفع من مستوى رفاهية أفراد المجتمع.

وجاءت هذه الدراسة لتدرس الإفصاح المحاسبي من جانب العناصر المؤثرة فيه والمحددة له كدراسة وصفية تحليلية تهدف إلى إضافة لبنة إلى جدار النظرية المحاسبية التراكمي.

مشكلة الدراسة:

توجهت الحكومة الأردنية في العقد الأخير إلى تشجيع المستثمرين من خلال حمايتهم من الفشل والخديعة الناتجة عن نقص المعلومات ولهذا الغرض تم إنشاء هيئة الأوراق المالية كمشرع ومراقب على أعمال بورصة عمان بموجب قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧م، والتي قامت بدورها بتحديد بنود الإفصاح الإجباري من خلال تعليمات الإفصاح رقم (١) و (٢) لعامي ١٩٩٨

---

[١] عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ١١

[٢] طلال سجيني، " قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية – دراسة عملية"، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد – جامعة قطر، العدد الثامن، قطر، ١٩٩٧م، ص ١٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و٢٠٠٤م. إن توجهات الحكومة الأخيرة التي تدل على أهمية الإفصاح المحاسبي تثير عدة تساؤلات حول مستوى الإفصاح في شركاتنا الأردنية المساهمة، وحول العوامل المحددة لمستوى الإفصاح في هذه الشركات، ويمكن تحديد هذه المشكلة بالأسئلة التالية والتي تتعلق بعاملين من العوامل المؤثرة بالإفصاح[٣]:

- هل هناك اثر ذو دلالة إحصائية لحجم شركة المساهمة العامة الأردنية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية؟
- هل هناك اثر ذو دلالة إحصائية لنوع نشاط الشركة المساهمة العامة الأردنية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية؟

أهمية الدراسة:

إن توضيح العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة ونوع نشاطها موضوع يمس نظرية تأثر تطبيقات الإفصاح بالظروف التنظيمية مسا مباشرا[٤]، وينعكس على الاعتبارات التي تأخذها الجهات المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة عند وضع القواعد والأطر التي يسترشد بها في ممارسات الإفصاح، في سبيل الارتقاء بمستوى الإفصاح وتوفر المعلومة المحاسبية لمستخدمها بشكل عادل يمكنه من توجيه موارده باتجاه المشروعات الكفؤة، وهو السبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

كما إن الموضوع الأساسي لهذه الدراسة وهو الإفصاح المحاسبي يضفي أهمية بالغة للدراسة، حيث أن الإفصاح المحاسبي يعتبر احد الركائز الأساسية في النظرية المحاسبية ، واحد المبادئ المهمة التي تعتمد عليها الممارسات المحاسبية، وما هذه الدراسة إلا حلقة في سلسلة التراكم المعرفي للنظرية المحاسبية.

---

[٣] تركزت تساؤلات الدراسة على عاملين فقط هما : حجم الشركة، ونوع نشاطها، لعدة أسباب، أبرزها:

- في سياق الاتجاه نحو الدراسات الجزئية الدقيقة فان الباحث فضل تركيز دراسته على عاملين، بحيث تمكنه حدود الوقت والحجم من إعطاءهما حقهما من الدراسة.
- قام الباحث بحصر جميع العوامل التي يمكن أن تكون مؤثرة على الإفصاح المحاسبي بالاستعانة بالدراسات السابقة، ثم قام بسلسلة من الاستبعادات وفق قابلية العامل للدراسة، ومدى إشباع دراسته من قبل الباحثين، ومدى أهميته.

[٤] تشير النظرية إلى إن العوامل التنظيمية الداخلية للشركة كعدد المساهمين وحجمها ونوعها تؤثر على تطبيقات الإفصاح في هذه الشركة، انظر:

[٤] مؤيد محمد الفضل،" العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها: دراسة ميدانية في العراق"، أفاق اقتصادية، المجلد ٢٢، العدد ٨٦، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠١م، ص٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

- معرفة مدى تأثير حجم الشركة على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.
- معرفة مدى تأثير نوع نشاط الشركة على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة مجموعة من الأبحاث العربية والأجنبية التي تناولت مستوى الإفصاح وقياسه في مجتمع ما، والتي تناولت العوامل المؤثرة في الإفصاح، وقد قسمها الباحث إلى عربية وأجنبية ورتبها من الأقدم إلى الأحدث.

- **الدراسات العربية:**

١. دراسة حسن البستاكي (١٩٩٧)[٥]، بعنوان: **" مستوى الإفصاح في التقارير السنوية في البنوك البحرينية"**.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مستوى الإفصاح في التقارير المالية الصادرة عن البنوك البحرينية، كما هدفت إلى التوصل إلى طبيعة العلاقة بين مستوى الإفصاح وأربعة من خصائص المؤسسات المالية، وهي: الحجم، الربحية، الرافعة المالية، الإدراج في السوق المالية.

قام الباحث بتصميم قائمة إفصاح معيارية تتكون من ٧٨ بندا من بنود المعلومات، ثم أعطى لكل تقرير من تقارير بنوك العينة – والبالغ عددها ٢٠ بنكا – علامة تمثل مستوى الإفصاح فيها، وذلك بمقارنتها بقائمة الإفصاح المعيارية سابقة الذكر، وبعد تحديد مستوى الإفصاح في بنوك العينة قام الباحث باختبار علاقة الإفصاح لديها ببعض خصائصها باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك محدودية في الإفصاح المتعلق بكل من: الاستراتيجيات، والإدارة، والتوقعات المستقبلية، والعمالة، والنشاطات الاجتماعية، والمنافسة، والحصة السوقية،

[٥] Hasan Al-Bastaki, " Extent of Disclosure in the annual Reports of Banks Operation in Bahrain", Arab Journal of Administrative Sciences – Kuwait University, Vol. ٥, No. ١, Kuwait, ١٩٩٧, pp ٢٤١ – ٢٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومصادر التمويل. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية ايجابية بين الإفصاح المحاسبي وحجم البنك مقاسا بمجموع أصولة، وانتفاء العلاقة المعنوية بين الإفصاح وكل من العوامل الثلاثة الأخرى.

٢. دراسة طلال سجيني (١٩٩٧)[٦]، بعنوان: **" قياس درجة الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية".**

يهدف هذا البحث إلى قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية من خلال دراسة ميدانية للقوائم المحاسبية والمالية التي تنشرها بعض الشركات في القطاع الصناعي السعودي.

قام الباحث بقياس مستوى الإفصاح في تسعة شركات صناعية سعودية[٧]، بمقارنة تقرير حملة الأسهم السنوي لكل شركة منها بقائمة إفصاح مقترحة تشمل خمسين بندا من المعلومات المختلفة التي تغطي جوانب الشركة المختلفة. وقد توصل الباحث إلى تدني نسبة الإفصاح في شركات العينة.

٣. دراسة علي سعادة (١٩٩٨)[٨]، بعنوان:**"الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (٥)".**

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى توفر الإفصاح في التقارير المالية من وجهة نظر المستفيدين منها، ومعرفة مدى انسجام بيانات التقارير المالية للشركات المساهمة مع التشريعات والقوانين الأردنية المتعلقة بالإفصاح، كما يهدف إلى بيان مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٥) ومن ثم الحكم على مدى كفاية التشريعات الأردنية لمتطلبات المعيار.

---

[٦] طلال إبراهيم سجيني، " قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية"_، مرجع سابق، ص ص ١٣٧ – ١٧٣.

[٧] حيث تمثل هذه الشركات تلك الشركات الصناعية المساهمة التي لها أسهما متداولة في سوق الأسهم السعودي.

[٨] علي خليل سعادة ، " الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (٥)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، ١٩٩٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة لهذه الغاية وزعت على المستفيدين من التقارير المحاسبية ممثلين بالمدراء الماليين للشركات الصناعية المساهمة العامة، والبنوك، وموظفي الدولة، وشركات الوساطة في سوق عمان المالي، ومدققي الحسابات القانونيين. وقد استخدم الباحث عدد من الأساليب الإحصائية في تحليل الاستبانة، أبرزها الانحراف المعياري ومعدل الاختلاف، واستخدام اختبار T لاختبار الفرضيات.

وقد توصل الباحث إلى أن الإفصاح المحاسبي مهم لكل مستخدمي القوائم المالية مع وجود شيء من التباين، وقد رتب الباحث المستخدمين بحسب أهمية الإفصاح لديهم تنازليا كما يلي: مدققي الحسابات، إدارة الشركات، قطاع البنوك، قطاع الوسطاء في سوق عمان المالي، وأخيرا موظفي الدولة. كما خلصت الدراسة إلى أن متوسط نسبة الإفصاح لجميع فئات الدراسة هو ٨٥%، وهي نسبة مهمة وتشكل تطور ايجابي بالالتزام بقواعد المحاسبة الدولية في الأردن.

٤. دراسة حسين خشارمة (١٩٩٩)[٩]، بعنوان:" **تحليل مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة الأردنية – دراسة ميدانية".**

تهدف الدراسة إلى تحديد مستوى الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، بالإضافة لتحديد العوامل التي تؤثر في مستوى الإفصاح.

قام الباحث بدراسة التقارير المالية لخمسين شركة صناعية وخدمية في سوق عمان المالي خلال الفترة ١٩٨٨ إلى ١٩٩٥ بمساعدة ورقة عمل تشتمل على جزأين: الأول يشتمل على صفات خاصة للشركة لاستعمالها كمحددات للإفصاح، والثاني اشتمل على بنود المعلومات التي استخدمت لقياس درجة الإفصاح الحقيقي لكل شركة. وقد استخدم الباحث أسلوب الانحدار المتعدد كأسلوب تحليل إحصائي لقياس العلاقة بين مؤشر الإفصاح وبين كل من صفات الشركة التالية: حجم الموجودات، نسبة الموجودات الكلية إلى مجموع المطلوبات للغير، نسبة السيولة في الشركة، ونوع الشركة (صناعية، خدمية).

[٩] حسين علي خشارمة، " تحليل مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة الأردنية – دراسة ميدانية"، مركز الدراسات الأردنية- جامعة اليرموك، اربد، ١٩٩٩م، ص ص ١ – ٧٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصل الباحث إلى تراجع مستوى الإفصاح في الفترة الزمنية ١٩٨٨ – ١٩٩٥ مع بعض الاستثناءات، حيث بينت النتائج أن ٥٠ % من الشركات تحت الدراسة في تراجع في مستوى الإفصاح. كما توصل الباحث إلى أن كل من نوع الصناعة ونسبة السيولة هي سمات تلعب دورا بارزا في مستوى الإفصاح.

٦. دراسة مؤيد الفضل (٢٠٠١)[١٠]، بعنوان: " **العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها: دراسة ميدانية في العراق".**

هدفت الدراسة إلى توضيح علاقة الإفصاح المحاسبي بكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها في المجتمع الاقتصادي للعراق.

ولتحديد مؤشر الإفصاح قام الباحث بتصميم استبانة تحتوي على خمسين بندا من بنود المعلومات التي تغطي جوانب الشركة المختلفة محاسبيا وماليا وإداريا، وقام بتوزيعها على عينة من المستثمرين والمقرضين؛ لتحديد الأهمية النسبية لبنود المعلومات الواردة في الاستبانة، ثم اسقط المتوسط الحسابي لوزن أهمية البند على الورقة الخاصة بكل شركة من شركات العينة – والبالغ عددها ٢٣ شركة – وذلك بعد التأكد من وجود البند في تقرير الشركة. وقد استخدم الباحث اختبار ليفووز لاختبار توزيع عينة الدراسة، ولاختبار فرضيات الدراسة استخدم كل من الأساليب والاختبارات الإحصائية التالية: The Kolomogorov-Smimov Test ، معامل ارتباط كندال، The Kruskal-Wallis .

وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج، أبرزها أن هناك تباين في نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بمحاور مؤشر الإفصاح الستة؛ وذلك يشير حسب رأي الباحث إلى عدم موضوعية طريقة الاختبار التي اتبعتها الدراسات السابقة، فيرى الباحث إن إيجاد علاقة الارتباط بين حجم الشركة مقاسا بمجموع موجوداتها مع نسبة الإفصاح الكافي لمجمل التقرير لا يمكن أن

[١٠] مؤيد محمد الفضل،" العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها: دراسة ميدانية في العراق"، مرجع سابق، ص ص ٩٥-١٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يدل إلى أن حجم الشركة محددا لنسبة الإفصاح، كما توصل الباحث إلى أن أسعار أسهم الشركة في السوق المالية تعد محددا لمستوى الإفصاح، وذلك بعكس نوع نشاط الشركة.

٧. دراسة جمال الهبيل(٢٠٠٣)[١١]، بعنوان: **" مدى ملائمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرارات المستثمر في الأردن".**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ملائمة وكفاية تعليمات الإفصاح رقم (١) لسنة ١٩٩٨ الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية بموجب قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لعام ١٩٩٧ لقرارات المستثمرين في الأوراق المالية في بورصة عمان، وبيان مدى التزام الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان لتعليمات الإفصاح عند إعداد تقاريرها المالية المقدمة للمستثمرين، والتعرف على اثر تلك التعليمات على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل الشركات المساهمة وبالتالي على أسعار الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية.

قام الباحث بتصميم استبانة معتمدة في إعدادها على تعليمات الإفصاح (١) لسنة ١٩٩٨، ثم قام بتوزيعها على عينة من شركات الخدمات المالية المرخصة لدى هيئة الأوراق المالية، بالإضافة إلى عينة من المستثمرين والمضاربين المتواجدين في بورصة عمان للأوراق المالية. وقد استخدم الباحث عددا من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات الواردة في الاستبانة، من أبرزها: مقاييس النزعة المركزية، ومقاييس التشتت، واختبار T .

وأظهرت نتائج الدراسة ملائمة تعليمات الإفصاح سابقة الذكر بدرجة كبيرة لخدمة قرار الاستثمار في الأوراق المالية في بورصة عمان بالرغم من عدم كفايتها، كما بينت النتائج التزام الشركات المساهمة المدرجة لدى بورصة عمان لتعليمات الإفصاح لدى إعدادها التقارير المالية المقدمة للمستثمر في سوق الأوراق المالية، كما أظهرت أن هناك أثرا لتعليمات الإفصاح على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة وتأثير ذلك على أسعار الأوراق المالية في بورصة عمان للأوراق المالية.

[١١] جمال خالد الهبيل، " مدى ملائمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرارات المستثمر في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨. دراسة محمد المهندي(٢٠٠٤)[١٢] ، بعنوان:" **اثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية".**

هي دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، من ابرز أهدافها قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات سابقة الذكر بالإضافة إلى بيان مدى كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في تقاريرها المالية السنوية المنشورة من وجهة نظر المستثمرين، كما هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين بعض المتغيرات المستقلة ذات العلاقة بحجم الشركة وربحيتها على مستوى الإفصاح المحاسبي في هذه الشركات. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة لتحديد مدى وجود علاقة بين مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية وأسعار أسهمها في سوق الأوراق المالية.

وقد قام الباحث بإعداد استبانة تحتوي على بنود المعلومات التي من الممكن أن توجد في التقارير المالية المنشورة في الشركات، ووزعها على عينة من المحللين والوسطاء الماليين والمستثمرين؛ لتحديد الأهمية النسبية لهذه البنود، وبناء عليها حدد نسب الإفصاح في شركات العينة والبالغ عددها ٣٤ شركة صناعية. كما قام باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة، وأبرزها: الأساليب الإحصائية الوصفية واختبار T ، والارتباط الخطي، والانحدار الخطي، وتحليل التباين الثنائي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:

١. بلغ متوسط مستوى الإفصاح عن بنود المعلومات ككل في التقارير المالية السنوية المنشورة لعام ٢٠٠٢ للشركات قيد الدراسة ٧٣ وتراوح مداه بين ٦٣ إلى ٨٩ ، ويرى الباحث في هذه المؤشرات تطورا ايجابيا في مستوى الإفصاح مقارنة مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

٢. أظهرت وجهات نظر متخذي قرار الاستثمار المشاركين في الدراسة حول مدى كفاية المعلومات الواردة بالتقارير المالية لتلبية احتياجاتهم إلى كفايتها، غير أن تفاوت

[١٢] محمد عبد الله المهندي، " اثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركات في الإفصاح عن جميع المعلومات يحد من تلك الكفاية.

٣. كشفت هذه الدراسة عن وجود علاقة طردية موجبة بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وبين إجمالي الأصول وحجم المبيعات السنوية وعدد المساهمين، فيما لم تبين الدراسة أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح وكل من العائد على الاستثمار وهامش صافي الربح.

٤. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وأسعار الأسهم السوقية في تاريخ نشر هذه التقارير.

كما ويجب الإشارة إلى أن الباحث قد استعان بهذه الرسالة لتصميم الاستبانة.

٩. دراسة منصور السعايدة (٢٠٠٥)

[١٣] ، بعنوان: **" الإفصاح الاجتماعي لدى الشركات المساهمة العامة في بعض الأقطار العربية: دراسة مقارنة بين الأردن والبحرين والكويت".**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الإفصاح الاجتماعي في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة البحرينية والكويتية والأردنية، ومحاولة ربط هذا المستوى من الإفصاح مع بعض الخصائص النوعية لهذه الشركات. تألفت عينة البحث من ١٧ شركة بحرينية و ١٩ شركة كويتية و ٣٩ شركة أردنية لعام ٢٠٠١.

دلت نتائج المقارنات المتعددة في اختبار التباين الأحادي على إن الفروق المهمة بين مستويات الإفصاح الاجتماعي للشركات المساهمة العامة هي فقط في نوعي الإفصاح الكمي والمالي، وفي ميدان القوى البشرية وليس في أي من الميادين الأخرى كحماية البيئة وخدمة المجتمع.

كما دلت نتائج اختبار الانحدار المتعدد على أن حجم الشركة وربحيتها عاملان هامان ومستقران في التنبؤ بمستوى الإفصاح الاجتماعي للشركة، في حين إن عمر الشركة ونوع صناعتها ونوع مدققها لم تكن عوامل ثابتة في التنبؤ. أما بالنسبة لتأثير الحكومة على مستوى الإفصاح الاجتماعي

[١٣] Mansour I Saaydah, " Corporate Social Disclosures in Some Arab Countries: A Comparison Among Jordan, Bahrain and Kuwait" , Dirasat, Vol. ٣٢, No. ٢, Amman, ٢٠٠٥, pp ٤٣٥ – ٤٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للشركة فقد وجد إن فعاليته تكون اكبر عندما يكون على شكل متطلبات إفصاح قانونية أكثر من مجرد مساهمة الحكومة في رأس مال الشركة.

١٠. دراسة محمد أبو نصار وعلي ذنيبات (٢٠٠٥)[١٤] ، بعنوان:" **أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية".**

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية للعام ١٩٩٨ والخاصة بالبيانات الدورية للشركات المساهمة العامة في الأردن، وذلك من وجهة نظر المدققين الخارجيين ومعدي البيانات المالية والمستثمرين. كما هدفت الدراسة إلى معرفة وجهة نظر عينة الدراسة حول مدى كفاية هذه التعليمات ومساهمتها في تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات المالية.

لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بتصميم استبانة وجهت إلى عينات من المدققين ومعدي البيانات والمستثمرين. وقد استخدم الباحثان أساليب الإحصاء الوصفي بالإضافة إلى الاختبارات Kruskal-Wallis and Mann-Whitney لاختبار فرضيات الدراسة.

تبين من نتائج الدراسة إجماع كل من المدققين ومعدي البيانات والمستثمرين على أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح في خدمة مستخدمي القوائم المالية، وبمتوسط إجابات تراوحت بين مهم ومهم جدا للغالبية العظمى من البنود. كما أظهرت نتائج الدراسة أن تعليمات الإفصاح تساعد في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة، وانه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر المدققين ومعدي البيانات والمستثمرين في تقييم أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح إلا لعدد محدود من البنود.

---

[١٤] محمد حسين أبو نصار، وعلي عبد القادر ذنيبات،" أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية"، دراسات، المجلد ٣٢، العلوم الإدارية، العدد١، كانون الثاني، ٢٠٠٥. ص ص١١٥ - ١٤٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الدراسات الأجنبية:

١. دراسةFrost and Pownall (١٩٩٤)[١٥]، بعنوان: **" تطبيقات الإفصاح في كل من *الولايات* المتحدة والمملكة المتحدة".**

هي دراسة مقارنة شاملة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من ابرز أهدافها: معرفة مدى تقيد الشركات في كلا الدولتين بقواعد الإفصاح المحاسبي والاختياري،ومعرفة مدى كفاية الإفصاح في تقارير الشركات المالية من وجهة نظرا المستثمرين.

تناولت الدراسة ٢١٤ شركة من ١٤ دولة قسمت إلى ثلاث مجموعات : منها ما هو مدرج في السوق المالي الأمريكي فقط، ومنها ما هو مدرج في السوق المالي البريطاني فقط، ومنها ما هو مدرج في السوقين. ومن خلال دراسة تقارير هذه الشركات توصل الباحثان إلى عدة نتائج أبرزها: أن هناك عدم تطبيق فعلي لقواعد الإفصاح في التقارير الدورية والسنوية للشركات تحت الدراسة مع وجود أفضلية لتلك الشركات المدرجة في السوق الأمريكي، كما توصلت الدراسة إلى أن المستثمرين وفي كلا الدولتين ما زالوا يطالبون بمزيد من الإفصاح من الشركات الأجنبية.

٢. دراسة Bush and Noe(٢٠٠٠)[١٦]، بعنوان: **" تطبيقات الإفصاح في الشركات والمستثمر المؤسسي وتقلبات عائد السهم".**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اثر ممارسة الإفصاح في الشركات الأمريكية على تكوين ملكية المستثمر المؤسسي وعلى تقلبات عوائد السهم. اخضع الباحثان للدراسة عدد كبير من الشركات الأمريكية وبالاعتماد على تقرير جمعية المستثمر وأبحاث الإدارة الذي قام بمسح للشركات الأمريكية لتحديد مستويات الإفصاح فيها.

---

[١٥] Carol A. Frost and Grace Pownall, " Accounting Disclosure Practices in the United States and United Kingdom", Journal of Accounting Research, Vol. ٣٢, No. ١, Spring ١٩٩٤, pp ٧٥-١٠٢.

[١٦] Brian J. Bush and Christopher Noe, " Corporate Disclosure Practices, Institutional Investors, and Stock Return", Journal of Accounting Research, Vol. ٤٠, No. ٣, June ٢٠٠٢, pp ٨٠٩-٨٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصلت الدراسة إلى أن زيادة درجة الإفصاح في الشركة يزيد من جذب المستثمر المؤسسي في حين لا اثر للإفصاح على تقلبات عوائد السهم.

٣. دراسة Lundholm and Myers(٢٠٠٢)[١٧]، بعنوان: **"الاستشراف المستقبل : اثر الإفصاح على العلاقة بين العوائد والمكاسب".**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر الإفصاح على العلاقة بين عائد السهم الحالي والمكاسب الحالية والمستقبلية، والى معرفة اثر التغير في الإفصاح على التغير في المكاسب المستقبلية.

قام الباحث بالاستعانة بجمعية إدارة الاستثمار والبحوث لتحديد متغير الإفصاح في شركات معينة، وقام بدراسة إفصاح هذه الشركة خلال الأعوام ١٩٨٠-١٩٩٤ ثم قام بقياس أثره على متغيرات الدراسة الأخرى.

وقد توصل الباحث إلى أن هناك علاقة ايجابية بين الإفصاح ومقدار المكاسب المستقبلية القائمة على العائد السنوي الحالي، كما وجد أن التغير في الإفصاح يرتبط بعلاقة ايجابية مع التغير في المكاسب المستقبلية القائمة على العوائد الحالية.

٤. دراسة Hope (٢٠٠٣)[١٨] ، بعنوان: " **ممارسات الإفصاح وتطبيق المعايير المحاسبية ودقة تنبؤ المحللين: دراسة دولية".**

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء العلاقة بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية ودقة تنبؤات المحللين للعوائد، والى العلاقة بين تطبيق المعايير المحاسبية عند إعداد التقارير المالية ودقة تنبؤات المحللين.

---

[١٧] Russel Lundholm and Linda A. Myers, " Bringing the Future Forward: The Effect of Disclosure on the Returns- Earnings Relation", Journal of Accounting Research, Vol. ٤٠, No. ٣, June ٢٠٠٢, pp ٨٠٩-٨٣٩.

[١٨] Ole-Kristian Hope, " Disclosure Practices, Enforcement of Accounting Standards, and Analysts' Forecast Accuracy: An International Study", Journal of Accounting Research, Vol. ٤١, No. ٢, USA, ٢٠٠٣.P ٢٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لغرض تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بدراسة عينة مسحوبة من ٢٢ دولة ، وقد توصل الباحث إن دقة تنبؤات المحللين ترتبط بعلاقة ايجابية مع كل من مستوى الإفصاح وتطبيق المعايير المحاسبية في التقارير المالية التي تعدها الشركات.

وقد فسر الباحث هذه النتيجة بان زيادة الإفصاح في التقارير المالية تقدم معلومات مفيدة للمحللين، كما إن تطبيق معايير محاسبية ثابتة تؤدي إلى تقليص حالة عدم التأكد لدى المحللين والمتعلقة بالعوائد المستقبلية.

٥. دراسة Francis and Khurana and Pereira (٢٠٠٥)[١٩]، بعنوان:" **حوافز وتأثيرات الإفصاح على تكلفة رأس المال حول العالم**".

توصل الباحث في دراسة سابقة إلى أن الشركات التي تعتمد على التمويل الخارجي في الولايات المتحدة تتعهد بتقديم مستويات إفصاح عالية مما يقلل تكلفة حصولها على الأموال، وأراد من هذه الدراسة أن يتحقق من النتيجة بدول أخرى ذات قوانين وأنظمة تمويل أخرى من الممكن أن تقلل من تأثير الإفصاح.

قام الباحث بأخذ عينة من ٣٤ دولة، وقد توصل الباحث إلى أن الشركات ذات الاعتماد المالي الخارجي فإنها تقدم مستويات إفصاح اختياري عالية المستوى، ولدى هذه الشركات سياسة إفصاح توسعية لتقليل تكلفة التمويل سواء بالاقتراض أو بالاكتتاب، ويصف الباحث هذه النتيجة بالمذهلة نتيجة اختلاف القوانين وأنظمة التمويل فيما بين هذه الدول.

وقد اعتمد الباحث على هذه الدراسات في كثير من الجوانب، فقد استفاد منها في إثراء الإطار النظري بالدراسات العلمية المبرهنة، كما استفاد منها في تصميم منهجية الدراسة وخصوصا أسلوب إعداد مؤشر الإفصاح، وفي تصميم الاستبانة.

والجدير بذكره أن هناك عدد من الدراسات المذكورة قد هدفت إلى قياس اثر حجم الشركة على مستوى الإفصاح المحاسبي، أو قياس اثر نوع نشاط الشركة على مستوى الإفصاح المحاسبي، أو كليهما، وتتميز هذه الدراسة عن هذه الدراسات بما يلي:

[١٩] Jere R. Francis, and Others," Disclosure Incentives and Effects on Cost of Capital around the World", The Accounting Review, Vol. ٨٠, No. ٤, ٢٠٠٥.pp.١١٢٥-١١٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. إن هذه الدراسة قامت بدراسة الشركات المساهمة العامة الأردنية، في حين إن بعض الدراسات كدراسة الفضل طبقت على مجتمعات اقتصادية أخرى غير المجتمع الاقتصادي الأردني.

٢. إن هذه الدراسة طبقت على جميع القطاعات الاقتصادية، ولم تقتصر على قطاع كدراسة المهندي، أو قطاعين كدراسة خشارمة.

٣. إن هذه الدراسة أجريت بعد مجموعة من المنجزات التشريعية التي أثرت في مستوى الإفصاح بالشركات بشكل كبير متمثلة بقانون الشركات عام ١٩٩٧، وتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية للأعوام ١٩٩٨، و ٢٠٠٤.

فرضيات الدراسة:

بناء على التساؤلات التي تم إثارتها في مشكلة الدراسة يمكن وضع الفرضيات التالية للإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا:

- الفرضية الأولى:

" إن لحجم الشركة المساهمة العامة الأردنية أثرا ذا دلالة إحصائية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية".

- الفرضية الثانية:

" أن لنوع نشاط الشركة المساهمة العامة الأردنية أثرا ذا دلالة إحصائية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة:

- نموذج الدراسة:

بناء على أهداف الدراسة وفرضياتها يمكن إبراز علاقة متغيرات الدراسة بالشكل الآتي:

المتغيرات المستقلة المتغير التابع

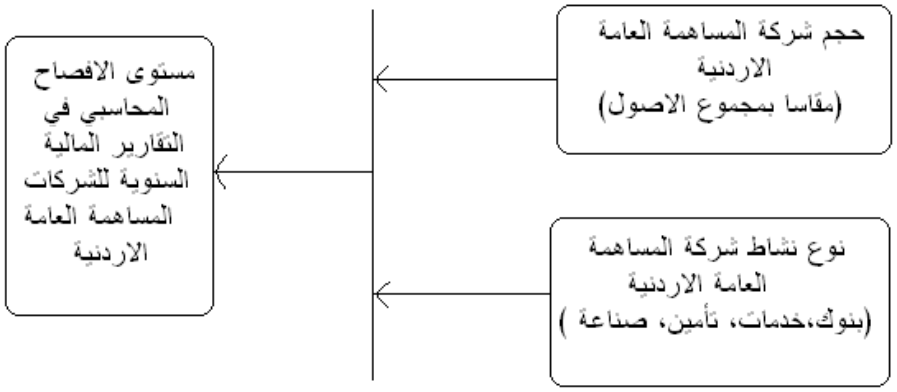

- مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة كافة الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها ١٩٢ شركة في نهاية عام ٢٠٠٤[٢٠]. وتمثل العينة بكافة الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان طيلة الأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣و ٢٠٠٤ والبالغ عددها ١٠٥، و تشكل ما نسبته ٥٤.٧ % من مجتمع الدراسة، وتتوزع قطاعيا كما يلي:

- البنوك: وعددها ١١.
- شركات التامين: وعددها ١٩ شركة.
- شركات الخدمات: وعددها ٣٠ شركة.
- الشركات الصناعية: وعددها ٤٥ شركة.

مصادر البيانات والأساليب الإحصائية:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تغطية الجانب النظري من خلال

[٢٠] http://www.ammanstockex.com/ar/index.php.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسح المكتبي للمراجع والمصادر والدراسات والقوانين ذات العلاقة (المصادر الثانوية). وتم تغطية الجانب التحليلي من خلال تصميم استبانة لتحديد الأوزان النسبية لبنود الإفصاح وذلك بإسقاطها على التقارير المالية السنوية للشركات لغرض دراستها وتحديد مستوى الإفصاح فيها تمهيدا لربطه بمتغيرات الدراسات الأخرى باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وبالاستعانة برزمة البرامج الإحصائية Statistical Package For SPSS Social Science (المصادر الأولية).

ويمكن توضيح الخطوات التي اتبعها الباحث لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فيما يلي:

- قياس مستوى الإفصاح: وذلك بإعداد مؤشر الإفصاح بإتباع الخطوات التالية :

١. تجهيز قائمة إفصاح تشتمل على جميع المعلومات التي قد تكون مطلوبة من قبل مستخدمي التقارير المالية، واعتمد الباحث في إعدادها على المعايير الدولية والتشريعات الأردنية المتمثلة بقانون الشركات لعام ١٩٩٧ وتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لعام ٢٠٠٤ مستعينا بالدراسات السابقة.

٢. تصميم استبانة تهدف إلى معرفة آراء مستخدمي التقارير المالية في المعلومات المختلفة والمتعددة التي تشتمل عليها قائمة الإفصاح، وذلك بالطلب من كل فرد منهم إعطاء وزن للمعلومة بحسب أهميتها وكما يمثل الجدول التالي:

جدول (١) درجات الأهمية

درجة الأهمية	هام جدا	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
العلامة	٤	٣	٢	١	٠

وقد تم توزيع الاستبانة على عينة من المدققين القانونيين وقد تم توجيه الاستبيان إلى هذه الفئة من المتخصصين للأسباب التالية:

- أن المدققين القانونيين هم فئة من المتخصصين المطلعين على بنود الإفصاح عمليا بشكل واسع بحسب طبيعة عملهم كمدققين، والمطلعين عليها نظريا من خلال دراستهم الأكاديمية.
- أن تقرير المدقق الخارجي يجب أن يشتمل على رأي المدقق حول صحة وعدالة البيانات المالية والشهادة بان هذه البيانات قد أعدت وفقا لمعايير المحاسبة الدولية[٢١]، وكما نعلم فان معايير

[٢١] http://www.jsc.gov.jo/jsc_arabic/regulation_new٢٠٠٤_٤.asp.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحاسبة الدولية قد حددت عددا من البنود التي أوصت بالإفصاح عنها بناء على حاجة المستخدمين وأهميتها لديهم.

- أن المستخدمين قطاع واسع عدديا وغير محصور جغرافيا ومن الصعب استقراء أرائهم إلا باستبيان واسع يحتاج إلى وقت وجهد وتكلفة اكبر من الفائدة المتحققة منها وهي ترجيح أهمية بنود الإفصاح في حين يمكن استقراء رأي فئة من المتخصصين المحدودين لتحصيل نتيجة موثوقة، علما أن الهدف الأساسي للرسالة معرفة اثر بعض العوامل على مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

- قام الباحثان محمد حسين أبو نصار، وعلي عبد القادر ذنيبات بدراسة حول أهمية بنود الإفصاح من خلال وجهة نظر كل من المدققين ومستخدمي التقارير المالية،وقد أثبتت هذه الدراسة إلى انه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر المدققين ومستخدمي القوائم المالية في تقييم أهمية بنود الإفصاح [٢٢].

٣. قام الباحث بإيجاد متوسط الوزن النسبي لكل بند من بنود الإفصاح الواردة بالاستبيان وذلك بالاستعانة بالمتوسط الحسابي ووفق الآلية التالية: قام المدقق بالإشارة أمام كل بند من بنود الإفصاح وتحت درجة أهميته[٢٣]، وبناء على هذه الإشارة يكون قد أعطى المدقق علامة من أربعة للبند تمثل أهميته النسبية. بعد تجميع إجابات المدققين قام الباحث بجمع علامات كل بند من البنود وإيجاد متوسطه الحسابي ليصبح هذا المتوسط هو متوسط الأهمية النسبية للبند.

٤. بعد إيجاد متوسط الأهمية النسبية لكل البنود قام الباحث بإعداد قائمة معيارية تشتمل على البنود التي من الممكن أن تفصح عنها الشركات وهي البنود الواردة بالاستبانة بالإضافة لمتوسط الأهمية النسبية لكل بند من هذه البنود.

٥. قام الباحث بمقارنة كل تقرير من التقارير المالية الخاضعة للدراسة (تقارير الشركات المساهمة العامة الأردنية لثلاث سنوات متتالية ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤) بالقائمة المعيارية سابقة الذكر بهدف إعطاء نسبة مئوية لكل تقرير تمثل مستوى الإفصاح فيه ، ووفق الآلية التالية: إذا كان يحتوي التقرير على البند الوارد بالقائمة المعيارية يعطي البند الرقم (١)، وإذا لم يكن يحتويه (أي يفصح عنه) يعطى البند الرقم (٠) ، ثم يضرب الرقم الذي أعطي للبند بمتوسط أهمية البند النسبية لترجيحه

---

[٢٢] محمد حسين أبو نصار، وعلي عبد القادر ذنيبات،" أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية"، مرجع سابق، ص ١١٥.

[٢٣] انظر نموذج الاستبانة في الملحق (٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. بأهميته، وتكرر هذه الخطوة لكل البنود وبنفس الأسلوب، ثم تجمع الأرقام (والتي تمثل حاصل ضرب الرقم المعطى للبند سواء أكان (١) أو (٠) بمتوسط أهميته النسبية)، بعد جمع هذه الأرقام يتم تقسيمها على المجموع المعياري والذي يمثل مجموع العلامات التي يحصل عليها التقرير لو انه أفصح عن كل البنود الواردة بالقائمة المعيارية. النسبة الناتجة من عملية القسمة تمثل نسبة الإفصاح في التقرير وتعبر عن مستوى الإفصاح فيه.

٧. بعد أن يتم استخراج نسب الإفصاح في كل التقارير الخاضعة للدراسة، قام الباحث بإيجاد متوسط نسبة الإفصاح في كل شركة بناء على نسب الإفصاح في تقاريرها السنوية لثلاث سنوات متتالية ووفق الآلية التالية: قام الباحث بجمع نسب الإفصاح في التقرير السنوي للشركة في عام ٢٠٠٢ إلى نسبة الإفصاح في تقريرها السنوي في عام ٢٠٠٣ إلى نسبة الإفصاح في تقريرها السنوي في عام ٢٠٠٤، ثم قام بتقسيم المجموع على ٣ وهو ما يمثل المتوسط الحسابي لنسب الإفصاح في الثلاث سنوات، والنسبة المستخرجة من عملية القسمة تمثل لي نسبة الإفصاح في الشركة. وقام الباحث بإيجاد نسب الإفصاح والتي تعبر عن مستوى الإفصاح في كل الشركات الخاضعة للدراسة.

وبنهاية الخطوة السادسة يكون الباحث قد جهز المتغير التابع وهو الإفصاح المحاسبي بشكل كمي تمهيدا لربطه بمتغيرات الدراسة الأخرى بهدف اختبار الفرضيات.

- <u>اثر حجم الشركة على مستوى الإفصاح المحاسبي:</u>

اعتمد الباحث على منشورات هيئة الأوراق المالية[٢٤] في توفير هذه البيانات، وقد اعتمد الباحث في التحليل على متوسط مجموع موجودات الشركة لثلاث سنوات متتالية (٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤) كمؤشر على حجم الشركة، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط ، وذلك بتقدير معلمات دالة الانحدار الموضحة أدناه باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية Ordinary Least-Squares Method OLS، وتم اختبار معنوية β

[٢٤] http://www.jsc.gov.jo

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باستخدام اختبار T،وعززت النتيجة بدلالة كل من معامل الارتباط R ومعامل التحديد R^2 .

$$D_i = \alpha + \beta S_i + \mu_i$$

حيث:

D_i : الإفصاح المحاسبي

S_i : حجم الشركة

μ_i : المتغير العشوائي

α ,β : معلمات النموذج

- العلاقة بين نوع نشاط الشركة والإفصاح المحاسبي:

استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي لتوضيح هذه العلاقة، وذلك بافتراض أن الإفصاح المحاسبي هو المتغير المستقل، ونوع النشاط هو المتغير العاملي وقد تم باستخدام هذه الطريقة التأكد من معنوية الاختلاف بين متوسطات فئات المتغير العاملي الأربعة، واعتمد الباحث في تحديد فئات المتغير العاملي (البنوك، الخدمات، التامين، الصناعة) على تقسيمات بورصة عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه

أولا: ما هية الإفصاح المحاسبي:

١. مفهوم الإفصاح المحاسبي

٢. أهمية الإفصاح المحاسبي

٣. أنواع الإفصاح المحاسبي

٤. أدوات وبنود الإفصاح المحاسبي

ثانيا: موقع الإفصاح من النظرية المحاسبية:

١. تمهيد تاريخي

٢. النظرة المعاصرة للإفصاح

٣. الإفصاح في النظرية المحاسبية

ثالثا: المهتمون بالإفصاح المحاسبي:

١. مستخدمو التقارير المالية ذوي المصلحة المباشرة بالوحدة الاقتصادية

٢. مستخدمو التقارير المالية ذوي المصلحة غير المباشرة بالوحدة الاقتصادية

رابعا: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي:

١. العوامل ذات العلاقة بالبيئة المحيطة بالوحدة الاقتصادية

٢. العوامل ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية نفسها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: ما هية الإفصاح المحاسبي

١. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

إن وظيفة المحاسبة لا تقف عند عملية قياس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية، وان وظيفة المحاسب لا يمكن أن تكون كاملة بتحقيق هذا الهدف فقط، فلا بد من الإفصاح عن نتائج هذا القياس وتوصيلها إلى من يحتاجها. فمن المهم التعرف على ما هية الإفصاح المحاسبي كونه احد الوظائف الرئيسية للمحاسبة، والمحاسبة المالية على وجه الخصوص.

وكون الإفصاح احد ابرز المفاهيم المحاسبية، ويعبر عن ابرز أهدافها؛ فان هناك الكثير من التعاريف التي حاولت تحديد معناه، وقد تباينت التعاريف في عدة أمور فمنها ما ركز على مستقبلي الإفصاح (مستخدمو التقارير المالية)، ومنها ما ركز على خصائص المعلومات التي يهدف الإفصاح إلى توصيلها، فقد عرّف الإفصاح بأنه: " العلانية والنشر لبيانات ومعلومات تساعد على تفهم القوائم المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات"[٢٥].

وقد نحى بعض المنظرين منحى آخر في تعريف الإفصاح بالتركيز على الأشخاص المستفيدين وذلك بأنه:" إعلام مستخدمي التقارير المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة سواء أكانت قرارات استثمارية أو منح قروض أو تتعلق بالعبء الضريبي لكل شركة من الشركات المساهمة"[٢٦].

وبشكل اشمل مع التركيز على خصائص المعلومات المفصح عنها فقد عرف آخر الإفصاح بأنه:" تنظيم وتقنين عرض وتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المختلفة بطريقة مفهومة وبشكل وأسلوب ملائم وجيد مما يزيد من قيمة ومنفعة هذه المعلومات المحاسبية"[٢٧].

ومن خلال التعارف السابقة يمكن القول بان:

١. الإفصاح عبارة عن عملية إعلامية وتقوم على أساس الإعلان والنشر.
٢. إن موضوع هذه العملية معلومات محاسبية ملائمة وموثوق بها.
٣. إن هدف الإفصاح توصيل هذه المعلومات إلى كل من يستفيد منها.

---

[٢٥] عبد المنعم عوض الله، وآخرون، تحليل ونقد القوائم المالية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٣. ص٥.

٢. Eldon S. Henriksen, Accounting Theory, Fourth Edition, Richard d. Irwin,inc. Illinois, ١٩٨٢,p ٥٠٤.

[٢٧] طلال سجيني،" قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية – دراسة عملية"، مرجع سابق، ص ١٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وغالبا ما يميز الإفصاح الذي يستقى من مخرجات نظم المحاسبة والتدقيق بنعته بالمحاسبي؛ وذلك تمييزا له عن الإفصاح الذي يستقى من مخرجات أنظمة التقارير الإدارية والتي غالبا ما تشمل على تنبؤات وتوقعات مستقبلية، وهذا لا يمنع من شمول المعلومات المحاسبية على توقعات محتملة في المستقبل تفرضها اعتبارات الحيطة والحذر في المحاسبة مع التركيز على إن الإفصاح المحاسبي يقع بالدرجة الأولى في نطاق الفعليات أو ما حدث في فترة سابقة [٢٨].

بناءا على ما سبق نستطيع أن نعرف الإفصاح بأنه عملية توصيل المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوق بها إلى كل من يستخدمها لغرض اتخاذ قرارات استثمارية أو لأغراض أخرى.

٢. أهمية الإفصاح:

إن أي قرار أيا كان وفي أي مجال كان ومن أي جهة يصدر لا يمكن أن يتم بمعزل عن البيئة المعلوماتية التي تحيطه، فان المعلومات هي المصدر الأساسي والأول لأي قرار يتخذ، وهناك علاقة طردية بين كل من حجم المعلومات المتوفرة وملائمتها ودقة القرار المتخذ؛ لذلك فان للمعلومات أهمية كبرى في اتخاذ القرارات الرشيدة[٢٩].

والقرار الاقتصادي الذي يسعى إلى كفاءة استخدام الموارد بهدف تحقيق اكبر إشباع للفرد وأعظم رفاهية للمجتمع فانه كأي قرار آخر يحتاج إلى معلومات ملائمة؛ لذلك فانه يعتمد على الإفصاح المحاسبي للحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، فلا يمكن للمستثمرين أن يتخذوا قرارا سليما بالاستثمار بشركة ما أو زيادة استثماراتهم بها أو بالخروج منها دون معلومات كافية وملائمة حول هذه الشركة، ولن يقوم أي بنك بمنح ائتمان لأي شركة دون أن يستعين بالإفصاح المحاسبي لدراسة وضع الشركة ومدى إمكانيتها على السداد، وهذه القرارات بمثابة انتخاب للشركات الناجحة التي تستخدم مواردها بكفاءة لتحقيق اكبر كم أو أفضل نوع من المخرجات، وان مدى صحة عملية الانتخاب هذه مرتبطة بشكل وثيق بموثوقية وملائمة المعلومات التي يستند عليها القرار، فقد أثبتت

---

[٢٨] عبد المنعم عوض الله، وآخرون، تحليل ونقد القوائم المالية، مرجع سابق. ص٥.

[٢٩] كمال عبد العزيز النقيب، تطور الفكر المحاسبي، جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى، الزرقاء، ١٩٩٩.ص ٢٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات أن دقة نتائج المحللين الماليين ترتبط بعلاقة وثيقة بمستويات الإفصاح بالشركة وبمقدار تطبيقها للمعايير المحاسبية[٣٠].

وتتجلى أهمية الإفصاح المحاسبي في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر لها والعائد الذي تحققه الأسهم، فالإفصاح المحاسبي يؤدي إلى كبر حجم سوق رأس المال – متمثلا في زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء والبيع وكذلك في زيادة حجم التعامل (عمليات الشراء والبيع) لهذه الأسهم- من خلال تخفيض حالة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار والذي بدوره يشجع المدخرين على الإقراض والاستثمار، وزيادة حجم سوق رأس المال بدورها تؤدي إلى توزيع المخاطر بطريقة مثالية بين المشاركين في سوق رأس المال كما يؤدي إلى إمكانية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تشغيل المعلومات- مثل تنبؤات المحللين الماليين، تنبؤات إدارة المشروعات عن الأرباح المستقبلية ، ونشر المعلومات عن حالة الاقتصاد القومي مثل سعر الفائدة ومعدل التضخم. وإذا ما تحققت كفاءة سوق رأس المال فان ذلك يكفل التوزيع الأمثل للموارد، حيث أن الموارد تتجه تلقائيا وبافتراض عقلانية ممتلكها إلى المشروعات ذات الكفاءة العالية وهذا سيحقق التنمية الاقتصادية التي تعمم الرفاهية على أفراد المجتمع[٣١]، وهذا ما يوضحه الشكل (١).

٣. أنواع الإفصاح:

تعطى للإفصاح صفات عديدة لتحديد كمية ونوعية المعلومات التي يشتمل عليها، أو بحسب الجهة المستقبلة للإفصاح أو لتحديد مدى تأثير أسلوب العرض للمعلومات المحاسبية بالتشريعات واللوائح المنظمة المعمول بها، على ذلك يمكن تقسيم أنواع الإفصاح عدة تقسيمات، وكما يلي:

أ. أنواع الإفصاح بحسب كمية المعلومات ونوعية المعلومات التي يشتمل عليها:

١. الإفصاح الكامل : ويشير هذا المفهوم إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات تأثير محسوس على قرارات مستخدم تلك التقارير، وهذا بالطبع لا يعني عرض كافة التفاصيل بجزئياتها وإنما يجب أن لا تزيد تكلفة المعلومة على العائد

---

[٣٠] Ole-Kristian Hope, " Disclosure Practices, Enforcement of Accounting Standards, and Analysts' Forecast Accuracy: An International Study" OP.Cit.P ٢٣٥.

[٣١] كمال الدين الدهراوي، وآخرون، المحاسبة المتوسطة – مدخل نظري تطبيقي، الدار الجامعية ، الإسكندرية،٢٠٠٤،ص ١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. المتوقع منها، وان لا تكون كثيرة ومتشابكة بحيث إنها تقلل من استيعاب المستخدم لها، وصفة الكمال هنا ليست رديفة لكلمة الكل وإنما تشير إلى الإفصاح عن كل ما يحتاجه المستخدمون.

شكل (١) أهمية الإفصاح المحاسبي

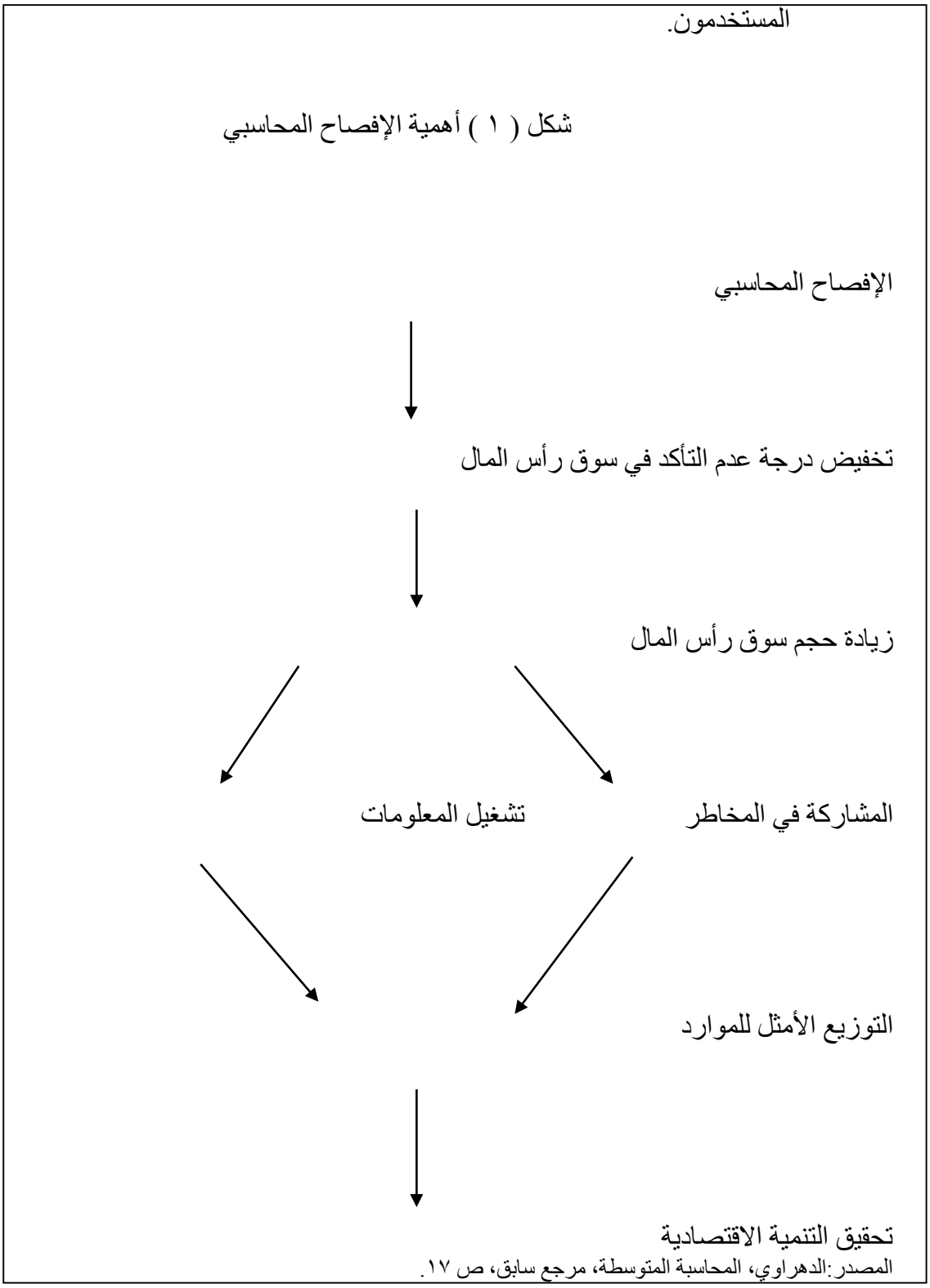

المصدر:الدهراوي، المحاسبة المتوسطة، مرجع سابق، ص ١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. الإفصاح الكافي : يشير هذا المفهوم إلى الحد الأدنى من المعلومات التي تمكن مستخدميها من اتخاذ القرار الاقتصادي دون ذكر لأي معلومات أخرى غير مفيدة.

٤. الإفصاح العادل : يشير هذا المفهوم إلى تنوع المعلومات بحيث تغطي جميع احتياجات مستخدميها دون تحيز إلى فئة منهم.

ب. أنواع الإفصاح بحسب الجهة المستقبلة للإفصاح:

١. الإفصاح الوقائي: وهو الإفصاح الموجه للمستثمر العادي الذي له قدره محدودة على استخدام المعلومات المالية، لذلك فانه يتم التركيز على أعلى درجه ممكنه من الموضوعية حتى لا يساء استخدامها وحتى لو ترتب على ذلك استبعاد كثير من المعلومات التي قد تكون ملائمة، ويعبر هذا النوع عن الاتجاه التقليدي للإفصاح[٣٢].

٢. الإفصاح التثقيفي : يعبر عن الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي الذي ظهر نتيجة ازدياد أهمية الملائمة باعتبارها إحدى الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية، ففي هذا الاتجاه لم يعد التركيز على المعلومات التي تتمتع بدرجة كبيرة من الموضوعية وإنما يتسع نطاق الإفصاح ليشمل أيضا أي معلومات ملائمة والتي قد تتصف بدرجة كبيرة نسبيا من التقدير والاتجاه الشخصي، وهي غالبا معلومات تحتاج إلى درجة اكبر من الدراية والخبرة في استخدامها خصوصا تلك التي يحتاجها المحللون الماليون ووسطاء الاستثمار، والأمثلة على هذه المعلومات كثيرة ، ومنها: المعلومات الخاصة بتأثير تغيرات مستوى الأسعار، وإعداد التقارير المرحلية، والإفصاح عن التنبؤات المالية[١].

ج. أنواع الإفصاح بحسب تأثره بالتشريعات واللوائح المنظّمة المعمول بها:

١. الإفصاح الاختياري : هو ذلك الإفصاح الذي تتحكم به الإدارة ويكون موافقا لسلوك الإدارة، فتفصح الإدارة عن بعض المعلومات الغير إجبارية لتحسين صورة الشركة ورفع ثقة المستثمرين بالشركة وخاصة إذا كانت المعلومات عبارة عن أنباء جيدة. وقد أثبتت الدراسات بان لحجم الشركة اثر مباشر على مستوى الإفصاح الاختياري[٣٣].

---

[٣٢] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت، ١٩٩٠،ص ٣٢٤.

[٣٣] Chee W. Chow and Adrian Wong- Boren," Voluntary Financial Disclosure by Mexican Corporation", The Accounting Review, Vol. ٦٤, No. ٣, July, ١٩٨٧,p ٥٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. الإفصاح الإجباري: هو ذلك الإفصاح القائم على التشريعات وتعليمات الأجهزة المعنية التي تجبر المنشآت على الإفصاح عن قدر من المعلومات كاف لمنع تضليل المستخدمين، وتجبر هذه الهيئات الحكومية الشركات على الإفصاح لحماية حقوق المساهمين والدائنين بشكل خاص والذي بدورة يكفل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية. وقد أثبتت الدراسات فعالية إصدار التعليمات الملزمة[٣٤].

٤. أدوات وبنود الإفصاح:

هناك عدة أدوات يستخدمها المحاسبون لعرض المعلومات التي يرغبون بإيصالها إلى من يحتاجها، ويمكن توضيحها فيما يلي:

أ. القوائم المالية: وهي الأداة الأولى والأسلوب الأمثل والأساسي لعرض المعلومات المحاسبية، فهي العمود الفقري للإفصاح ويراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة، وقد أوصت المعايير المحاسبية والتشريعات الأردنية بوجوب الإفصاح عن هذه القوائم، وتشتمل على القوائم الأساسية التالية:

- قائمة الدخل: هي قائمة تبين نتائج أعمال المنشاة عن فترة زمنية محدودة، وتقدم الكثير من المعلومات المهمة لمستخدميها، فهي تقدم الدخل السابق للمنشاة والذي يعتبر أساسا يعتمد عليه لتقدير الإيرادات المستقبلية والذي بدورة يمثل أفضل مؤشر لتوزيعات الأرباح المستقبلية، كما تقدم هذه القائمة معلومات عن قدرة المنشاة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية- على الرغم من أن قائمة التدفقات النقدية هي الوسيلة المخصصة الآن لتوضيح التدفقات المالية للمنشاة – وبالتالي توضيح قدرات المنشاة على تسديد الالتزامات، كما إن هذه القائمة تمثل للإدارة مقياسا فعالا لكفاءتها وفعاليتها. وتتكون من بنود الإيرادات والمصروفات التي تعبر عن النشاط الأساسي للمنشاة، بالإضافة إلى المكاسب والخسائر التي تعكس أنشطة ثانوية أو طارئة للمنشاة.

---

[٣٤] Mansour I Saaydah, " Corporate Social Disclosures in Some Arab Countries: A Comparison Among Jordan, Bahrain and Kuwait", OP.Cit p ٤٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. قائمة المركز المالي: التي تبين المركز المالي للمنشاة في تاريخ معين، وهي عبارة عن كشف أو قائمة توضح الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشاة ومصادر الحصول على تلك الموارد وذلك في لحظة زمنية معينة؛ وبذلك فإنها تقدم معلومات عن الوضع المالي للمنشاة، ومن خلال دراسة هذه القائمة يمكن تقييم سيولة المنشاة ومرونتها المالية وقدرتها على توليد الأرباح وتسديد الديون عند حلول مواعيد استحقاقها وصرف توزيعات الأرباح على المساهمين. وتعرض بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.

٣. قائمة حقوق الملكية : تعرض هذه القائمة قيمة حقوق الملكية في نهاية فترة الميزانية وقيمة التغيرات التي حدثت في حقوق ملكية المستثمرين خلال الفترة، وتشتمل على العناصر الأساسية التالية: رأس المال، الأرباح، والتوزيعات. وتقدم هذه القائمة معلومات مهمة عن أسباب تغير حقوق المساهمين، وعن الأرباح المحتجزة.

٤. قائمة التدفقات النقدية: وهي قائمة تلخص مقبوضان ومدفوعات المنشاة عن نفس الفترة التي تغطيها قائمة الدخل وهي مصدر مهم للمعلومات الملائمة لاتخاذ كل من قرارات الاستثمار والائتمان، وتحليل هذه القائمة يقدم المعلومات التالية[٣٥]:

- يستخدم صافي التدفق النقدي كمؤشر على صدق الربحية.
- تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- تساعد في تقييم قدرة الإدارة على توليد واستخدام النقدية.
- تساعد في تقييم قدرة المنشاة على الوفاء بالتزاماتها.

ب. أدوات أخرى تعرض بعض البنود التي لا يمكن عرضها في القوائم المالية سابقة الذكر، وأبرزها:

١. إيضاحات مرفقة بالقوائم المالية: وهي ملاحظات هامشية توضع بين أقواس داخل القائمة أو في هوامش القوائم المالية لتعطي بعض المعلومات غالبا ما تكون لا يمكن تحويلها إلى أرقام مثل تلك الملاحظات التي تتعلق بتفسير الطرق المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية.

٢. تقرير مراجع الحسابات: ويتضمن رأي مدقق خارجي حول صدق تمثيل المعلومات الواردة في التقارير المالية للعمليات التي تمت في الشركة خلال فترة معينة.

[٣٥] طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، كليوباترا للطباعة، القاهرة،١٩٩٨، ص٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. تقرير مجلس الإدارة: وهو تقرير يضيف معلومات مالية وغير مالية تتركز حول أهداف المشروع والنشاط الحالي والمستقبلي له وأي أحداث غير مالية تؤثر على المشروع مستقبلا.

٤. جداول إحصائية وقوائم وتقارير متخصصة: وهي قوائم وجداول تكمل وتفسر وتعزز القوائم المالية الأساسية وهي اقل أهمية منها والأمثلة عليها كثيرة اذكر منها[٣٦]:

- جداول تحليل الأصول والمصروفات.
- الإقرارات الضريبية التي تقدم لمصلحة الضرائب.
- تقارير متخصصة للقائمين على إدارة المشروع.

ويمكن توضيح أدوات الإفصاح بشكل كامل في الشكل (٢).

ثانيا: موقع الإفصاح من النظرية المحاسبية

١. تمهيد تاريخي:

إن المحاسبة منذ نشؤها ولغاية ظهور الثورة الصناعية عبارة عن عملية تسجيل كمي لعمليات المنشاة وتهدف أساسا إلى رعاية الشؤون المالية لصاحب المال، والتطورات المتمثلة باستخدام النقود أو باكتشاف القيد المزدوج لم تغير من هذه الطبيعة وبقي القياس الهدف الأساسي للمحاسبة، ولكن بظهور الشركات المساهمة كأسلوب لتجميع الموارد المالية لمقابلة التطورات الإنتاجية الهائلة التي رافقت ازدياد حجم المشاريع الاستثمارية نتيجة الثورة الصناعية، برزت الوظيفة الأخرى للمحاسبة وهي الإفصاح؛ نظرا لتعدد الأطراف ذات المصلحة بالاطلاع على أحوال الشركة المالية، ومن هنا فقد ارتبط الإفصاح بظهور الشركات المساهمة وتدخل الحكومات بتشريعات تضمن حدا أدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح

عنها للأطراف الخارجية وبصفة خاصة المساهمين والمقرضين، ونتيجة لهذه التطورات ظهرت عدد من الجمعيات المهنية كان لها أثرا واضحا في ضبط عملية الإفصاح كان أولها في اسكتلندا ثم تلتها عدد من الجمعيات في كل من انجلترا وأمريكا وغيرها من الدول. ورغم هذه التطورات وفي هذه الفترة لم يكن نادرا إن تمتنع إدارة الشركة عن الإفصاح عن قائمة الدخل بحجة إن نشرها يضر

[٣٦] محمد عباس حجازي، المدخل الحديث في مبادئ المحاسبة، نهضة مصر، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمركزها التنافسي، ورغم وجود بعض التشريعات الضابطة للإفصاح ووجود جمعيات مهنية توصي بكفاية الإفصاح إلا إن الإفصاح ظل في هذه الفترة محكوما بما ترغب الإدارة في الإفصاح عنه[٣٧].

وتتوج عدم الاهتمام بالإفصاح بتلك الفترة بأزمة الكساد العظيم عام ١٩٢٩م وبدأت به فترة جديدة من فترات تطور الإفصاح المحاسبي، حيث أعطت هذه الأزمة الدليل الواضح على أهمية الإفصاح وظهر كأحد أهداف المحاسبة المهمة، فسعت الهيئات المحاسبية المهنية والعلمية إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموما تكون أساسا للإفصاح ، فجاءت المبادرة الأولى من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام ١٩٣٣م بتأكيده على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بمبدأ الإفصاح الشامل، وتم إنشاء هيئة الأوراق المالية الأمريكي عام ١٩٣٤م لإصدار التعليمات الملزمة للشركات المساهمة المتعاملة في البورصة بمراعاة الإفصاح الشامل، ثم تتالت التطورات التشريعية من قبل الهيئات الحكومية والتنظيرية من قبل الهيئات المهنية في سبيل تنظيم الإفصاح في الشركات المختلفة.

وفي العقود اللاحقة وبعد تأكد أهمية الإفصاح، مرت عدة مراحل من الاهتمام بأدوات الإفصاح وخاصة القوائم منها ففي حين إن قائمة المركز المالي كانت القائمة الرئيسية إلا انه مع بداية الستينات بدا الاهتمام بقائمة الدخل بدرجة اكبر من الاهتمام بالميزانية (قائمة المركز المالي) فقد كانت في هذه الفترة الرغبة الاستثمارية للمنشات مرتبطة بالنمو في العائد مع تزايد اهتمام المستثمرين بتعظيم ربحية السهم الواحد على المدى القصير، وبعد وقت قصير تجدد الاهتمام بالميزانية نتيجة لموجات التضخم والكساد التي عمت العالم أثناء السبعينات، وفي فترة الثمانينيات سادت نظرة أكثر توازنا تساوى وفقا لها الاهتمام بكل من الميزانية وقائمة الدخل، كما أضيفت قائمتان جديدتان: قائمة التدفقات النقدية للإفصاح عن معلومات محاسبية تساعد في تقييم السيولة وقائمة تغيرات حقوق المساهمين، وذلك في عام ١٩٨٧م في الولايات المتحدة الأمريكية تبعها إصدار معايير دولية للإفصاح عن تلك القوائم[٣٨]. وفي فترة التسعينيات وما تبعها بدا الحديث عن مجالات أوسع للإفصاح تناولت النواحي الاجتماعية والبيئية بالإضافة للموارد البشرية.

---

[٣٧] رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير- دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣، ص٢٠.

[٣٨] حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سابق، ص ٤٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. النظرة المعاصرة للإفصاح:

إن النظرة المعاصرة للإفصاح عن المعلومات المالية تتجه نحو الإفصاح التثقيفي الذي يهدف إلى تقديم معلومات تفيد في أغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويعتمد المفهوم المعاصر على عدة اعتبارات أساسية هي[٣٩]:

أ. إن الهدف الأساسي للإفصاح هو تقديم معلومات تصلح كأساس لاتخاذ قرارات اقتصادية.

ب. إمكانية استعانة المستثمر قليل الخبرة بمكاتب الخدمات الاستشارية والمحللين الماليين.

ج. يتوجه هدف الإفصاح في توفير المعلومات التي تجعل الأسواق المالية تتميز في الكفاءة في استخدام المعلومات المالية بسرعة وبطريقة عادلة بغرض تحديد أسعار الاستثمارات المالية بالسوق المالي بشكل كفؤ.

وما زالت بعض المواضيع المتعلقة بالمنشاة والتي تهم فئات واسعة من المجتمع في طور البحث والتمحيص أبرزها الإفصاح عن الموارد البشرية والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بما تشتمل عليه من معلومات عن العمالة والبيئة والنفقات الاجتماعية.

٣.الإفصاح في النظرية المحاسبية:

إن المنظرين الأوائل للمحاسبة استندوا على فروض مبنية على الممارسات المهنية التطبيقية للمحاسبة، ووضعوا مبادئ أساسية عامة تحكم ممارسة المهنة وتؤسس لها كعلم، وقد وضعت هذه الأرضية العامة من المبادئ ليستند عليها المحاسبون في طريق تحقيق أهداف المحاسبة مع الأخذ بعين الاعتبار بعض القيود التي تعارف عليها المحاسبون. ويمكن توضيح البناء النظري للمحاسبة بالشكل (٣).

[٣٩] أمين السيد لطفي، الإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل (٣) الإطار النظري للمحاسبة المالية

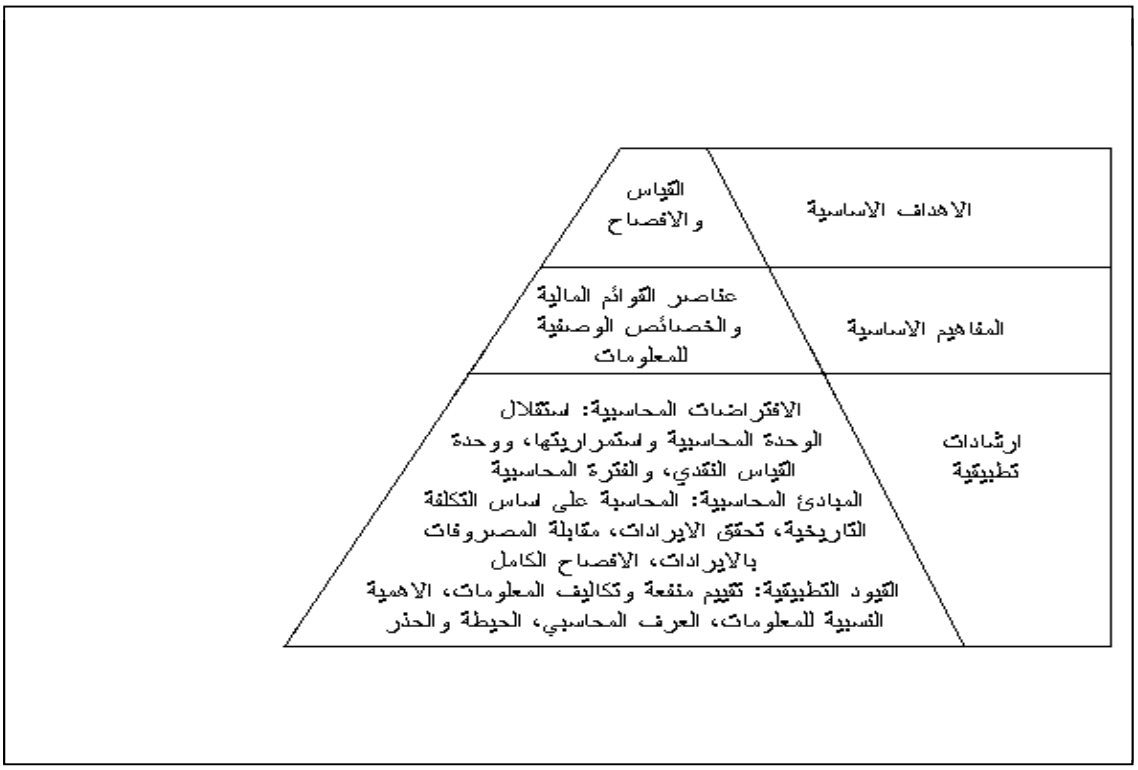

المصدر: جيري ويجانت، ودونالد كيسو، المحاسبة المتوسطة، ترجمة: د. كمال الدين سعيد، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٩، ص٤١.

إن الإفصاح وكما هو واضح في الشكل (٣) هو احد أهداف المحاسبة، ويستند المهنيون لتحقيقه على أكمل وجه على أرضية متينة من الإرشادات التطبيقية وخاصة مبدأ الإفصاح الشامل، والجدير بالذكر إن الإرشادات التطبيقية ترجمت إلى فقرات أشبه ما تكون بالمواد القانونية أكثر تحديدا وأمكن تطبيقا عرفت بالمعايير المحاسبية، سيتم تناولها بشكل اشمل في الفصل الثاني.

ثالثا: المهتمون بالإفصاح المحاسبي

تخدم المعلومات التي يتم توافرها عن المنشاة طوائف مختلفة، وتمثل في نفس الوقت أساسا يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ قرارات رشيدة، ويمكن تقسيم الفئات التي لها مصلحة في الحصول على المعلومات المحاسبية لاستخدامها بشان اتخاذ القرارات إلى فئتين رئيسيتين هما: المستخدمون ذوي المصلحة المباشرة في المشروع، والمستخدمون ذوي المصلحة غير المباشرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. مستخدمو التقارير المالية ذوي المصلحة المباشرة بالوحدة الاقتصادية:

أ. المستثمرون: يعتبر المستثمرون أكثر الأطراف المرتبطة بالمنشاة تعرضا للمخاطر كما إنهم أكثر الأطراف التي تجني المكاسب في حالة نجاح المنشاة وفي نفس الوقت أكثر الأطراف تحملا للخسائر في حالة فشل المنشاة، ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتقبون إلى المعلومات بصفة مستمرة لإمكان تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات الصعبة المتعلقة بتوظيف مواردهم بصورة ناجحة، كما يحتاج إلى المتابعة المستمرة وتقدير الاحتمالات المستقبلية لتقرير كيف تسير الأمور ولتحديد ما إذا كان يزيد من استثماراته أو يخفضها أو يتحول إلى مشروع آخر.

ب. الدائنين: وتتميز هذه الفئة بثبات المنفعة التي تعود إليها مهما حققت المنشاة من ازدهار ونجاح، فالمقرض يظل مقيدا بسعر الفائدة الثابت المحدد في العقد أو بالربح على البضاعة الموردة بالنسبة للمورد إلا انه إذا حققت المنشاة خسائر أو واجهت ظروف سيئة، فان أصل القرض وفوائده يتعرض للخطر. لذلك فإنهم يحتاجون إلى معلومات عن الربحية ومدى الملاءة المالية للمنشاة واستقرار أحوالها المالية، وذلك لاتخاذ قرار بشان التسهيلات الائتمانية(مالية أو تجارية) التي يستطيعون منحها للشركة[٤٠].

ت. الإدارة: تحتاج الإدارة إلى المعلومات المحاسبية الناتجة عن كلا فرعي المحاسبة الإدارية والمالية، وتحتاج الإدارة المعلومات المحاسبية التي تنتجها المحاسبة المالية؛ لاستخدامها في إبداء أحكام واتخاذ قرارات مؤثرة على الربحية والسيولة والمركز المالي للمنشاة من خلال الاطلاع على نتائج الأعمال اليومية من أرباح أو خسائر ومدى تأثيرها على المركز المالي للمنشاة.

ث. جهات أخرى مثل العاملين والموردين والمنافسين ويحتاجون المعلومات المحاسبية لأهداف مختلفة بحسب العلاقة التي تربطهم بالمنشاة.

[٤٠] علي أبو الحسن، وآخرون، المحاسبة المتوسطة – المفاهيم ومعايير القياس والإفصاح المحاسبي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. مستخدمو التقارير المالية ذوي المصلحة الغير مباشرة بالوحدة الاقتصادية:

أ. محللي القوائم المالية وسماسرة البورصة: تحتاج هذه الفئة إلى المعلومات المحاسبية بهدف مساعدة أو حماية الأطراف الذين لهم مصلحة مباشرة لأسباب عديدة مثل عدم خبرتهم بالمحاسبة أو لعدم توفر عنصر الوقت لإدارة استثماراتهم.

ب الجهات الحكومية : إن المجتمع أصبح ككل من خلال الحكومة والجهات الرقابية والتنظيمية من أهم واكبر المستخدمين للمعلومات المحاسبية، وتحتاج الجهات الحكومية عامة للمعلومات لإمكان رسم بعض السياسات على المستوى القومي، كما تحتاج بعض الجهات الحكومية مثل الإدارة الضريبية إلى المعلومات المالية عن الشركة لإمكان حساب الضرائب المستحقة عليها.

ج. مستخدمون آخرون مثل اتحادات العمال والمحامون والاقتصاديون والجهات المهنية ومصدري المعايير المحاسبي، كما إن الصحافة لديها اهتمام غير مباشر بأداء هذه الشركات.

رابعا: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

هناك عدد من العوامل المؤثرة على متطلبات الإفصاح المحاسبي ومستويات الدقة اللازمة في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين: العوامل ذات العلاقة بالبيئة المحيطة بالوحدة الاقتصادية، والعوامل ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية نفسها.

١. العوامل ذات العلاقة بالبيئة المحيطة بالوحدة الاقتصادية:

تتأثر المحاسبة شانها شان العلوم الاجتماعية والإنسانية بالبيئة التي تعمل فيها، وتتمثل البيئية المحيطة بها بمجموعة من العوامل والظروف والقيود والمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية. وكون الإفصاح المحاسبي احد ابرز أهداف المحاسبة فان هذا التأثير ينسحب عليه.

ومن ابرز العوامل البيئية المؤثرة على الإفصاح ما يلي:

أ. عوامل اقتصادية: وهي التي تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي ودرجة النمو والسياسات المالية والاقتصادية، وقد فحصت إحدى الدراسات(١٩٩٢) Adhikari Yonodkor [٤١] تأثير العوامل الاقتصادية على متطلبات الإفصاح المحاسبي واختبرت الدراسة خمسة عوامل بيئية في بلدان مختلفة كما يلي:

---

[٤١] حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، مرجع سابق، ص١١٢، انظر إلى:

- Adhikari, A and Tondkar, R. H., " Environmental Factors Influencing Accounting Disclosure Requirements of Global Stock Exchanges", Journal of International Financing Management and Accounting, Summer, Vol.٣, No. ٢,١٩٩٢, pp٧٥-١٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- درجة التطور الاقتصادي: وتقاس بإجمالي الناتج القومي مقسوما على عدد السكان،والنتيجة انه كلما زادت درجة التطور الاقتصادي كلما زادت درجة تفضيل الدولة بمستويات دقيقة من الإفصاح المحاسبي.
- نوع الاقتصاد: ويقاس بمخرجات القطاع الزراعي مقسوما على إجمالي الناتج المحلي والنتيجة انه كلما زادت نسبة مخرجات القطاع الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي كلما قلت درجة تفضيلها لمستويات دقيقة من متطلبات الإفصاح المحاسبي.
- حجم سوق رأس المال: والنتيجة انه كل ما زاد حجم سوق رأس المال كلما زادت درجة تفضيل الدولة لمستويات دقيقة من متطلبات الإفصاح المحاسبي.
- نشاط سوق رأس المال: والنتيجة انه كلما زاد نشاط سوق رأس المال كلما زادت درجة تفضيل الدولة بمستويات دقيقة من متطلبات الإفصاح المحاسبي.
- تشتيت ملكية السهم: والنتيجة انه كلما زادت درجة التشتت بين عدد كبير من الشركات المسجلة محليا بالنسبة لعدد السكان في الدولة كلما زادت درجة تفضيلها لمستويات دقيقة من متطلبات الإفصاح المحاسبي.

ب. عوامل بيئية أخرى[٤٢]:

- طبيعة النظام السياسي ودرجة الوعي والإدراك العام، ممثلا بـ: الرأي العام، أجهزة الرقابة على النشاط الاقتصادي، الدعم المستمر لنشر الثقافة المالية وتشجيع الاستثمار.
- طبيعة النظام التشريعي السائد والمناخ الاجتماعي العام ممثلا بـ: القوانين الخاصة بالاستثمار وقوانين الضرائب، القيم الدينية والأخلاقية، الثقافة.
- الهيئات المهنية المحاسبية وتنظيمها وأدائها لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.
- نظم الاتصال والمعلومات ومدى كفاءتها في نشر المعلومات ممثلة بـ: التكنولوجيا المستخدمة في الاتصال، كفاءة نشر المعلومات، كفاءة نظم المعلومات المحاسبية.

٢. العوامل ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية نفسها:

أشارت العديد من الدراسات الميدانية إلى إن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تتأثر بخصائص الشركة نفسها، ومن ابرز هذه الخصائص التي تناولها الباحثون بالدراسة:

أ. حجم الشركة: وهو من أكثر العوامل التي تم دراستها، وقد استخدم الباحثون عدة متغيرات لتمثيل هذا العامل منها: مجموع الموجودات، ومجموع حقوق الملكية،

[٤٢] مصطفى الشامي، البعد الإعلامي المحاسبي (اتصال وإفصاح) لترشيد القرار الاستثماري ودعم سوق المال في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، العدد الأول،مجلد ١، القاهرة، يناير، ١٩٩٧، ص ص٤٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومجموع المبيعات. وقد تباينت نتائج الدراسات حول اثر هذا العامل على الإفصاح المحاسبي، فقد اثبت البستاكي (١٩٩٧)[٤٣] اثر حجم الشركة على مستوى الإفصاح، بينما نفى كل من خشارمة (١٩٩٩)[٤٤] و الفضل (٢٠٠١)[٤٥] هذا الأثر، وإذا ما دققنا في هذا التباين نلاحظ إن الدراسات الحديثة نفت أن يكون الحجم عاملا مؤثرا في مستوى الإفصاح وهذا نتيجة لتطور التشريعات والمعايير المحاسبية.

ب. نوع نشاط الشركة: ويعبر عن طبيعة عمل الشركة، وقد تباينت الدراسات في كون هذا المتغير عاملا مؤثرا على مستوى الإفصاح أم لا، فقد أشار خشارمة (١٩٩٩)[٤٦] إلى انه عامل يلعب دورا بارزا في تحديد مستوى الإفصاح، وعلى عكس ذلك أشار الفضل (٢٠٠١)[٤٧] إلى انه ليس محددا لمستوى الإفصاح. ولا زال هذا العامل يحتاج إلى المزيد من البحث والتحليل وان كانت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC عقدت العزم على اخذ هذا العامل بعين الاعتبار عند وضع المعايير المحاسبية الدولية، فقد أصدرت ثلاثة معايير كل معيار منها خاص بنشاط بعينه، وهي: الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، استثمارات الممتلكات (Investment Property)، والزراعة[٤٨].

ج. الربحية: وهي تعبر عن مدى جدوى الشركة وإمكانية إضافتها لقيم اقتصادية جديدة، وقد استخدم الباحثون نسب مالية مختلفة للتعبير عن هذا العامل، وقد تباينت نتائج الباحثين حول اثر هذا العامل على مستوى الإفصاح المحاسبي، فقد توصل كل من البستاكي (١٩٩٧)[٤٩] والمهندي (٢٠٠٤)[٥٠] إلى انتفاء العلاقة بينما أكد السعايده (٢٠٠٥)[٥١] على انه عامل مهم للتنبؤ بمستوى الإفصاح.

---

[٤٣] Al-Bastaki, " Extent of Disclosure in the annual Reports of Banks Operation in Bahrain", OP.Cit,p ٢٤١.

[٤٤] حسين علي خشارمة، " تحليل مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة الأردنية – دراسة ميدانية"، مرجع سابق،ص ٧٠.

[٤٥] مؤيد محمد الفضل،" العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها: دراسة ميدانية في العراق"، مرجع سابق، ص ٩٥.

[٤٦] حسين علي خشارمة، " تحليل مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة الأردنية – دراسة ميدانية"، مرجع سابق،ص ٧٠.

[٤٧] مؤيد محمد الفضل،" العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها: دراسة ميدانية في العراق"، مرجع سابق، ص ٩٥.

[٤٨] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة – شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٣٩٩.

[٤٩] Al-Bastaki, " Extent of Disclosure in the annual Reports of Banks Operation in Bahrain", OP.Cit,p ٢٤١.

[٥٠] محمد عبد الله المهندي، " اثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية"، مرجع سابق، ص ١٠٧.

[٥١] Mansour I Saaydah, " Corporate Social Disclosures in Some Arab Countries: A Comparison Among Jordan, Bahrain and Kuwait", OP.Cit, p ٤٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير الدولية والتشريعات الأردنية

أولا: الإفصاح في ظل المعايير الدولية:

١. لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)

٢. المعيار الدولي رقم (١) تحت عنوان " عرض القوائم المالية"

٣. مجموعة معايير تخص قطاعا بعينه

٤. مجموعة معايير تتناول الإفصاح عن عناصر بعينها

ثانيا: الإفصاح في ظل التشريعات الأردنية:

١. المعايير المحاسبية المتبعة في نشر المعلومات المحاسبية

٢. أجزاء التقارير المالية الواجب نشرها (أدوات الإفصاح)

٣. بنود الإفصاح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير الدولية

مثلما أن المحاسبة وجدت منذ أقدم الأزمنة فهي موجودة حيث وجد النشاط الاقتصادي، فالمحاسبة لا غنى عنها في جميع الدول، ولها مبادئ عامة لاقت القبول في جميع هذه الأماكن المتباعدة موقعا وثقافة، وان كانت تكنولوجيا الاتصال الحديثة قد اختصرت المسافات، وبعد تعدد وتعقد المعاملات التي تقوم بها المنشآت واتساع نطاقها إلى عدد من الدول، بما في ذلك انتشار فروعها، وتزايد الاستثمارات الدولية، بالإضافة إلى ظهور المنظمات الاقتصادية العالمية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، أصبحت هناك حاجة ماسة لوضع معايير محاسبية دولية أكثر تحديدا من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تبين المعالجة المحاسبية في مواقف معينة وتلقى قبولا عالميا وتراعى في إعداد القوائم المالية، وتؤدي في النهاية إلى عدم اختلاف معايير المحاسبة من دولة إلى أخرى[٥٢]، ومن اجل ذلك أنشأت لجنة المعايير المحاسبية الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) في عام ١٩٧٣.

١. لجنة معايير المحاسبة الدولية:

اتفقت عام ١٩٧٣ جمعيات المحاسبين القانونيين الرائدة في كل من استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء لجنة دولية تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية المستخدمة من قبل منشات الأعمال ومنظمات أخرى في التوصيل المالي حول العالم سميت بلجنة معايير المحاسبة الدولية[٥٣].

وقد انضم إلى تلك الدول المؤسسة فيما بعد أعضاء من مجامع المحاسبين القانونيين في أكثر من ٥٠ دولة، كما تم الاتفاق بينها وبين الاتحاد الدولي للمحاسبين عام ١٩٨١ والذي يقوم بإصدار إرشادات المراجعة الدولية على أن يقتصر إصدار معايير المحاسبة الدولية على اللجنة. وقد تطور الاتفاق عام ١٩٨٤ بان يصبح العضو في الاتحاد الدولي للمحاسبين عضوا في اللجنة[٥٤]، ومع نهاية ١٩٩٩ أصبحت اللجنة تضم ١٤ عضوا من ١٠٣ بلد يمثلون مليوني محاسب، كما إنها تضم الكثير

---

[٥٢] محمد عباس حجازي، المدخل الحديث في مبادئ المحاسبة، مرجع سابق، ص ١٩.

[٥٣] طارق عبدالعال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ١٥٢.

[٥٤] محمود محمد البيومي، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٣.ص٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المنظمات المهنية الأخرى، وتستخدم المعايير الصادرة عن اللجنة في كثير من البلدان غير الأعضاء في اللجنة[٥٥].

وتهدف اللجنة إلى وضع ونشر أصول محاسبية تراعى عند إعداد قوائم مالية والعمل على نشرها ومراعاتها على مستوى العالم، كما تهدف إلى تطوير الأنظمة والأصول المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية والتوافق بينها[٥٦]. وقد أصدرت اللجنة في حدود ٤١ معيار محاسبي دولي[٥٧].

تحتوي معظم هذه المعايير على فقرات تخص الإفصاح المحاسبي، ولكن هناك عدد من المعايير التي نظمت عملية الإفصاح، وعرضت البنود الواجب الإفصاح عنها، ويمكن تصنيف هذه المعايير إلى: (أ) المعيار الأساسي الذي نظم الإفصاح وهو المعيار رقم (١) تحت عنوان عرض القوائم المالية (ب) مجموعة معايير تنظم عملية الإفصاح في قطاعا بعينه (ج) مجموعة معايير تتناول الإفصاح عن عناصر بعينها، وفيما يلي عرض لملخص فحوى هذه المعايير.

٢. المعيار الدولي رقم (١) تحت عنوان "عرض القوائم المالية"[٥٨] :

حل هذا المعيار المعدل في عام ١٩٩٧ محل المعيار الدولي رقم (١) عام ١٩٧٥ المعنون "بالإفصاح عن السياسات المحاسبية"،والمعيار رقم (٥) عام ١٩٧٦ المعنون "بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية" والمعيار رقم (١٣) عام ١٩٧٩ المعنون "بعرض الأصول المتداولة والخصوم المتداولة" ، قدمت مسودة العرض لهذا المعيار في يوليو عام ١٩٩٦ وأصبح المعيار ساري التطبيق في الأول من يوليو عام ١٩٩٨.

يحتوي المعيار على ١٠٤ فقرة تشمل على العديد من التوصيات الخاصة بعرض القوائم المالية، ومن ابرز الأمور التي تطرق لها المعيار ما يلي:

---

[٥٥] حماد، موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سابق، ص١٨. *ص ٢٢-٤٤.

[٥٦] المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأصول الدولية للمحاسبة، لجنة الأصول الدولية للمحاسبة، عمان، ١٩٩٢، ص٩.

[٥٧] انظر الملحق (١).

[٥٨] انظر إلى:

- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية، عمان، ١٩٩٩، ص ص ٦٥ - ١٠٣ .

- حماد ، موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سابق، ص١٠١.

- Http://www.lasb.org/standards/summaries.asp.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. مكونات التقرير المالي: فقد وضحت الفقرة (٧) من المعيار بان التقرير المالي يتكون من المكونات التالية :

- الميزانية العمومية
- قائمة الدخل
- قائمة أخرى توضح:

١. كافة التغيرات في حقوق الملكية، أو

٢. تغيرات في حقوق الملكية غير تلك الناشئة عن المعاملات الرأسمالية والتوزيعات على الملاك.

- بيان التدفق النقدي.
- السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية.

كما إن المعيار يتناول الغرض من القوائم المالية واهدافها باستفاضة، وينظم عملية المقاصة بين الأصول والخصوم والإيراد والمصروف.

ب. بنود الإفصاح: أورد المعيار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها وأضاف عدة بنود إفصاح مطلوبة جديدة، وأشار المعيار إلى انه يجب الإفصاح عن بعض البنود في الهامش ما لم يتم الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية، وهذه البنود هي:

- الشكل القانوني للمنشاة، والبلد الذي تم فيه إشهاره وعنوان المكتب المسجل.
- وصف لطبيعة عمليات المنشاة وأنشطتها الرئيسية.
- اسم الشركة الأم، واسم الشركة الأم للمجموعة.
- عدد العاملين سواء في نهاية المدة أو المتوسط خلال المدة موضع التقرير.

ولزيادة الفائدة من المعلومات أوصى المعيار على أن القوائم المالية يجب أن تتضمن أرقاما مناظرة للفترة السابقة، كما أوضح المعيار بعض المفاهيم المستخدمة في تصنيف البنود الواردة في القوائم المالية مثل: الأصل المتداول، الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة، الالتزامات المتداولة.

ج. ومن ابرز المعلومات الأخرى الخاصة بالإفصاح المحاسبي والتي وردت في المعيار ما يلي:

- أوضح المعيار أن مجلس الإدارة للمنشاة هو المسئول عن إعداد وتقديم البيانات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أوضح المعيار الاعتبارات العامة للعرض العادل وضرورة الثبات في العرض وكذا الإطار العام للإفصاح عن السياسات المحاسبية.
- كما طرح المعيار خطوة مثيرة للجدل عندما سمح بالخروج على المعايير المحاسبية لتحقيق التقويم العادل بشرط الإفصاح عن المعيار الذي تم الخروج عليه وسبب الخروج عليه.

٣. مجموعة معايير تخص قطاعا بعينه:

جاءت هذه المعايير نتيجة اتجاه لجنة المعايير المحاسبية الدولية إلى الاهتمام بالمحاسبة في الصناعات المتخصصة بعد أن كان الاهتمام بصفة أساسية لتطوير معايير التقارير المالية التي تناسب الأغراض العامة وكان لإتمام وإكمال لب مجموعة المعايير التي وجهت احتياجات البيانات المالية متعددة الأغراض أهمية قصوى في تلك السنوات الحديثة[٥٩]، وتشمل هذه المعايير على متطلبات إفصاح خاصة بكل قطاع بعينه كما تتضمن تعاريف ومحددات للمنشات التي تنطبق عليها صفة القطاع، وهذه المعايير هي[٦٠]:

- المعيار رقم (٣٠) لعام ١٩٩٠ بعنوان " الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة" عدل هذا المعيار عام ١٩٩٤ وقدمت مسودة العرض لهذا المعيار في ابريل عام ١٩٨٧ وأصبح نافذ المفعول بدءا من الأول من كانون الثاني لعام ١٩٩١. كما تم تعديل الفقرات ٢٤، ٢٥ من المعيار عام ١٩٩٨ وتمت التعديلات بالإشارة إلى المعيار ٢٥ الذي يتناول محاسبة الاستثمارات وبموجب ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.
- المعيار رقم (٤٠) " استثمارات الممتلكات" حل محل أجزاء من المعيار رقم (٢٥) لعام ١٩٩٨ والتي تقع تحت عنوان: استثمارات الممتلكات ، علما أن المعيار (٢٥) قد سحب من التداول أما المعيار رقم (٤٠) أصبح نافذ التطبيق بدءا من الأول من كانون ثاني لعام ٢٠٠١.
- المعيار رقم (٤١) بعنوان "الزراعة" أصبح نافذ التطبيق بدءا من الأول من كانون ثاني لعام ٢٠٠٣.

---

[٥٩] حماد، موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سابق، ص ٣٩٩.

[٦٠] انظر:

- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ١٩٩٩.
- حماد، موسوعة معايير المحاسبة، مرجع سابق.
- Http://www.lasb.org/standards/summaries.asp.٢٠/٦/٢٠٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. معايير تتناول الإفصاح عن عناصر بعينها:

هناك بعض العناصر التي تحتاج المزيد من التوضيح لطبيعتها من حيث درجة تعقيدها وتعدد السياسات المتبعة في قياسها ومن هذه المعايير التي تناولت عنصرا بعينه:

- المعيار رقم (٣٢) المعدل عام ٢٠٠٠ " الأدوات المالية": الإفصاح والعرض" لعام ١٩٩٥، عدل بمقتضى المعيار رقم (٣٩) عام ١٩٩٨ والساري المفعول في ٢٠٠١/١/١ وعدل أيضا بمقتضى المعيار رقم (٣٩) المعدل عام ٢٠٠٠ والساري في ٢٠٠١/١/١. يبين هذا المعيار بنود المعلومات الواجب الإفصاح عنها حول الأدوات المالية وكل السياسات المالية المتبعة في قياس هذه الأدوات.
- المعيار الدولي رقم (٢) بعنوان "المخزون" وقد ألغى هذا المعيار رقم (٢) لعام ١٩٧٥ بعنوان " تقييم وعرض المخزون في ظل نظام التكلفة التاريخية".
- المعيار رقم (٢٠) عام ١٩٨٣ " المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية".
- المعيار رقم (٢٤) " الإفصاح عن الإطراف ذوي العلاقة" لعام ١٩٨٤.
- المعيار رقم (٢٩) عام ١٩٨٦ تحت عنوان " التقارير المالية في ظل اقتصاديات التضخم الجامح".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الإفصاح المحاسبي في ظل التشريعات الأردنية

في عصر الاستثمارات الدولية المتزايدة بشكل كبير وتقديم التقارير المالية عبر شبكة الانترنت، أصبحت الحاجة ماسة إلى لغة مالية مشتركة في جميع أرجاء العالم والى إطار لإعداد التقارير المالية تجعل المعايير الوطنية المنغلقة على نفسها غير صالحة، وبالتالي فان الحكومات والمنظمون والمستثمرون ومهنة المحاسبة جميعا يسعون لتحقيق التقارب بين المعايير الدولية والتشريعات الوطنية في اقرب تاريخ ممكن، وهذا يتطلب جهودا مشتركة في كل بلد من قبل الحكومات ومنظمي أسواق الأوراق المالية ومعدي البيانات المالية ومستخدميها وواضعي المعايير، وعلى الرغم من انه من الممكن أن تبدأ بعض الجهود على مستوى دولي، فانه من الواضح بان أهم الأعمال يجب القيام بها على مستوى البلد، بحيث تحتاج خطط التقارب إلى تطوير وتنفيذ معايير محاسبية عالية الجودة[٦١]. كما إن الدراسات أثبتت أهميه التشريعات الوطنية في رفع مستوى الإفصاح في الشركات المحلية[٦٢].

ومن هذا المنطلق جعلت هيئة الأوراق المالية المعايير الدولية ملزمة للشركات المساهمة الأردنية، وهذا لا يعني تطابقا تاما بين التشريعات الأردنية والمعايير المحاسبية الدولية بخصوص تنظيم الممارسات المحاسبية، وهذا ما سيأتي بيانه في هذا البحث.

قد تناولت التشريعات الأردنية موضوع الإفصاح المحاسبي بشكل وافي وذلك مواكبة للإصلاح الاقتصادي الذي تشهده المملكة الأردنية والذي يقوم على توفير المناخ الملائم للاستثمار بتوفير المعلومات الملائمة بمواد قانونية ملزمة تناولت التقارير الواجب الإفصاح عنها وبنود المعلومات التي تحتويها هذه التقارير بالإضافة إلى ضمانات صحة المعلومات وتحديد مواعيد الإفصاح التي تزيد من ملائمة المعلومات المحاسبية وغيرها من المواد التي أضفت جوا آمنا على البيئة الاستثمارية الأردنية. وقد أثبتت الدراسات الأخيرة أهمية بنود الإفصاح الواردة في هذه التشريعات لمستخدمي القوائم المالية وكفاءتها في تحسين نوعية وكمية المعلومات المنشورة[٦٣].

---

[٦١] Http://www.ascasociety.org/index-Ar.html.

[٦٢] Poskitt, Russell, " Disclosure Regulation and Information Risk", Accounting and Finance, Volume ٤٥, No. ٣, November ٢٠٠٥. P ٤٥٧.

[٦٣] محمد حسين أبو نصار، وعلي عبد القادر ذنيبات،" أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية"،مرجع سابقة، ص١١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يلي استعراض لأهم التشريعات التي نظمت عملية الإفصاح وتوضيح للمواد الخاصة بالإفصاح التي اشتملت عليها[٦٤].

١. المعايير المحاسبية المتبعة في نشر المعلومات المحاسبية:

نصت المادة ١٨٤ من قانون الشركات الأردني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ بأنه يجب على الشركات المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة وجاءت المادة ١٦ من (تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق) لسنة ٢٠٠٤ لتكميل فحوى المادة ١٨٤ من قانون الشركات، فقد نصت على انه يجب على الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي أن تعد بياناتها المالية وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولي.

٢. أجزاء التقارير المالية الواجب نشرها (أدوات الإفصاح):

أشارت كل من المادة (١٤١) من قانون الشركات والمادة (٦) من تعليمات الإفصاح إلى الأجزاء التالية للتقارير المالية السنوية:

- الميزانية العامة.
- حساب الأرباح والخسائر.
- قائمة التدفق النقدي.
- بيان التغيرات في حقوق المساهمين.
- الإيضاحات حول البيانات المالية.
- تقرير مجلس الإدارة.
- تقرير مدقق الحسابات الخارجي.

وأشارت المادة (٧) من تعليمات الإفصاح إلى أن على الشركة المصدرة نشر البيانات السنوية بعد إقرارها من قبل مجلس إدارتها وفور صدور تقرير مدقق الحسابات عليها وذلك قبل توزيعها على المساهمين على أن يتضمن النشر أيضا خلاصة وافية عن تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي حسابات الشركة ، وذلك خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور من انتهاء سنتها المالية.

[٦٤] http://www.jsc.gov.jo/jsc_arabic/regulation_new٢٠٠٤.asp..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإضافة لما سبق وفي المادة (١١) من تعليمات الإفصاح انه على الشركة إصدار بيان علني يشتمل على تقرير مفصل عن أي معلومة جوهريه وذلك خلال أسبوع من حدوثها أو يشتمل هذا الإعلان على تصديق أو تكذيب لأي خبر منشور في وسائل الإعلام ويتعلق بمعلومة جوهرية عن الشركة.

وقد نصت المادة (١٤٢) من قانون الشركات على أن يعد مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة تقريرا كل ست أشهر يتضمن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفق النقدي والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية مصدقا عليه من مدقق حسابات الشركة ويزود المراقب بنسخة من التقرير خلال ستين يوما من انتهاء المدة.

٣. بنود الإفصاح:

كما أشرت سابقا في العنوان – ١ – من المبحث الثاني في هذا الفصل فان التشريعات الأردنية استندت على المعايير الدولية لتنظيم عملية الإفصاح دون أي استثناء وبالتالي فان بنود الإفصاح التي عرضها المعيار الدولي رقم (١) والتي يجب أن تشتمل عليها القوائم المالية تعتبر ملزمة للشركات المساهمة العامة الأردنية. بالإضافة لهذه البنود فان التشريعات الأردنية أشارت إلى البنود التالية:

أ. نتائج أعمال المنشاة: أشارت المادة (٥) من تعليمات الإفصاح إلى أن نتائج أعمال المنشاة تشتمل على ما يلي:

١. صافي الإيرادات.
٢. صافي الربح المتوقع قبل الضريبة.
٣. مخصص ضريبة الدخل على الأرباح المتوقعة.
٤. حقوق الأقلية في الأرباح.
٥. صافي الربح العائد لمساهمي الشركة بعد اقتطاع الضريبة وحقوق الأقلية.
٦. أرقام مقارنة للبنود من (١-٥) أعلاه من السنة المالية السابقة.
٧. خلاصة عن أعمال الشركة خلال السنة المالية.

ب. تقرير مجلس الإدارة: أشارت الفقرة (ب) من المادة (٦) من تعليمات الإفصاح أن تقرير مجلس الإدارة يشتمل على البنود التالية:

- وصف لأنشطة الشركة الرئيسية وأماكنها الجغرافية، وحجم الاستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها.
- وصف للشركات التابعة وطبيعة عملها ومجالات نشاطها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وأسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية ونبذة تعريفية عن كل منهم.

- بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة من قبل الشركة وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم إذا كانت هذه الملكية تشكل ما نسبته ٥% فأكثر مقارنة مع السنة السابقة.

- الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطها وأسواقها الرئيسية وحصتها من السوق المحلي، وكذلك حصتها من الأسواق الخارجية إن أمكن.

- درجة الاعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين (محليا وخارجيا) في حال كون ذلك يشكل (١٠%) فأكثر من إجمالي المشتريات و / أو المبيعات أو الإيرادات على التوالي.

- وصف لأي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها مع الإشارة إلى الفترة التي يسري عليها ذلك، ووصف لأي براءات اختراع أو حقوق امتياز تم الحصول عليها من قبل الشركة.

- وصف لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها اثر مادي على عمل الشركة أو منتجاتها أو قدرتها التنافسية، والإفصاح عن تطبيق الشركة لمعايير الجودة الدولية.

- الهيكل التنظيمي للشركة المصدرة وعدد موظفيها وفئات مؤهلاتهم وبرامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة.

- وصف للمخاطر التي تتعرض الشركة لها.

- الانجازات التي حققتها الشركة مدعمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة التي مرت على الشركة خلال السنة المالية.

- الأثر المالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للشركة.

- السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة، وذلك لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو منذ التأسيس أيهما اقل وتمثيلهما بيانيا ما أمكن ذلك.

- تحليل للمركز المالي ونتائج أعمالها خلال السنة المالية.

- التطورات المستقبلية الهامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة، والخطة المستقبلية للشركة لسنة قادمة على الأقل وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال الشركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مقدار أتعاب التدقيق للشركة والشركة التابعة، ومقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المدقق و/أو مستحقة له.

- بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة والمملوكة من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم، والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم، كل ذلك مقارنة مع السنة السابقة.

- المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوو السلطة التنفيذية خلال السنة المالية بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل المملكة وخارجها.

- بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية .

- بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة المصدرة مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في الشركة أو أقاربهم .

- مساهمة الشركة في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي.

ج. تقرير مدقق الحسابات:أشارت المادة (٢٠) من تعليمات الإفصاح إلى أن تقرير مدقق الحسابات الخارجي يجب أن يشتمل على البنود التالية:

- تاريخ التقرير.

- اسم مكتب التدقيق واسم وتوقيع المدقق ورقم رخصته وفئة تصنيفه وعنوانه.

- البيانات المالية التي يشملها التقرير.

- إقرار بان إجراءات التدقيق قد تمت وفقا لمعايير التدقيق الدولية.

- رأي المدقق حول صحة وعدالة البيانات المالية والشهادة بان هذه البيانات قد أعدت وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

د. الأحداث الطارئة التي تحوي معلومات جوهرية :أشارت المادة (١٠) من تعليمات الإفصاح إلى إن المعلومات الجوهرية تتعلق بما يلي:

- التغيرات الهامة التي تطرأ على أي مما يلي:

١. موجودات الشركة.

٢. الالتزامات المترتبة على الشركة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وأي حجوزات على موجوداتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. هيكل رأس المال.
٤. التصنيف الائتماني للشركة إن وجد وأي تغيير يطرأ عليه.
٥. منتجات الشركة.
٦. التغيرات في ملكية أسهم الشركة التي تحدث تغييرا في السيطرة عليها.

- الصفقات الكبيرة التي تعقدها الشركة وإلغاء مثل هذه الصفقات، وتقييم مجلس الإدارة للأثر المتوقع لها على ربحية الشركة ومركزها المالي.
- العمليات ذات الطبيعة غير المتكررة والتي قد يكون لها أثر مادي على أرباح الشركة أو مركزها المالي.
- الكوارث والحرائق والحوادث وأثرها المتوقع على المركز المالي للشركة .
- أي خسائر مادية مفاجئة أثرت على المركز المالي على الشركة مع بيان الأسباب.
- قرارات مجلس الإدارة الهامة التي قد تؤثر على أسعار الأوراق المالية المصدرة من قبلها بما في ذلك القرارات المتعلقة بما يلي:

١. إصدار أوراق مالية جديدة، أو إصدار أي أوراق مالية قائمة.
٢. التغيرات في استثمارات الرأسمالية أو في غايات الشركة وأسواقها.
٣. الشروع في الاندماج.
٤. توزيع الأرباح.
٥. شراء الشركة المصدرة لأسهمها أو أي تصرف بها.
٦. التصفية الاختيارية.

- قرارات الهيئة العامة للشركة.
- الدعوة لاجتماع هيئة عامة غير عادي.
- تشكيل مجلس إدارة جديد للشركة واستقالة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرها العام وشغور مركز أي منهم وأسباب ذلك فور حدوثه، وقرارات مجلس الإدارة بتعيين أعضاء جدد في المجلس وتعيين مدير عام للشركة ومؤهلاته.
- توقف الشركة أو احد فروعها أو مصانعها أو الشركات التبعة لها عن العمل وأسباب ذلك.
- الدعاوى التي أقامتها أو التي أقيمت عليها أو أي ادعاءات قضائية أو عمالية والتي قد يكون لها اثر مادي على المركز المالي للشركة مع تزويد الهيئة بتقرير واف عن تلك الدعاوى أو النزاعات، وأثرها المتوقع على ربحية الشركة أو مركزها المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ. بنود أخرى: أشارت المواد (٦) و (١٣) و (١٤) و (١٥) إلى بعض البنود التي لا يمكن تصنيفها ضمن فئات المعلومات السابقة، وهي:

- إقرار من مجلس إدارة الشركة بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.
- إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.
- إقرار بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير موقع من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي للشركة.
- على الشركة المصدرة إعلام الهيئة خطيا بأسماء ومراكز ومؤهلات أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية عند تعيينهم أو تركهم العمل لأي سبب من الأسباب وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ حدوث ذلك .
- على الشخص المطلع في الشركة المصدرة إعلام الهيئة خطيا عما يملكه هو وأقرباؤه من أوراق مالية مصدرة من قبل تلك الشركة أو من الشركات التابعة أو الحليفة أو الشقيقة أو الشركة الأم وذلك خلال أسبوع من تاريخ انتخابه أو تعيينه حسب واقع الحال، وكذلك إعلام الهيئة خطيا عنه أي تغيير يطرأ على هذه البيانات وذلك خلال أسبوع من تاريخ حدوث التغيير وقد حددت المادة (٢٥) من تعليمات الإفصاح مفهوم الشخص المطلع بما يلي:

١. رئيس مجلس إدارة الشركة المصدرة.
٢. أعضاء مجلس الإدارة.
٣. المدير العام .
٤. المدير المالي.
٥. المدقق الداخلي.
٦. أقرباء الإطراف المبينة أعلاه[٦٥].

- على أي شخص يمتلك أو يقع تحت تصرفه ٥% أو أكثر للمرة الأولى من أي ورقة مالية لشركة مصدرة واحدة إعلام الهيئة خطيا خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك. وعليه أن يقوم

[٦٥] حددت المادة (٢) من تعليمات الإفصاح مفهوم الأقرباء بـ: الزوج، الزوجة، والأولاد القصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بإعلام الهيئة خطيا عند تملكه لأي نسبة تبلغ ١% إضافية خلال أسبوع من تاريخ حدوث ذلك والإفصاح عن نيته من الشراء عند الوصول إلى نسبة ١٠%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولا: منهجية الدراسة

ثانيا: تحليل الاستبانات:

١. **تحديد أهمية بنود الإفصاح**
٢. **الاستبانات القابلة للتحليل**
٣. **الخصائص الهيكلية للمجيبين على الاستبانة**
٤. **أهمية بنود الإفصاح**

ثالثا: تحليل التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية:

١. **مجتمع الدراسة**
٢. **مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية**

رابعا: اختبار الفرضيات:

١. **اختبار معنوية العلاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية**
٢. **اختبار معنوية العلاقة بين نوع نشاط الشركة ومستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردني**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: منهجية الدراسة

يتكون نموذج الدراسة من ثلاث متغيرات[٦٦]، يمكن عرضها فيما يلي:

- حجم شركة المساهمة العامة الأردنية: اعتمد الباحث على منشورات هيئة الأوراق المالية[٦٧] في توفير بيانات الحجم، وقد اعتمد الباحث في التحليل على متوسط مجموع موجودات الشركة لثلاث سنوات متتالية (٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤) كمؤشر على حجم الشركة.
- نوع نشاط شركة المساهمة العامة الأردنية: اعتمد الباحث بتحديد أنواع نشاط الشركة بالاعتماد على التقسيمات المعتمدة في بورصة عمان، وقد تم تقسيمها إلى أربعة أنشطة: البنوك، الشركات الصناعية، شركات الخدمات، شركات التامين.
- مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية: وبما أن المتغير ليس كمي فان الباحث قام بإعداد مؤشر كمي للإفصاح يسهل ربطه بمتغيرات الدراسة الأخرى، وذلك بإتباع الخطوات التالية :

١. تجهيز قائمة إفصاح تشتمل على جميع المعلومات التي قد تكون مطلوبة من قبل مستخدمي التقارير المالية، واعتمد الباحث في إعدادها على المعايير الدولية والتشريعات الأردنية مستعينا بالدراسات السابقة.

٢. تصميم استبانة تهدف إلى معرفة آراء مستخدمي التقارير المالية في المعلومات المختلفة والمتعددة التي تشتمل عليها قائمة الإفصاح[٦٨]، وذلك بالطلب من كل فرد منهم إعطاء وزن للمعلومة بحسب أهميتها وكما يمثل الجدول التالي:

---

[٦٦] انظر إلى نموذج الدراسة ص ١٥.

[٦٧] http://www.jsc.gov.jo

[٦٨] انظر الملحق (٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١) درجات الأهمية

درجة الأهمية	هام جدا	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
العلامة	٤	٣	٢	١	٠

وقد تم توزيع الاستبانة على عينة من المدققين القانونيين.

٨. قام الباحث بإيجاد متوسط الوزن النسبي لكل بند من بنود الإفصاح الواردة بالاستبيان وذلك بالاستعانة بالمتوسط الحسابي ووفق الآلية التالية: قام المدقق بالإشارة أمام كل بند من بنود الإفصاح وتحت درجة أهميته[٦٩]، وبناء على هذه الإشارة يكون قد أعطى المدقق علامة من أربعة للبند تمثل أهميته النسبية. بعد تجميع إجابات المدققين قام الباحث بجمع علامات كل بند من البنود وإيجاد متوسطه الحسابي ليصبح هذا المتوسط هو متوسط الأهمية النسبية للبند.

٩. بعد إيجاد متوسط الأهمية النسبية لكل البنود قام الباحث بإعداد قائمة معيارية تشتمل على البنود التي من الممكن أن تفصح عنها الشركات وهي البنود الواردة بالاستبانة بالإضافة لمتوسط الأهمية النسبية لكل بند من هذه البنود.

١٠. قام الباحث بمقارنة كل تقرير من التقارير المالية الخاضعة للدراسة (تقارير الشركات المساهمة العامة الأردنية لثلاث سنوات متتالية ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤) بهدف إعطاء نسبة مئوية لكل تقرير تمثل مستوى الإفصاح فيه ، ووفق الآلية التالية: إذا كان يحتوي التقرير على البند الوارد بالقائمة المعيارية يعطي البند الرقم (١)، وإذا لم يكن يحتويه (أي يفصح عنه) يعطى البند الرقم (٠) ، ثم يضرب الرقم الذي أعطي للبند بمتوسط أهمية البند النسبية لترجيحه بأهميته، وتكرر هذه الخطوة لكل البنود وبنفس الأسلوب، ثم تجمع الأرقام (والتي تمثل حاصل ضرب الرقم المعطى للبند سواء أكان (١) أو (٠) بمتوسط أهميته النسبية)، بعد جمع هذه الأرقام يتم تقسيمها على المجموع المعياري والذي يمثل مجموع العلامات التي يحصل عليها التقرير لو انه أفصح عن كل البنود الواردة بالقائمة المعيارية. النسبة الناتجة من عملية القسمة تمثل نسبة الإفصاح في التقرير وتعبر عن مستوى الإفصاح فيه.

[٦٩] انظر نموذج الاستبانة في الملحق (٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١. بعد أن يتم استخراج نسب الإفصاح في كل التقارير الخاضعة للدراسة، قام الباحث بإيجاد متوسط نسبة الإفصاح في كل شركة بناء على نسب الإفصاح في تقاريرها السنوية لثلاث سنوات متتالية ووفق الآلية التالية: قام الباحث بجمع نسب الإفصاح في التقرير السنوي للشركة في عام ٢٠٠٢ إلى نسبة الإفصاح في تقريرها السنوي في عام ٢٠٠٣ إلى نسبة الإفصاح في تقريرها السنوي في عام ٢٠٠٤، ثم قام بتقسيم المجموع على ٣ وهو ما يمثل المتوسط الحسابي لنسب الإفصاح في الثلاث سنوات، والنسبة المستخرجة من عملية القسمة تمثل لي نسبة الإفصاح في الشركة. وقام الباحث بإيجاد نسب الإفصاح والتي تعبر عن مستوى الإفصاح في كل الشركات الخاضعة للدراسة[٧٠].

وبنهاية الخطوة السادسة يكون الباحث قد جهز المتغير التابع وهو الإفصاح المحاسبي بشكل كمي تمهيدا لربطه بمتغيرات الدراسة الأخرى بهدف اختبار الفرضيات.

ثانيا: تحديد أهمية بنود الإفصاح

١. تمهيد:

قام الباحث بتحديد أهمية بنود الإفصاح بتصميم استبيان يحتوي على الأجزاء التالية[٧١]:

- الجزء الأول: ويتعلق بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين، وتتكون من أربع فقرات: المؤهل العلمي، التخصص، الشهادات المهنية، الخبرة.
- الجزء الثاني: ويحتوي على ٩٣ فقرة تمثل بنود الإفصاح المراد معرفة أهميتها النسبية، مقسمة إلى سبع مجموعات متجانسة: الإفصاح عن المعلومات العامة، المعلومات الخاصة بالإدارة، المعلومات عن نتيجة النشاط، المعلومات عن الموجودات، معلومات حول موثوقية التقرير المالي، المعلومات عن الهيكل التمويلي، المعلومات الخاصة بتنبؤات الإدارة. واشتمل هذا الجزء على مقياس خماسي الدرجات وذلك بهدف التعرف على مقدار الأهمية النسبية للبنود الواردة .

قام الباحث بتوزيع ٩٨ استبانة على المدققين القانونيين وفيما يلي ملخص يبين عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والقابلة للتحليل، ويبين النسبة إلى عدد الاستبانات الموزعة:

---

[٧٠] انظر الملحق (٣).
[٧١] انظر الملحق (٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢) الاستبانات القابلة للتحليل

	العدد	النسبة
الاستبانات الموزعة	٩٨	%١٠٠
الاستبانات المستردة	٩٠	%٩٢
الاستبانات الخاضعة للتحليل	٦٩	%٧٠

وقد استبعدت ٢١ استبانة من التحليل نظرا لعدم تعبئتها كليا أو جزئيا من المستجيبين.

٢. الخصائص الهيكلية للمجيبين على الاستبانة:

تم استبيان الخصائص الهيكلية لعينة المدققين القانونيين من خلال الجزء الأول من الاستبانة والمعنون بـ " المعلومات العامة"[٧٢]، والذي تكون من أربعة أسئلة تتعلق بـ : المؤهل العلمي، التخصص، الشهادات المهنية، الخبرة. ويمكن عرض نتائج هذا الجزء بالجدول رقم (٤) التالي[٧٣]:

جدول رقم (٤) الخصائص الهيكلية للمجيبين على الاستبانة

		العدد	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريوس	٦٠	%٨٧
	ماجستير	٩	%١٣
التخصص	محاسبة	٦٩	%١٠٠
الشهادات المهنية[٧٤]	CPA	٦	%٨.٧
	JCPA	٥٩	%٨٥.٥
	CMA	١	%١.٤
	ACPA	٣	%٤.٣

[٧٢] انظر الملحق (٢) .

[٧٣] انظر الملحق (٣).

[٧٤] CPA: Certified Public Accountant.

JCPA : Jordanian Certified Public Accountant
CMA : Certified Management Accountant
ACPA: Arab Certified Public Accountant.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخبرة	اقل من ٥ سنوات	١٥	%٢١.٧
	من ٥ إلى اقل من ١٠ سنوات	١٥	%٢١.٧
	من ١٠ إلى اقل من ١٥ سنة	٢٧	%٣٩.١
	١٥ سنة فأكثر	١٢	%١٧.٤

ونلاحظ من الجدول ما يلي:

- أن كل المستجيبين من حملة الشهادات الجامعية وان نسبة ١٣% منهم من حملة الماجستير مما يدعم الثقة بنتائج الاستبيان.
- أن كل المستجيبين متخصصين بالمحاسبة، وهذا يؤكد قدرتهم العالية على تحديد أهمية بنود الإفصاح باطلاعهم بالضرورة ومن خلال تخصصهم على بنود التقارير المالية وعلى حاجات المستخدمين بالإضافة إلى معرفتهم التامة بالمصطلحات المحاسبية الواردة بالاستبانة.
- أن كل المجيبين من حملة الشهادات المهنية المحاسبية وان ٩٨.٦% من المجيبين هم من حملة الشهادات المهنية المتخصصة بالمحاسبة المالية، علما أن هذه الشهادات هي مؤهل يضفي على المحاسب صفة القانوني ويعطيه القدرة على مزاولة مهنتي المحاسبة والتدقيق.
- أن أكثر من ثلاثة أرباع المجيبين (٧٨.٢) اكتسبوا خبرة أكثر من خمس سنوات، وان أكثر من نصفهم (٥٦.٥) اكتسبوا خبرة أكثر من عشر سنوات. أن الخبرة العالية التي اكتسبها المجيبين تعزز الثقة بنتائج الدراسة.

فكما لاحظنا أن كل خصائص المجيبين سواء أكانت التخصص أو المؤهل أو حصولهم على الشهادات المهنية المختلفة أو اكتسابهم لسنوات خبرة عديدة تعطينا ثقة عالية بنتائج الاستبيان.

٣. أهمية بنود الإفصاح:

كما تم توضيحه في منهج الدراسة فان الباحث لجأ إلى أسلوب الاستبيان لإعطاء بنود الإفصاح أهمية نسبية من خلال توجيهه إلى المدققين القانونيين، وقد تم توجيه الاستبيان إلى هذه الفئة من المتخصصين للأسباب التالية:

- أن المدققين القانونيين هم فئة من المتخصصين المطلعين على بنود الإفصاح عمليا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بشكل واسع بحسب طبيعة عملهم كمدققين، والمطلعين عليها نظريا من خلال دراستهم الأكاديمية.
- أن تقرير المدقق الخارجي يجب أن يشتمل على رأي المدقق حول صحة وعدالة البيانات المالية والشهادة بان هذه البيانات قد أعدت وفقا لمعايير المحاسبة الدولية[٧٥]، وكما نعلم فان معايير المحاسبة الدولية قد حددت عددا من البنود التي أوصت بالإفصاح عنها بناء على حاجة المستخدمين وأهميتها لديهم.
- أن المستخدمين قطاع واسع عدديا وغير محصور جغرافيا ومن الصعب استقراء أرائهم إلا باستبيان واسع يحتاج إلى وقت وجهد وتكلفة اكبر من الفائدة المتحققة منها وهي ترجيح أهمية بنود الإفصاح في حين يمكن استقراء رأي فئة من المتخصصين المحدودين لتحصيل نتيجة موثوقة، علما أن الهدف الأساسي للرسالة معرفة اثر بعض العوامل على مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية.
- قام الباحثان محمد حسين أبو نصار، وعلي عبد القادر ذنيبات بدراسة حول أهمية بنود الإفصاح من خلال وجهة نظر كل من المدققين ومستخدمي التقارير المالية،وقد أثبتت هذه الدراسة إلى انه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر المدققين ومستخدمي القوائم المالية في تقييم أهمية بنود الإفصاح [٧٦].

أن الاستبانة التي وزعت على المدققين لاستقراء آرائهم حول أهمية بنود الإفصاح احتوت على ٩٣ بندا مقسمة في سبع مجموعات هي: المعلومات العامة، المعلومات الخاصة بالإدارة، المعلومات عن نتيجة النشاط، المعلومات عن الموجودات، معلومات حول موثوقية التقرير المالي، المعلومات عن الهيكل التمويلي، المعلومات الخاصة بتنبؤات الإدارة. وطلب من المدقق أن يحدد أهمية البند من خلال وضع علامة يختار من خلالها احد درجات الأهمية التالية: هام جدا، هام، متوسط الأهمية، قليل الأهمية، عديم الأهمية.

[٧٥] http://www.jsc.gov.jo/jsc_arabic/regulation_new٢٠٠٤_٤.asp.

[٧٦] محمد حسين أبو نصار، وعلي عبد القادر ذنيبات،" أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية"، مرجع سابق، ص ١١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قام الباحث بإعطاء كل درجه من درجات الأهمية علامة لإمكان معالجة البيانات، وكما يوضح الجدول التالي:

جدول (٤) أسلوب قياس أهمية البنود

درجة الأهمية	هام جدا	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
العلامة	٤	٣	٢	١	٠

ثم تم تحديد أهمية كل بند من خلال استخراج الوسط الحسابي لكل إجابات المدققين، وتم تحديد أهمية البنود كما في الجدول التالي[٧٧]:

جدول (٥ - أ) أهمية بنود الإفصاح: المعلومات العامة

أ ولا: المعلومات العامة	**العلامة**	**درجة الأهمية**	**الانحراف المعياري**
معلومات عامة عن الشركة	٣.٢	هام	٠.٧
الهيكل التنظيمي للشركة	٣.١٢	هام	٠.٧٨
أهداف الشركة ومدى تحقيقها	٣.١٧	هام	٠.٦٤
معلومات عن الشركات التابعة والشقيقة	٢.٩١	هام	٠.٧٤
الانجازات التي حققتها الشركة	٢.٩٦	هام	٠.٧٠
وصف للأحداث التي مرت بها الشركة	٢.٨	هام	٠.٦٥
الوضع التنافسي للشركة	٢.٨٥	هام	٠.٧٨
معلومات الطاقة الإنتاجية للشركة	٢.٤٦	متوسط الأهمية	٠.٨٥
نمو الإنتاج على مدار الفترة السابقة	٢.٦٧	هام	٠.٧٤
عدد المساهمين وجنسياتهم	٢.٤٢	متوسط الأهمية	٠.٩٦
عدد وفئات ومؤهلات موظفي الشركة	٢.٢٢	متوسط الأهمية	٠.٨٢
برامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة	٢.٢	متوسط الأهمية	٠.٨٠
مقدار المبالغ المنفقة على البحث والتطوير	٢.١٣	متوسط الأهمية	٠.٨١

[٧٧] انظر الملحق (٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نشاطات الشركة في إطار المحافظة على البيئة وخدمة المجتمع	٢.٠٤	متوسط الأهمية	٠.٧٩
أ ولا: المعلومات العامة	**العلامة**	**درجة الأهمية**	**الانحراف المعياري**
بيان لأي قرارات أو قوانين أو أنظمة محلية أو دولية لها اثر مادي على الشركة	٢.٣	متوسط الأهمية	٠.٩٠
وصف لأي براءة اختراع أو حقوق امتياز خاصة بالشركة	٢.٦٤	هام	٠.٨٦
بيان التغيرات في البيئة التي تعمل بها الشركة وتأثيرها على الشركة	٢.٥٥	هام	٠.٨٥
بيان نواحي القوة للشركة	٢.٦٥	هام	٠.٨٥
وصف للمخاطر التي تتعرض لها الشركة	٢.٧٦	هام	٠.٨٨
معلومات حول أساس إعداد البيانات المالية والسياسات المحاسبية المتبعة	٣.٢٥	هام	٠.٧٧
بيان الأثر التراكمي للتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية	٣.١٦	هام	٠.٦٨
الإفصاح عن المعلومات المقارنة	٣.١٢	هام	٠.٥٨
بيان مدى التزام الشركة بمعايير الجودة الدولية	٢.٧٥	هام	٠.٧٧
إقرار مجلس الإدارة بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة	٣	هام	٠.٧٥
اسم مكتب التدقيق واسم وتوقيع المدقق ورقم رخصة وفئة تصنيفه وعنوانه	٢.٧٤	هام	٠.٨٥
تحديد مقدار أتعاب مدقق الحسابات	٢.٣٢	متوسط الأهمية	٠.٨٠
معلومات تجدد أجزاء التقرير	٢.٤١	متوسط الأهمية	٠.٧٥
الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	٢.٩٤	هام	٠.٧٧
أهمية جزء المعلومات العامة	**٢.٧**	**هام**	**٠.٧٨**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٥ - ب) أهمية بنود الإفصاح: المعلومات الخاصة بالإدارة

ثانيا: المعلومات الخاصة بالإدارة	العلامة	درجة الأهمية	الانحراف المعياري
معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا	٣.٠٩	هام	٠.٧٤
بيان نصيب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأقربائهم برأس مال الشركة	٣.٠٩	هام	٠.٦٨
عرض لمزايا وأتعاب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا	٢.٨١	هام	٠.٧٠
بيان بالشركات المسيطر عليها من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا أو أقربائهم	٢.٧٤	هام	٠.٧٨
بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة مع رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف بالشركة أو أقاربهم	٢.٨٣	هام	٠.٨٧
أهمية المعلومات الخاصة بالإدارة	**٢.٩١**	**هام**	**٠.٧٥**

جدول (٥ - ج) أهمية بنود الإفصاح: المعلومات عن نتيجة النشاط

ثالثا: المعلومات عن نتيجة النشاط	العلامة	درجة الأهمية	الانحراف المعياري
نتائج الأنشطة التشغيلية	٣.٢٤	هام	٠.٦٧
إبراز صافي المبيعات الإنتاجية والتجارية والخدمية	٣.٤٦	هام	٠.٦٨
إبراز تكاليف الإنتاج وخدمات الإنتاج	٣.٢٩	هام	٠.٦٥
التكاليف التسويقية والإدارية	٣.١	هام	٠.٦٨
إبراز الفوائد والإيجارات والضرائب والرسوم	٣.٠٣	هام	٠.٧١
مصاريف الاستهلاك والإطفاء	٣.٩٣	هام جدا	٠.٦٥
معلومات عن أي تغيرات في الطرق المحاسبية وأثرها على نتيجة النشاط	٣.٠٧	هام	٠.٥٨
مجمل الربح والفائض القابل للتوزيع	٣.١	هام	٠.٦٧
نصيب السهم من الأرباح المتحققة ونسبة النمو فيها	٣.٣٥	هام	٠.٦٤
السلسلة الزمنية لإيرادات النشاط الجاري للشركة	٢.٨٥	هام	٠.٦٨
السلسلة الزمنية لتكلفة النشاط	٢.٧٨	هام	٠.٥٩
السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة	٢.٧٩	هام	٠.٦٤
السلسلة الزمنية للأرباح الموزعة	٢.٨٢	هام	٠.٧١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: المعلومات عن نتيجة النشاط	العلامة	درجة الأهمية	الانحراف المعياري
التمثيل البياني للسلاسل الزمنية الواردة بالتقرير	٢.٣٨	متوسط الأهمية	٠.٨٨
الخسائر الناتجة عن أسعار التحويل	٢.٣٥	متوسط الأهمية	٠.٧٩
الخسائر الناتجة عن الالتزامات الخاصة بشراء الأصول طويلة الأجل	٢.٥٤	هام	٠.٨٢
المصروف الضريبي	٢.٧٤	هام	٠.٨٠
حقوق الأقلية من الأرباح	٢.٧٩	هام	٠.٧٦
حركة النقدية أو ما يعادلها	٣.٠٤	هام	٠.٨٧
بيانات القيمة المضافة	٢.٦٥	هام	٠.٩٤
أهمية المعلومات الخاصة بنتيجة النشاط	**٢.٩٧**	**هام**	٠.٧٢

جدول (٥ ـ د) أهمية بنود الإفصاح: المعلومات عن الموجودات

رابعا: المعلومات عن الموجودات	العلامة	درجة الأهمية	الانحراف المعياري
تبويب الموجودات في قائمة المركز المالي إلى متداولة وغير متداولة	٣.٢٢	هام	٠.٧٢
إبراز الموجودات في مجموعات حسب طبيعتها	٣.١٦	هام	٠.٧٠
الموجودات المالية	٣.١٣	هام	٠.٧٣
إبراز الموجودات طويلة الأجل حسب طبيعتها ومقدار مجمع استهلاكها	٣.١	هام	٠.٦٧
الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى	٣.١	هام	٠.٦٠
المخزون	٣.١٣	هام	٠.٦٤
إبراز الموجودات غير الملموسة	٣.٠٣	هام	٠.٧٣
توضيح الموجودات التي حصلت عليها الشركات مقابل إصدار الأسهم	٢.٩٩	هام	٠.٧٦
الطرق المحاسبية المستخدمة في تقييم الأصول واهتلاكها	٢.٩٩	هام	٠.٧٢
عقود البيع بالتقسيط	٢.٧٧	هام	٠.٧٥
إبراز الموجودات طويلة الأجل المستأجرة	٢.٩٣	هام	٠.٧٣
تعديلات القيمة العادلة	٢.٩١	هام	٠.٧٢
النقد ومعادل النقد	٣	هام	٠.٦٧
بيان المصاريف الرأسمالية للشركة خلال السنة	٢.٨٦	هام	٠.٦٥
أهمية المعلومات الخاصة بالموجودات	**٢.٨١**	**هام**	٠.٧٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٥ - هـ) أهمية بنود الإفصاح: معلومات حول موثوقية التقرير المالي

خامسا: معلومات حول موثوقية التقرير المالي	العلامة	درجة الأهمية	
إقرار مجلس الإدارة بإعداد البيانات المالية	٣.٣٢	هام	٠.٧٤
إقرار مجلس الإدارة بتوفير نظام رقابة فعال في الشركة	٣.٣٢	هام	٠.٧٠
تقرير مدقق الحسابات الخارجي وفقا لمعايير التدقيق الدولية	٣.٥٩	هام جدا	٠.٦٧
أهمية المعلومات المتعلقة بموثوقية التقرير المالي	**٣.٤١**	**هام**	٠.٧٠

جدول (٥ – و) أهمية بنود الإفصاح: المعلومات عن الهيكل التمويلي

سادسا: المعلومات عن الهيكل التمويلي	العلامة	درجة الأهمية	
تبويب مصادر التمويل قصيرة الأجل حسب نوعيتها	٣.٢٢	هام	٠.٧٠
الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى	٣.٢	هام	٠.٧٤
مصادر التمويل الخارجية طويلة الأجل وفوائدها	٣.١٧	هام	٠.٦٦
مصاريف التمويل	٣.٠٧	هام	٠.٦٣
إبراز القروض طويلة الأجل القابلة للتحويل إلى أسهم	٣.١٢	هام	٠.٦١
إبراز الالتزامات المضمونة برهن	٣.٠٦	هام	٠.٦٦
مكافأة نهاية خدمة الموظفين	٢.٩٣	هام	٠.٦٩
بيان مقدار الضرائب المؤجلة	٢.٨	هام	٠.٧٤
معلومات بتواريخ استحقاق المطلوبات	٢.٨٤	هام	٠.٧٦
المطلوبات والالتزامات الطارئة	٢.٨٣	هام	٠.٧١
رأس المال المصدر والمدفوع	٣.٠٤	هام	٠.٧٢
وصف لطبيعة الاحتياطيات وغرض كل منها	٣.٠٩	هام	٠.٧٠
معلومات عن توزيع الأرباح	٣.٠٣	هام	٠.٦٩
بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم وعدد أسهمهم	٢.٩١	هام	٠.٧٣
بيان يبين التغيرات في حقوق الملكية	٢.٩١	هام	٠.٦٦
السلسلة الزمنية لصافي حقوق المساهمين	٢.٦٨	هام	٠.٨١
السلسلة الزمنية لأسعار الأوراق المالية المصدرة	٢.٤١	متوسط الأهمية	٠.٨١
إبراز الإعانات والمساعدات التي حصلت عليها الشركة	٢.٥٧	هام	٠.٨٧
أهمية المعلومات المتعلقة بالهيكل التمويلي	**٢.٩٤**	**هام**	٠.٧٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٥ – و) أهمية بنود الإفصاح: المعلومات عن الهيكل التمويلي

سابعا: المعلومات الخاصة بتنبؤات الإدارة	**العلامة**	**درجة الأهمية**	الانحراف المعياري
الموازنات التخطيطية لمبيعات وتكاليف السنة القادمة	٢.٨٣	هام	١.٠٤
الموازنات التخطيطية للنفقات الرأسمالية للسنة القادمة	٢.٨	هام	١.٠٢
نسبة النمو المتوقعة في الأرباح الموزعة للسنة القادمة	٢.٩	هام	٠.٨٣
التنبؤ بنصيب السهم من الأرباح للسنة القادمة	٢.٩٤	هام	٠.٨٢
الخطة المستقبلية للشركة لأكثر من سنة قادمة	٣.٢	هام	٠.٧٨
أهمية المعلومات الخاصة بتنبؤات الإدارة	**٢.٩٣**	**هام**	٠.٩٠

أن الجدول السابق يبين لنا النتائج التالية:

- أن كافة المعلومات التي عرضت بالاستبانة هي على الأقل متوسطة الأهمية وان معظمها هامة، هذا يعكس الحاجة المتزايدة للمعلومات بكافة أشكالها، وهذا يعكس زيادة الوعي بأهمية المعلومات ودلالاتها المستقبلية.
- أن كافة مجموعات المعلومات هي هامة مع اختلاف علامتها ويمكن ترتيبها من حيث الأهمية من الأكثر أهمية كما يلي:
  - المعلومات المتعلقة بموثوقية التقرير المالي بمتوسط عام بلغ ٣.٤١.
  - المعلومات المتعلقة بنتيجة النشاط بمتوسط عام بلغ ٢.٩٧.
  - المعلومات المتعلقة بالهيكل التمويلي بمتوسط عام بلغ ٢.٩٤.
  - المعلومات المتعلقة بتنبؤات الإدارة بمتوسط عام بلغ ٢.٩٣.
  - المعلومات المتعلقة بالإدارة بمتوسط عام بلغ ٢.٩١.
  - المعلومات المتعلقة بالموجودات بمتوسط عام بلغ ٢.٨١.
  - المعلومات العامة بمتوسط عام بلغ ٢.٧.

فكما نلاحظ انه مع أهمية كافة البنود إلا أن البنود المتعلقة بموثوقية التقرير نالت أكثر الدرجات أهمية، وهذا شيء متوقع كون هذه المجموعة تمثل إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات، فملائمة المعلومات غير كافية للاعتماد على المعلومات لاتخاذ القرارات المناسبة بل يجب أن يمكن الاعتماد عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أن البنود التي حصلت على أعلى العلامات هي: مصاريف الاستهلاك والإطفاء، وتقرير مدقق الحسابات الخارجي، وإبراز صافي المبيعات الإنتاجية والتجارية والخدمية. وان البنود التي حصلت على اقل العلامات هي: نشاطات الشركة في إطار المحافظة على البيئة وخدمة المجتمع المحلي، وبرامج التأهيل والتدريب، ومقدار المبالغ المنفقة على البحث والتطوير. أن ذلك يدل على ما يلي:

- أن الاهتمام بتقرير مدقق الحسابات الخارجي وكما ذكر بالنقطة السابقة يعكس الاهتمام باعتمادية المعلومات.

- أن عدم الاهتمام بالتدريب والبحث اللذان يضيفان تراكم رأسمالي غير منظور وطويل الأمد وعدم الاهتمام بخدمة المجتمع والبيئة والتي تدخل في تحسين صورة الشركة استراتيجيا، ومن جهة أخرى الاهتمام بالمعلومات المتعلقة بالاستهلاك والمبيعات يدل على الاتجاه نحو الاهتمام بالمعلومات ذات الدلالة قصيرة الأجل.

ثالثا: تحليل التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية:

١. مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة كافة الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها ١٩٢ شركة في نهاية عام ٢٠٠٤. وتمثل العينة بكافة الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان طيلة الأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣و ٢٠٠٤ والبالغ عددها ١٠٥، و تشكل ما نسبته ٥٤.٧ % من مجتمع الدراسة، وتتوزع قطاعيا كما يلي:

- البنوك: وعددها ١١.
- شركات التامين: وعددها ١٩ شركة.
- شركات الخدمات: وعددها ٣٠ شركة.
- الشركات الصناعية: وعددها ٤٥ شركة.

٢. مستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية:

قام الباحث بقياس مستوى الإفصاح في كل تقرير من خلال مقارنة البنود الواردة به بقائمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معيارية أعدت لكل قطاع، وذلك بان يتم إعطاء البند الذي تم الإفصاح عنه رقم ١ والبند الذي لم يتم الإفصاح عنه رقم ٠، ثم تم ترجيح البنود بالأهمية التي استخرجت من الاستبانات، ثم تم جمع العلامات المرجحة وقسمتها على مجموع العلامات المخصصة للقائمة المعيارية ليتم الحصول على نسبة تمثل مستوى الإفصاح في التقرير.

قام الباحث بحساب مستوى الإفصاح للشركة المراد دراستها من خلال حساب الوسط الحسابي لنسب الإفصاح لثلاث سنوات متتالية لإعطاء مستوى إفصاح أكثر ثباتا وصدقا. وقد قام الباحث بتحديد حجم الشركة من خلال الوسط الحسابي لمجموع الموجودات لثلاث سنوات متتالية، والجدول رقم (٧) يمثل ملخص النتائج[٧٨].

ومن الجدول رقم (٦) يمكن أن نلاحظ ما يلي:

- أن نسبة الإفصاح في الشركات المساهمة الأردنية قد بلغ ٥٤%، كما أن البنوك هي أكثر القطاعات إفصاحا حيث بلغت متوسط نسبة الإفصاح فيه٥٩ %، وقطاع التامين هو اقل القطاعات إفصاحا حيث بلغت متوسط نسبة الإفصاح فيها ٥٢%، أما قطاعي الصناعة والخدمات فنفس المستوى من الإفصاح حيث بلغ لكل منهم ٥٤%. إن اهتمام البنوك بالإفصاح أكثر من غيرها من القطاعات يفسره طبيعة نشاط البنك والقائم ليس على تجنب المخاطر ولكن إدارتها، فالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة تتطلب من البنك التوسع بالإفصاح لرفع ثقة العملاء والمستثمرين بالبنك وبحسن إدارته للمخاطر.
- أن البنوك هي اكبر القطاعات حجما (حسب مجموع الموجودات) حيث بلغ متوسط حجم البنك ٧٢١٥٣٥٨٢٤، بينما كان قطاع التامين اقل القطاعات حجما حيث بلغ متوسط حجم الشركة فيه ٩٩٢٣٣١٠، وقد يعطينا هذا إشارة إلى العلاقة التي تربط حجم الشركة بمستوى الإفصاح ولا يمكن تثبيت هذه النتيجة إلا بالاختبارات الإحصائية المناسبة، وقد خصصت بجزء خاص هو " اختبارات الفرضيات".
- ولا يمكن الحكم من خلال هذه الأرقام على مستوى الإفصاح في هذه الشركات أو عن مدى كفاية الإفصاح فيها أو عن مدى تطبيقها للتشريعات المحلية أو المعايير الدولية ، وإنما استخدم الباحث هذه الأرقام كبيانات خام تمثل المتغير التابع وهو الإفصاح المحاسبي تسهل عملية ربطه بالمتغيرات المستقلة باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة، وعدم احتواء هذه

[٧٨] انظر الملاحق (٣)و (٤) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الأرقام على حصيلة معلوماتية - إلا بتلك المتعلقة بمقارنة مستويات الإفصاح بين الشركات أو بين القطاعات – ناتج عن عدم مقارنة الباحث لمستويات الإفصاح في هذه الدراسة بتلك المستخرجة في دراسات سابقة لعم ملائمة المقارنة حيث إن الدراسات السابقة لم تتناول جميع القطاعات، ولم تستخدم نفس الكم من بنود الإفصاح.

جدول (٦) **حجم الشركات المساهمة العامة الأردنية ومستوى الإفصاح فيها**

القطاع	المتغير	العدد	اقل قيمة	أعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البنوك	مستوى الإفصاح %	١١	٥١	٦٤	٥٨.٦٣٦	٤.٣٤٢١
	مجموع الموجودات	١١	٣٠٩١٣٠٢١	٢٠٩٦٠٢٧٤٠	٧٢١٥٣٥٨٢٣.٥	٦١٠٦٠٧٣٧٠.٥٥
شركات التامين	مستوى الإفصاح %	١٩	٤٠	٦٠	٥١.٥٢٦	٦.١٤٩٦
	مجموع الموجودات	١٩	٣٧٨٣١٦	٣٣٩٩٠٩٣	٩٩٢٣٣١٠.٤	٧٤٣٣٢٤٧.٧٩
شركات الخدمات	مستوى الإفصاح %	٣٠	٤٥	٦٢	٥٤.٢٣٣	٤.٥٦١٣
	مجموع الموجودات	٣٠	٣٥٥٤٨	٥٣٥١٦٥٢٠	٣٩١٩٨٤٣٢.١	١٠٤٤٦٦٨٧٤.٦٧
الشركات الصناعية	مستوى الإفصاح %	٤٥	٤٠	٦٥	٥٣.٦٨٨	٥.٦٩٢١
	مجموع الموجودات	٤٥	١١١١٢١	٦٢٦٨٨٢٣٨	٤٤٠٤٦٦٩٩.٧	١١٩٤٤٨٤٢٩.٤١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كل القطاعات	مستوى الإفصاح %	١٠٥	٤٠.٠	٦٥.٠	٥٣.٩٧١	٥.٥٩٦١
	مجموع الموجودات	١٠٥	٣٥٥٤٨	٢٠٩٦٠٢٧٤٠	١٠٧٤٦١٨٢٢.٩	٢٩٩٤٠٩٠٩٤.٧٠

رابعا:اختبار الفرضيات

١.اختبار معنوية العلاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية:

" أن لحجم الشركة المساهمة العامة الأردنية أثرا ذا دلالة إحصائية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية"

قام الباحث بتكوين نموذج انحدار خطي بسيط تمثله الدالة التالية:

$$D = f(S)$$

$$D_i = \alpha + \beta S_i + \mu_i$$

حيث أن:

D : مستوى الإفصاح المحاسبي، وهو المتغير التابع

S : حجم الشركة، وهو المتغير المستقل

μ : المتغير العشوائي

وقام الباحث بتقدير β باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS ، وتم اختبار معنويتها باستخدام اختبار T ، بافتراض أن النتائج ذات دلالة إحصائية إذا كانت اقل من ٠.٠٥ . وقد تم الاستعانة بحزمة البرامج الإحصائية SPSS .وكانت النتائج كما في الجدول (٧ - ٨)[٧٩]، وقد دعمت النتائج بمعاملي الارتباط(R)، ومعامل التحديد (R^2).

[٧٩] انظر الملحق (٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٧) النتائج الاحصائيه التي تبين اثر حجم الشركة على مستوى الإفصاح فيها

جدول (٧ – أ): ملخص تحليل الانحدار

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير	اختبار ديربن واتسون
٠.٢١٣	٠.٠٤٥	٠.٠٣٦	٥.٤٩٣٩	١.٧١٠

جدول (٧ – ب): تحليل تباين الانحدار

	مجموع التربيعات	درجات الحرية	متوسط المربع	اختبارF	المعنوية
الانحدار	١٤٨.٠٨٨	١	١٤٨.٠٨٨	٤.٩٠٦	٠.٠٢٩
الباقي	٣١٠٨.٨٢٦	١٠٣	٣٠.١٨٣		
الإجمالي	٣٢٥٦.٩١٤	١٠٤			

جدول (٧ – ج) نتيجة تحليل الانحدار

	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	اختبار(T)	المعنوية
الثابت (ألفا)	٥٣.٥٤٣	٠.٥٧	٩٣.٩٤٤	٠.٠٠٠
بيتا	٣.٣٦٥E-٠٩	.٠٠٠	٢.٢١٥	٠.٠٢٩

جدول (٨) النتائج الاحصائية لاثر حجم الشركة على مستوى الإفصاح فيها لكل قطاع على حدا

جدول (٨ – أ) ملخص تحليل الانحدار

نوع نشاط الشركة	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير	اختبار ديربن واتسون
البنوك	.٠٦٤	.٠٠٤	-.١٠٧	٤.٥٦٧٧	١.٥٣٢
شركات التامين	.١٨٦	.٠٣٤	-.٠٢٢	٦.٢١٨٠	١.٩٩١
شركات الخدمات	.٣٧٦	.١٤٢	.١١١	٤.٣٠٠٥	٢.٤٩٩
الشركات الصناعية	.٢٠٧	.٠٤٣	.٠٢١	٥.٦٣٢٧	١.٦٩٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٨ – ب) تحليل تباين الانحدار

نوع نشاط الشركة		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربع	Fاختبار	المعنوية
البنوك	الانحدار	.٧٧١	١	.٧٧١	.٠٣٧	.٨٥٢
	الباقي	١٨٧.٧٧٤	٩	٢٠.٨٦٤		
	الإجمالي	١٨٨.٥٤٥	١٠			
شركات التامين	الانحدار	٢٣.٤٤٧	١	٢٣.٤٤٧	.٦٠٦	.٤٤٧
	الباقي	٦٥٧.٢٨٩	١٧	٣٨.٦٦٤		
	الإجمالي	٦٨٠.٧٣٧	١٨			
شركات الخدمات	الانحدار	٨٥.٥٢٢	١	٨٥.٥٢٢	٤.٦٢٤	.٠٤٠
	الباقي	٥١٧.٨٤٤	٢٨	١٨.٤٩٤		
	الإجمالي	٦٠٣.٣٦٧	٢٩			
الشركات الصناعية	الانحدار	٦١.٣٥٠	١	٦١.٣٥٠	١.٩٣٤	.١٧٢
	الباقي	١٣٦٤.٢٩٥	٤٣	٣١.٧٢٨		
	الإجمالي	١٤٢٥.٦٤٤	٤٤			

جدول (٨ – ج) نتائج تحليل الانحدار

نوع نشاط الشركة		قيمة المعامل	الخطأ المعياري	Tاختبار	المعنوية
البنوك	الثابت (ألفا)	٥٨.٣٠٨	٢.١٩٣	٢٦.٥٨٦	.٠٠٠
	بيتا	٤.٥٤٨E-١٠	.٠٠٠	.١٩٢	.٨٥٢
شركات التامين	الثابت (ألفا)	٥٠.٠٠٣	٢.٤٢١	٢٠.٦٥٠	.٠٠٠
	بيتا	١.٥٣٥E-٠٧	.٠٠٠	.٧٧٩	.٤٤٧
شركات الخدمات	الثابت (ألفا)	٥٣.٥٨٩	.٨٤٠	٦٣.٧٦٦	.٠٠٠
	بيتا	١.٦٤٤E-٠٨	.٠٠٠	٢.١٥٠	.٠٤٠
الشركات الصناعية	الثابت (ألفا)	٥٤.١٢٤	.٨٩٦	٦٠.٣٩٥	.٠٠٠
	بيتا	-٩.٨٨٦E-٠٩	.٠٠٠	-١.٣٩١	.١٧٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تفسير النتائج بكل من الجدولين (٧) و (٨) بالنقاط التالية:

- يشير اختبار ديربن واتسون إلى عدم وجود ارتباط خطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث إن قيمة الاختبار المحتسبة (١.٧١، ١.٥٣٢، ١.٩٩١، ٢.٤٩٩، ١.٦٩٤)اكبر من القيمة الجدولية العليا du (up value) Durben Watson (١.٦٩، ١.٣٦، ١.٤، ١.٤٩، ١.٥٧)، وهذا يعطينا ثقة بنتائج نماذج الانحدار المستخدمة.
- أنه ليس لحجم البنوك الأردنية أثر ذو دلالة إحصائية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية بدلالة (β = ٠.٠٠,sig.= ٠.٨٥٢) ،ويدعم هذه النتيجة كل من معامل الارتباط ومعامل التحديد، حيث إن معامل الارتباط يشير إلى علاقة ضعيفة جدا (R = ٠.٠٦٤)، كما ويشير معامل التحديد (R^2 = ٠.٠٠٤) إلى أن حجم البنوك الأردنية يفسر ما نسبته اقل من ١% من التغيرات الحاصلة بمستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية.
- أنه ليس لحجم شركات التامين الأردنية المساهمة العامة أثرا ذا دلالة إحصائية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية بدلالة (β = ٠.٠٠, sig = ٠.٤٤٧) ، ويدعم هذه النتيجة كل من معامل الارتباط ومعامل التحديد، حيث إن معامل الارتباط يشير إلى علاقة ضعيفة (R = ٠.١٩)، كما ويشير معامل التحديد (R^2 = ٠.٠٣) إلى أن حجم شركات التامين الأردنية المساهمة العامة يفسر ما نسبته ٣ % فقط من التغيرات الحاصلة بمستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية.
- أن لحجم شركات الخدمات الأردنية المساهمة العامة أثرا ايجابيا ذا دلالة إحصائية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية بدلالة (β = ٠.٠٠) ، وذلك بمستوى ثقة ٩٦% بدلالة (sig. = ٠.٠٤)، وتوصف هذه العلاقة بأنها متوسطة وايجابية بدلالة (R = ٠.٣٨)، كما ويشير معامل التحديد (R^2 = ٠.١٤) إلى أن حجم شركات الخدمات الأردنية يفسر ما نسبته ١٤ % من التغيرات الحاصلة بمستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية.
- أنه ليس لحجم الشركات الأردنية المساهمة العامة الصناعية أثرا ايجابيا ذا دلالة إحصائية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية بدلالة (٠.١٧ =.sig, ٠.٠٠ = β)، ويدعم هذه النتيجة كل من معامل الارتباط ومعامل التحديد، حيث إن معامل الارتباط يشير إلى علاقة ضعيفة وتوصف هذه العلاقة بأنها ضعيفة وايجابية بدلالة (R = ٠.٢١)، كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ويشير معامل التحديد (R^2 = ٠.٠٤) إلى أن حجم الشركات الصناعية الأردنية يفسر ما نسبته ٤ % من التغيرات الحاصلة بمستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية.
- أن لحجم الشركات الأردنية المساهمة العامة أثرا ايجابيا ذا دلالة إحصائية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية بدلالة (β = ٠.٠٠) ، وذلك بمستوى ثقة ٩٧% بدلالة (sig. = ٠.٠٢٩)، وتوصف هذه العلاقة بأنها ضعيفة وايجابية بدلالة (R = ٠.٢١)، كما ويشير معامل التحديد (R^2 = ٠.٠٥) إلى أن حجم الشركة الأردنية المساهمة العامة يفسر ما نسبته ٥ % من التغيرات الحاصلة بمستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية.
- والجدير بالذكر إن معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2) قد دعم نتائج معامل التحديد علما إن هذا المعامل يفسر بنفس طريقة تفسير معامل التحديد ويعطينا نفس المعلومة التي يعطينا إياها إلا انه يزيل التضخم في التأثير والذي قد يعكسه معامل التحديد[٨٠].
- كما ويجب الإشارة إلى إن اختبار F قد دعم اختبار T من حيث النتائج الذي أشار إليها، وقد ركز الباحث بتعليقه على اختبار T لوجود متغير مستقل واحد بكل نماذج الانحدار السابقة.

ويمكن أن نستنتج عدة استنتاجات من النقاط السابقة:

- أنه ليس هناك أثرا ذا دلالة إحصائية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح فيها في كل من البنوك وشركات التامين والشركات الصناعية وهذا ما أكده كل من معاملي الارتباط والتحديد، إن هذا يفسر بتطبيق هيئة الأوراق المالية لتعليمات الإفصاح بغض النظر عن حجمها، وبالتالي لم يعد هناك اثر للحجم على مستوى الإفصاح.
- أن كل من معاملي الارتباط والتحديد يشيران إلى ضعف العلاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح في قطاع الخدمات، تفسر هذه النتيجة بنفس تفسير النقطة السابقة فلا يوجد تمييز بين القطاعات المختلفة بتطبيق تعليمات الإفصاح.
- انه بالرغم من أن اختبار T يشير إلى وجود أثرا ذا دلالة إحصائية لحجم الشركة على الإفصاح ، إلا إن التحليل الشامل لكل القطاعات يشير إلى ضعف في العلاقة بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح مع انتفاء الأثر المعنوي في كل من القطاعات البنوك والتامين والصناعة.

ومما سبق نصل إلى النتيجة التالية:

[٨٠] وليد السيفو، واحمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، ط ١، دار مجدلاوي للتوزيع والنشر، عمان، ٢٠٠٣، ص ٢٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نرفض الفرضية القائلة: **" أن لحجم الشركة المساهمة العامة الأردنية أثرا ذا دلالة إحصائية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية".**

ويمكن تفسير هذه النتيجة بالإجراءات التي اتخذتها هيئة الأوراق المالية الأردنية بفرض مستويات إفصاح عالية على الشركات المساهمة العامة الأردنية بغض النظر عن حجمها[٨١] ، وهذا ما أكده معامل التغير الذي يعتمد في استخراجه على الانحراف المعياري والوسط الحسابي[٨٢]، فمن الملاحظ وحسب هذا المعامل فان تشتت حجوم الشركات عن الوسط الحسابي كبيرة جدا بالنسبة إلى تشتت مستويات الإفصاح فيها، حيث بلغ معامل التغير للحجم ٢٧٢.١٨٩%، وبلغ ١٠.٣٧% بالنسبة للإفصاح. وبالتالي فلم يعد للحجم ميزة تذكر للإفصاح إلا بتلك المتعلقة بالإفصاح الاختياري التي تمثلت بالعلاقة الضعيفة التي عكسها معامل الارتباط R .

٢. اختبار معنوية العلاقة بين نوع النشاط ومستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية:

" أن لنوع نشاط الشركة المساهمة العامة الأردنية أثرا ذا دلالة إحصائية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية"

قام الباحث باستخدام تحليل التباين الأحادي لاختبار العلاقة بين نوع النشاط كمتغير عاملي يحتوي على أربع فئات تمثل أنشطة الشركات، والإفصاح المحاسبي كمتغير تابع. وقد كانت النتائج كما في الجدولين (٩) و (١٠)[٨٣].

---

[٨١] http://www.jsc.gov.jo/jsc_arabic/regulation_new٢٠٠٤_٤.asp.

[٨٢] محمد أبو صالح، وعدنان عوض، مقدمة في الإحصاء، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٩٧، ص ٤٥.

[٨٣] انظر الملحق (٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٩) نتائج تحليل التباين الأحادي

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمةF	المعنوية
بين المجموعات	٣	٣٥٨.٦٢١	١١٩.٥٤٠	٤.١٦٦	٠.٠٨
داخل المجموعات	١٠١	٢٨٩٨.٢٩٣	٢٨.٦٩٦		
المجموع	١٠٤	٣٢٥٦.٩١٤			

جدول (١٠)معنوية التباين الثنائي بين فئات المتغير العاملي حسب اختبار شيفية للمقارنات البعدية

القطاع	البنوك	التامين	الخدمات	الصناعة
البنوك		٠.٠٠٩	٠.١٥٠	٠.٠٦٣
التامين	٠.٠٠٩		٠.٤٠١	٠.٥٣٩
الخدمات	٠.١٥٠	٠.٤٠١		٠.٩٨٠
الصناعة	٠.٠٦٣	٠.٥٣٩	٠.٩٨٠	

ويمكن تفسير النتائج بكل من الجدولين (٩) و (١٠) بالنقاط التالية:

- أن هناك فروقا في التغير في مستوى الإفصاح تبعا لنوع النشاط ، فقد بلغت قيمة F = ٤.١٦٦ وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى معنوية ٠.٠٨ .
- يمثل الجدول (١٠) اختبار شيفيه Sheffe Post Hoc Test للمقارنات البعدية، وقد استخدمه الباحث بعد أن تأكد من تجانس التباين وذلك باستخدام اختبار ليفين لتماثل البيانات Levene's homogeneity of variances test ، حيث اظهر أن تباين المجموعات متساوية، حيث كانت(sig. = ٠.٤٤) اكبر من مستوى الدلالة [٨٤] ٠.٠٥.
- أن هناك فرقا بين الإفصاح المحاسبي في شركات التامين الأردنية المساهمة العامة والإفصاح المحاسبي في البنوك الأردنية بدلالة إحصائية على مستوى معنوية ٠.٠٠٩.
- أن هناك فرقا بين الإفصاح المحاسبي في شركات الخدمات الأردنية المساهمة العامة والإفصاح المحاسبي في البنوك الأردنية بدلالة إحصائية على مستوى معنوية ٠.١٥٠.
- أن هناك فرقا بين الإفصاح المحاسبي في شركات الأردنية المساهمة العامة الصناعية

[٨٤] انظر الملحق (٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- والإفصاح المحاسبي في البنوك الأردنية بدلالة إحصائية على مستوى معنوية ٠.٠٦٣.
- أن هناك فرقا بين الإفصاح المحاسبي في شركات الخدمات الأردنية المساهمة العامة والإفصاح المحاسبي في شركات التامين الأردنية المساهمة العامة بدلالة إحصائية على مستوى معنوية ٠.٤٠١.
- أن هناك فرقا بين الإفصاح المحاسبي في شركات الأردنية المساهمة العامة الصناعية والإفصاح المحاسبي في شركات التامين الأردنية المساهمة العامة بدلالة إحصائية على مستوى معنوية ٠.٥٣٩.
- أن هناك فرقا بين الإفصاح المحاسبي في شركات الخدمات الأردنية العامة الصناعية والإفصاح المحاسبي في شركات الأردنية المساهمة العامة الصناعية بدلالة إحصائية على مستوى معنوية ٠.٩٨٠.

ويمكن أن نستنتج من النقاط السابقة ما يلي:

- أن لنوع نشاط شركة المساهمة العامة الأردنية أثرا ذا دلالة إحصائية مقبولة - بمعنى اكبر من مستوى المعنوية المقبولة وهي ٠.٠٥ - على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية،يفسر هذا الاستنتاج طبيعة الأنشطة المختلفة التي تنعكس على طبيعة الإفصاح، فطبيعة البنوك على سبيل المثال والقائم على إدارة المخاطر كالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة تتطلب من البنك التوسع بالإفصاح لرفع ثقة العملاء والمستثمرين بالبنك وبحسن إدارته للمخاطر.
- اظهر اختبار شيفية للفروق البعدية أن مصادر الفروق كانت بين كل من قطاع البنوك وقطاع التامين بفرق بين متوسط القطاعين مقداره ٧.١١ لصالح قطاع البنوك[٨٥]، أما الفروق الأخرى بين القطاعات فغير ذات دلالة إحصائية كون معنويتها اكبر من المعنوية المقبولة وهي ٠.٠٥. إن التقارير المالية لقطاع التامين تحتوي على بنود خاصة لا تذكر في تقارير الشركات المنتمية للقطاعات الأخرى، وهذا ينطبق على قطاع البنوك مع اختلاف طبيعة البنود، هذه الحقيقة جعلت من الاختلاف بمستوى الإفصاح وظهوره بشكل جوهري بين القطاعين مفسر منطقيا.

[٨٥] انظر الملحق (٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما سبق نصل إلى النتيجة التالية:

- نقبل الفرضية الصفرية القائلة: **" أن لنوع نشاط الشركة المساهمة العامة الأردنية أثرا ذا دلالة إحصائية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية".**

أن تأثر مستوى الإفصاح بنوع نشاط الشركة هو نتاج للتباين بطبيعة الأنشطة المختلفة التي تنعكس على طبيعة الإفصاح، فطبيعة البنوك على سبيل المثال والقائم على إدارة المخاطر كالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة تتطلب من البنك التوسع بالإفصاح لرفع ثقة العملاء والمستثمرين بالبنك وبحسن إدارته للمخاطر. وهذا ما انتبهت إليه لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC في نهاية عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، حيث بدأ توجه جديد متمثل بالاهتمام في الصناعات المتخصصة بعد أن كان الاهتمام بصفة أساسية لتطوير معايير التقارير المالية التي تناسب الأغراض العام، وقد كان معيار الإفصاح في القوائم المالية للبنوك هو باكورة إنتاجها في هذا المجال عام ١٩٩٠ ، حيث تبعه المعيار المحاسبي الدولي رقم (٤٠) الخاص بالاستثمار العقاري ثم المعيار المعيار المحاسبي الدولي رقم (٤١) الخاص بأنشطة الزراعة، ومن المتوقع أن يتبع ذلك معايير أخرى مثل التامين والصناعات الاستخراجية[٨٦].

[٨٦] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة ، مرجع سابق. ص ٣٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات

النتائج:

يمكن تلخيص النتائج التي توصلت لها الدراسة بالنقاط التالية:

١. انه مع أهمية كافة بنود الإفصاح، إلا أن البنود المتعلقة بموثوقية التقرير المالي نالت أكثر الدرجات أهمية، وهذا شيء متوقع كون هذه المجموعة تمثل إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات. كما أن البنود ذات الدلالة قصيرة الأجل كالمبيعات والاهتلاك حصلت على أعلى درجات الأهمية، في حين أن بعض البنود التي تؤثر على الشركة على الأمد البعيد لم تنل نفس القدر من الأهمية مع الإشارة إلى أهميتها، مثل تلك المعلومات المتعلقة بالبحث والتدريب والمعلومات المتعلقة بخدمة المجتمع وحماية البيئة،وهذا يدل على الاتجاه نحو الاهتمام بالمعلومات ذات الدلالة قصيرة الأجل. إن تمايز درجات الأهمية من بند إلى أخر لا يغفل حصول كافة أصناف المعلومات المحاسبية على درجات أهمية عالية وهذا يعكس الحاجة المتزايدة لكافة صنوف المعلومات المحاسبية.

٢. أن البنوك هي أكثر القطاعات إفصاحا وقطاع التامين هو اقل القطاعات إفصاحا، أما قطاعي الصناعة والخدمات فتقاربت مستويات الإفصاح فيها، مع الإشارة إلى تدني تشتت مستوى الإفصاح بين الشركات مقارنة بتشتت حجومها وهو المتغير المستقل المراد قياس أثره على مستوى الإفصاح. إن اهتمام البنوك بالإفصاح أكثر من غيرها من القطاعات يفسره طبيعة نشاط البنك والقائم ليس على تجنب المخاطر ولكن إدارتها، فالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة تتطلب من البنك التوسع بالإفصاح لرفع ثقة العملاء والمستثمرين بالبنك وبحسن إدارته للمخاطر.

٣. تبين من معالجة البيانات إحصائيا أنه ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على مستوى الإفصاح فيها في كل من البنوك وشركات التامين والشركات الصناعية، في حين كانت العلاقة ضعيفة بالنسبة لقطاع الخدمات ، حيث يمكن القول أن ليس هناك اثر لحجم الشركات المساهمة العامة الأردنية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية. إن هذه النتيجة تفسر بتوحيد تعليمات الإفصاح من قبل هيئة الأوراق المالية لكافة الشركات بغض النظر عن حجمها كما وتفسر بحسن تطبيق هذه التعليمات من قبل الشركات وفعالية الرقابة من قبل الهيئة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. وقد خلصت الاختبارات الإحصائية إلى انه لنوع نشاط شركة المساهمة العامة الأردنية أثرا ذا دلالة احصائية على مستوى الإفصاح في تقاريرها المالية السنوية ، فطبيعة الأنشطة المختلفة تنعكس على طبيعة الإفصاح وبالتالي تتمايز مستويات الإفصاح من قطاع لأخر. كما تبين أن الفروق بين مستويات الإفصاح تركزت بين قطاعي التامين والبنوك، إن هذا يعكس السمة الخاصة لهذين القطاعين حيث أن كل من القطاعين تحتوي تقاريره المالية على بنود خاصة توائم طبيعة نشاطه.

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة ، فإنها توصي بما يلي:

١. توصي هذه الدراسة هيئة الأوراق المالية، وهي الجهة المسئولة عن تامين الشفافية في السوق المالي بالاستمرار بمراقبة تطبيق الشركات لمواد تعليمات الإفصاح الصادرة عن الهيئة، والتي توفر جانب كبير من المعلومات الضرورية لمستخدمي التقارير المالية، فحسن تطبيق تعليمات الإفصاح الذي استنبط بانتفاء اثر الحجم على مستوى الإفصاح لا يعني التوقف عند حد معين من الانجاز وإنما يجب على الهيئة أن تتبع إستراتيجية التحسين المستمر لآليات مراقبتها لمستويات الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية. كما وتوصي الدراسة الهيئة بأن تصدر تعليمات إفصاح متخصصة وأكثر تحديدا لمتطلبات كل قطاع من قطاعات الشركات المساهمة، فاختلاف طبيعة الأنشطة بين القطاعات المختلفة تجعل من المفيد أن تكون تعليمات الإفصاح متخصصة بمفاهيمها وبأدواتها وببنودها.

٢. توصي هذه الدراسة الشركات المساهمة العامة الأردنية بالتوسع في الإفصاح تلبية للحاجة المتزايدة للمعلومات المحاسبية مما يزيد من الثقة بهذه الشركات، فحاجة المستخدمين لكافة بنود الإفصاح والتي عكسها اهتمام المدققين بكافة هذه البنود وبأنها يجب أن تقدم لهم تجعل من المناسب لهذه الشركات أن تبذل جهودا لإشباع رغباتهم والتي تنعكس بالضرورة على الشركة بتوفير التمويل المناسب وبتحسين صورتها وزيادة ثقة عملائها بها.

٣. إن العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي لم تؤطر نظريا، بحيث يستند بهذا الإطار النظري- الواضح والثابت والذي يحظى بقبول كافة شرائح المهتمين بالإفصاح المحاسبي – في صياغة الإرشادات أو التعليمات التطبيقية التي تنظم عملية الإفصاح في الشركات المختلفة، مما يتطلب بذل الباحثين المزيد من الجهود لربط الدراسات التي تناولت العوامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. المؤثرة على الإفصاح المحاسبي، ودراسة العوامل التي لم تأخذ حقها من الدراسة لإمكان وضع نظرية ثابتة نسبيا حول العوامل المؤثرة على الإفصاح. ومن جهة أخرى فان التطورات السريعة في تقنية الاتصالات ومعالجة المعلومات تتطلب من الباحثين تسليط الضؤ على اثر هذه التطورات على الإفصاح المحاسبي بهدف تذليلها لخدمت الإفصاح والرقي بأساليبه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ABSTRACT

The Effect of Company Size and Type of Its Activity on The Extent of Accounting Disclosure at Annual Financial Reports of Jordanian Public Shareholding Companies

Prepared by
Hmood Hmeadi

Supervised by:
Dr. Ghassan Al-Matarinah

The aim of this research to study the accounting disclosure from the side of effected of the size of company and the type of their activity , so , the data that related to the size of the company appreciative of (total of the assets) and Type of encyclicals Jordan Securities Commission on their web site (www.Jsc.gov.jo) We can find four type of Jordanian Public Shareholding Companies according to :banks, services companies, assurance companies, industrial companies. on other hand for the accounting disclosure researcher tend to write as genealogical pointer, so he prepare normative list conclude items of disclosure and the important of each item from the auditor view points with help of dawning style if we compare the normative with report of each company we can appointing of disclosure ascribing which quantum changeable for the level of accounting disclosure in Jordanian Public Shareholding Companies. Researcher depend in his analysation on medial changeable for three years ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣- ٢٠٠٤.

researcher used simple linear regression to know the effect of company size on extent of accounting disclosure at annual financial reports for Jordanian public shareholding companies with B appreciatively, and he used the (T) test, also, he applied this model to measuring the effect of company size on extent of accounting disclosure for each sector also he applied his report on all companies without any a bleism so, researcher able to go to many result: selecting effect that denotable on Jordanian Public Shareholding size on

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

their Annual Financial Reports on all sectors, even of all that there s some collapsing in this affair.

On other hand about the measuring the effect of the Type of Jordanian companies activity on extent of accounting disclosure at annual financial reports for Jordanian public shareholding companies, researcher used One Way ANOVA the result of this analysis pointed to existing effect statistical to type activity on level of disclosure so, to know the sources of the differences he used with sheffe post hoc test at the end we can see the results focus between activity banks and services companies.

Finally, the result of this study:

١. although all disclosure items are important, the items which contain confidence information are the most important.
٢. Banks sector is the most disclosure and the assurances companies sector is the least. While industries and services are in the same level.
٣. There is no affect to company size on extent of accounting disclosure at annual financial reports for Jordanian public shareholding.
٤. There is an effect of Type of company activity on extent of accounting disclosure at annual financial reports for Jordanian public shareholding

In the light of the results , the study recommends Jordan Securities commission to release a new specialized disclosure regulations a according of sectors. In the other hand it recommends Jordanian Public Shareholding to extent at accounting disclosure to meet the increasable needs of accounting reports users.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أ. الكتب:

١. احمد العظمة، ويوسف العادلي، المحاسبة المالية ، المجلد الثاني، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦.

٢. أمين السيد لطفي، الإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

٣. جيري ويجانت، ودونالد كيسو، المحاسبة المتوسطة، ترجمة: د. كمال الدين سعيد، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٩.

٤. رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير- دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣.

٥. طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، كليوباترا للطباعة، القاهرة،١٩٩٨.

٦. طارق عبدالعال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠٣.

٧. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت، ١٩٩٠.

٨. عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٣.

٩. عبد المنعم عوض الله، وآخرون، تحليل ونقد القوائم المالية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٣.

١٠. علي أبو الحسن، وآخرون، المحاسبة المتوسطة – المفاهيم ومعايير القياس والإفصاح المحاسبي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.

١١. كمال الدين الدهراوي، وآخرون، المحاسبة المتوسطة – مدخل نظري تطبيقي، الدار الجامعية ، الإسكندرية،٢٠٠٤.

١٢. كمال عبد العزيز النقيب، تطور الفكر المحاسبي، جامعة الزرقاء الأهلية، الطبعة الأولى، الزرقاء، ١٩٩٩.

١٣. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأصول الدولية للمحاسبة، لجنة الأصول الدولية للمحاسبة، عمان،١٩٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٤. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية، عمان، ١٩٩٩.
١٥. محمد أبو صالح، وعدنان عوض، مقدمة في الإحصاء، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٩٧.
١٦. محمد عباس حجازي، المدخل الحديث في مبادئ المحاسبة، نهضة مصر، القاهرة، ١٩٩٨.
١٧. محمود محمد البيومي، المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٣
١٨. وليد السيفو، واحمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، ط ١، دار مجدلاوي للتوزيع والنشر، عمان، ٢٠٠٣.

ب. الدوريات ورسائل الماجستير:

١٩. جمال خالد الهبيل، " مدى ملائمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرارات المستثمر في الأردن"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠٣م.
٢٠. حسين علي خشارمة، " تحليل مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة الأردنية"، أبحاث مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك،اربد ، ١٩٩٩.
٢١. طلال سجيني،" قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية – دراسة عملية"، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، العدد الثامن، ١٩٩٧.
٢٢. علي خليل سعادة ، " الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (٥)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، ١٩٩٨م.
٢٣. محمد حسين أبو نصار، وعلي عبد القادر ذنيبات،" أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية"، دراسات، المجلد ٣٢، العلوم الإدارية، العدد١، كانون الثاني، ٢٠٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٤. محمد عبد الله المهندي، " اثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠٤م.

٢٥. مصطفى الشامي، "البعد الإعلامي المحاسبي (اتصال وإفصاح) لترشيد القرار الاستثماري ودعم سوق المال في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، العدد الأول، القاهرة، يناير، ١٩٩٧.

٢٦. مؤيد محمد الفضل،" العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة وأسعار أسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها: دراسة ميدانية في العراق"، آفاق اقتصادية، مجلد ٢٢، العدد٨٦، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية:

١. Adhikari, A and Tondkar, R. H., " Environmental Factors Influencing Accounting Disclosure Requirements of Global Stock Exchanges", Journal of International Financing Management and Accounting, Summer, ١٩٩٢.

٢. Brian J. Bush and Christopher Noe, " Corporate Disclosure Practices, Institutional Investors, and Stock Return", Journal of Accounting Research Vol. ٤٠, No. ٣, June ٢٠٠٢.

٣. Carol A. Frost and Grace Pownall, " Accounting Disclosure Practices in the United States and United Kingdom", Journal of Accounting Research, Vol. ٣٢, No. ١, Spring ١٩٩٤.

٤. Chee W. Chow and Adrian Wong- Boren," Voluntary Financial Disclosure by Mexican Corporation", The Accounting Review, Vol. ٦٤, No. ٣, July, ١٩٨٧,

٥. Eldon S. Henriksen, Accounting Theory, Fourth Edition, Richard d. Irwin,inc. Illinois, ١٩٨٢.

٦. Hasan M. Al-bastaki, "Extent of Disclosure in the Annual Reports of Banks Operating in Bahrain", Arab Journal of Administrative Sciences, Kuwait University, Vol. ٥, No. ١, ١٩٩٧.

٧. Jere R. Francis, and Others," Disclosure Incentives and Effects on Cost of Capital around the World", The Accounting Review, Vol. ٨٠, No. ٤, ٢٠٠٥.

٨. Mansour I Saaydah, " Corporate Social Disclosures in Some Arab Countries: A Comparison Among Jordan, Bahrain and Kuwait" , Dirasat, Vol. ٣٢, No. ٢, Amman, ٢٠٠٥.

٩. Ole-Kristian Hope, " Disclosure Practices, Enforcement of Accounting Standards, and Analysts' Forecast Accuracy: An International Study", Journal of Accounting Research, Vol. ٤١, No. ٢, USA, ٢٠٠٣.

١٠. Russel Lundholm and Linda A. Myers, " Bringing the Future Forward: The Effect of Disclosure on the Returns- Earnings Relation", Journal of Accounting Research, Vol. ٤٠, No. ٣, June ٢٠٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١. Poskitt, Russell, " Disclosure Regulation and Information Risk", Accounting and Finance, Volume ٤٥, No. ٣, November ٢٠٠٥.

●روابط الانترنت:

١. http://www.ammanstockex.com.(بورصة عمان)

٢. Http://www.ascasociety.org. (المجمع العربي للمحاسبين القامونيين)

٣. Http://www.lasb.org. (مجلس معايير المحاسبة الدولية)

٤. http://www.jsc.gov.jo.(هيئة الاوراق المالية)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

الملحق (١) المعايير الدولية

رقم المعيار	عنوان المعيار
معيار رقم (١)	عرض القوائم المالية
معيار رقم (٢)	المخزون
معيار رقم (٣)	غير نافذ المفعول، حل محلة المعيار رقم (٢٧) والمعيار رقم (٢٨)
معيار رقم (٤)	غير نافذ المفعول، حل محله المعيار رقم (١٦) والمعيار رقم (٣٨)
معيار رقم (٥)	غير نافذ المفعول، حل محله المعيار رقم (١)
معيار رقم (٦)	غير نافذ المفعول، حل محله المعيار رقم (١٥)
معيار رقم (٧)	قوائم التدفقات النقدية
معيار رقم (٨)	صافي ربح وخسارة الفترة، الأخطاء الجوهرية والتغيرات في السياسات المحاسبية
معيار رقم (٩)	غير نافذ المفعول، حل محله المعيار رقم (٣٨)
معيار رقم (١٠)	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية
معيار رقم (١١)	عقود الإنشاءات
معيار رقم (١٢)	ضرائب الدخل
معيار رقم (١٣)	غير نافذ المفعول، حل محله المعيار رقم (١)
معيار رقم (١٤)	التقارير القطاعية
معيار رقم (١٥)	المعلومات التي تعكس آثار التغيرات في الأسعار
معيار رقم (١٦)	الممتلكات، المعدات، التجهيزات
معيار رقم (١٧)	الإيجارات
معيار رقم (١٨)	منافع التقاعد
معيار رقم (١٩)	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية
معيار رقم (٢٠)	الإيراد
معيار رقم (٢١)	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
معيار رقم (٢٢)	اندماج المنشات
معيار رقم (٢٣)	تكلفة الاقتراض
معيار رقم (٢٤)	الإفصاح عن الإطراف ذوي العلاقة
معيار رقم (٢٥)	غير نافذ المفعول، حل محله المعيار رقم (٣٩) والمعيار رقم (٤٠)
معيار رقم (٢٦)	المحاسبة والتقرير عن خطة منافع التقاعد
معيار رقم (٢٧)	القوائم المالية المجمعة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم المعيار	عنوان المعيار
معيار رقم (٢٨)	المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة
معيار رقم (٢٩)	التقارير المالية في ظل اقتصاديات التضخم الجامح
معيار رقم (٣٠)	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة
معيار رقم (٣١)	التقارير المالية عن الحصص في المشروعات المشتركة
معيار رقم (٣٢)	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض
معيار رقم (٣٣)	ربحية السهم الواحد
معيار رقم (٣٤)	التقارير المالية المؤقتة
معيار رقم (٣٥)	العمليات غير المستمرة
معيار رقم (٣٦)	انخفاض قيمة الأصول
معيار رقم (٣٧)	المخصصات، الالتزامات المحتمل، الأصول المحتملة
معيار رقم (٣٨)	الأصول غير الملموسة
معيار رقم (٣٩)	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس
معيار رقم (٤٠)	استثمارات الممتلكات
معيار رقم (٤١)	الزراعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٢)

نموذج الاستبانة

جامعة آل البيت

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة / جامعة آل البيت

عزيزي المدقق المحترم، تحية طيبة وبعد،

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة الموسومة بـ " اثر حجم الشركة ونوع نشاطها على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية " إلى قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية ثم دراسة اثر كل من حجم الشركة ونوع نشاطها على مستوى الإفصاح فيها.

لقد صمم الباحث هذه الاستبانة لغرض تحديد الأهمية النسبية لبنود الإفصاح وذلك لتحويل الإفصاح المحاسبي إلى متغير كمي تمهيدا لربطه بمتغيرات الدراسة الأخرى. كما تهدف الاستبانة إلى تقييم مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال مقارنة البنود الواردة بها بتلك الواردة في التقارير السنوية لهذه الشركات.

أن حرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي بلا شك إلى تقييم أفضل لموضوع البحث، وبالتالي مساعدة الباحث في تحقيق أهداف الدراسة والخروج بالتوصيات التي تساعد في وضع حلول مناسبة لموضوع البحث.

لذا أرجو التكرم والإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة وعناية مع إبداء أية ملاحظات ترونها مناسبة، علما أن البيانات التي ستوفرها الاستبانة ستستخدم لأغراض البحث العلمي وستعامل بسرية تامة، وسيتم تزويدكم بنتائج الدراسة في حال الانتهاء منها إذا رغبتم بالاطلاع عليها.

شاكرا لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

إشراف	الباحث
الدكتور غسان المطارنة	حمود حميدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الأول: المعلومات العامة:

الرجاء الإجابة على الأسئلة التالية والتي تتضمن معلومات عامة عن المجيب:

١. المؤهل العلمي:

أ. بكالوريوس ( )

ب.ماجستير ( )

ت.دكتوراه ( )

ث.أخرى ( ) لطفا اذكرها:.....

٢. التخصص:

أ. محاسبة ( )

ب.إدارة أعمال ( )

ت. إدارة مالية ( )

ث.أخرى ( ) لطفا اذكرها:.....

٣. الشهادات المهنية:

أ. CPA ( )

ب.CIA ( )

ت.JCPA ( )

ث.أخرى ( ) لطفا اذكرها:.....

٤. الخبرة:

أ. اقل من ٥ سنوات ( )

ب. من ٥ إلى اقل من ١٠ سنوات ( )

ت. من ١٠ إلى اقل من ١٥ سنة ( )

ث. ١٥ سنة فأكثر ( )

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الثاني: بنود الإفصاح في التقارير المالية السنوية:

فيما يلي بنود الإفصاح الواردة في التقارير المالية السنوية، أرجو منكم التكرم بتحديد أهمية كل بند من وجهة نظركم وذلك بوضع إشارة (√) أمام الإجابة التي ترونها مناسبة.

أولا: الإفصاح عن المعلومات العامة:

الرقم	الفقرة	هام جدا	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
١	معلومات عامة عن الشركة (اسم الشركة، جنسيتها، عنوانها،.....)					
٢	الهيكل التنظيمي للشركة					
٣	أهداف الشركة ومدى تحقيقها					
٤	معلومات عن الشركات التابعة والشقيقة					
٥	الانجازات التي حققتها الشركة					
٦	وصف الأحداث التي مرت بها الشركة					
٧	الوضع التنافسي للشركة					
٨	معلومات الطاقة الإنتاجية (المتاحة، المستغلة،.....)					
٩	نمو الإنتاج على مدار الفترة السابقة					
١٠	عدد المساهمين وجنسياتهم					
١١	عدد وفئات ومؤهلات موظفي الشركة					
١٢	برامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة					
١٣	مقدار المبالغ المنفقة على البحث والتطوير					
١٤	نشاطات الشركة في إطار المحافظة على البيئة وخدمة المجتمع					
١٥	بيان لأي قرارات أو قوانين أو أنظمة محلية أو دولية لها اثر مادي على الشركة					
١٦	وصف لأي براءة اختراع أو حقوق امتياز خاصة بالشركة					
١٧	بيان التغيرات في البيئة التي تعمل بها الشركة وتأثيرها على الشركة					
١٨	بيان نواحي القوة للشركة					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩	وصف للمخاطر التي تتعرض لها الشركة					
٢٠	معلومات حول أساس إعداد البيانات المالية والسياسات المحاسبية المتبعة					
٢١	بيان الأثر التراكمي للتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية					
٢٢	الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في البيانات المالية					
٢٣	بيان مدى التزام الشركة بمعايير الجودة الدولية					
٢٤	إقرار مجلس الإدارة بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة					
٢٥	اسم مكتب التدقيق واسم وتوقيع المدقق ورقم رخصة وفئة تصنيفه وعنوانه					
٢٦	تحديد مقدار أتعاب مدقق الحسابات					
٢٧	معلومات تحدد أجزاء التقرير(تاريخ التقرير، العملة المستخدمة، مستوى الدقة،.....)					
٢٨	الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية					

ثانيا: المعلومات الخاصة بالإدارة:

الرقم	الفقرة	هام جدا	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
٢٩	معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا (أسمائهم، رتبهم، نبذة تعريفية عنهم،.....)					
٣٠	بيان نصيب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأقربائهم برأس مال الشركة					
٣١	عرض لمزايا وأتعاب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا					
٣٢	بيان بالشركات المسيطر عليها من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا أو أقربائهم					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٣	معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا (أسمائهم، رتبهم، نبذة تعريفية عنهم،.....)					

ثالثا:المعلومات عن نتيجة النشاط:

الرقم	الفقرة	هام جدا	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
٣٤	نتائج الأنشطة التشغيلية					
٣٥	إبراز صافي المبيعات الإنتاجية والتجارية والخدمية					
٣٦	إبراز تكاليف الإنتاج وخدمات الإنتاج					
٣٧	التكاليف التسويقية والإدارية					
٣٨	إبراز الفوائد والإيجارات والضرائب والرسوم					
٣٩	مصاريف الاستهلاك والإطفاء					
٤٠	معلومات عن أي تغيرات في الطرق المحاسبية وأثرها على نتيجة النشاط					
٤١	مجمل الربح والفائض القابل للتوزيع					
٤٢	نصيب السهم من الأرباح المحققة ونسبة النمو فيها					
٤٣	السلسلة الزمنية لإيرادات النشاط الجاري للشركة					
٤٤	السلسلة الزمنية لتكلفة النشاط					
٤٥	السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر المحققة					
٤٦	السلسلة الزمنية للأرباح الموزعة					
٤٧	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية الواردة بالتقرير					
٤٨	الخسائر الناتجة عن أسعار التحويل الخارجي					
٤٩	الخسائر الناتجة عن الالتزامات الخاصة بشراء الأصول طويلة الأجل					
٥٠	المصروف الضريبي					
٥١	حقوق الأقلية من الأرباح					
٥٢	حركة النقدية أو ما يعادلها					
٥٣	بيانات القيمة المضافة					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: المعلومات عن الموجودات:

الرقم	الفقرة	هام جدا	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
٥٤	تبويب الموجودات في قائمة المركز المالي إلى متداولة وغير متداولة					
٥٥	إبراز الموجودات في مجموعات حسب طبيعتها					
٥٦	الموجودات المالية					
٥٧	إبراز الموجودات طويلة الأجل في مجموعات حسب طبيعتها ومقدار مجمع استهلاكها					
٥٨	الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى					
٥٩						
٦٠	إبراز الموجودات غير الملموسة					
٦١	توضيح الموجودات التي حصلت عليها الشركة مقابل إصدار الأسهم					
٦٢	الطرق المحاسبية المستخدمة في تقييم الأصول واهتلاكها					
٦٣	عقود البيع بالتقسيط					
٦٤	إبراز الموجودات طويلة الأجل المستأجرة					
٦٥	تعديلات القيمة العادلة					
٦٦	النقد ومعادل النقد					
٦٧	بيان المصاريف الرأسمالية للشركة خلال السنة					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: معلومات حول موثوقية التقرير المالي:

الرقم	الفقرة	هام جدا	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
٦٨	إقرار مجلس الإدارة بإعداد البيانات المالية					
٦٩	إقرار مجلس الإدارة بتوفير نظام رقابة فعال في الشركة					
٧٠	تقرير مدقق الحسابات الخارجي وفقا لمعايير التدقيق الدولية					

سادسا: المعلومات عن الهيكل التمويلي:

الرقم	الفقرة	هام جدا	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
٧١	تبويب مصادر التمويل قصيرة الأجل حسب نوعيتها					
٧٢	الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى					
٧٣	مصادر التمويل الخارجية طويلة الأجل وفوائدها					
٧٤	مصاريف التمويل					
٧٥	إبراز القروض طويلة الأجل القابلة للتحويل إلى أسهم					
٧٦	إبراز الالتزامات المضمونة برهن					
٧٧	مكافأة نهاية خدمة الموظفين					
٧٨	بيان مقدار الضرائب المؤجلة					
٧٩	معلومات بتواريخ استحقاق المطلوبات					
٨٠	المطلوبات والالتزامات الطارئة					
٨١	رأس المال المصدر والمدفوع					
٨٢	وصف لطبيعة الاحتياطيات وغرض كل منها					
٨٣	معلومات عن توزيع الأرباح					
٨٤	بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم					
٨٥	بيان يبين التغيرات في حقوق الملكية					
٨٦	السلسلة الزمنية لصافي حقوق المساهمين					
٨٧	السلسلة الزمنية لأسعار الأوراق المالية المصدرة					
٨٨	إبراز الإعانات والمساعدات التي حصلت عليها الشركة					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعا: المعلومات الخاصة بتنبؤات الإدارة:

الرقم	الفقرة	هام جدا	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	عديم الأهمية
٨٩	الموازنات التخطيطية لمبيعات وتكاليف السنة القادمة					
٩٠	الموازنات التخطيطية للنفقات الرأسمالية للسنة القادمة					
٩١	نسبة النمو المتوقعة في الأرباح للسنة القادمة					
٩٢	التنبؤ بنصيب السهم من الأرباح للسنة القادمة					
٩٣	الخطة المستقبلية للشركة لأكثر من سنة قادمة					

مع جزيل شكري وعظيم امتناني

الباحث

حمود حميدي

ملاحظة: الرجاء وضع العنوان البريدي لمن يرغب بالاطلاع على نتائج الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٣) نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة

Frequencies

Statistics

		المؤهل العلمي	التخصص	الشهادات المهنية	الخبرة
N	Valid	69	69	69	69
	Missing	0	0	0	0

Frequency Table

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بكالوريوس	60	87.0	87.0	87.0
	ماجستير	9	13.0	13.0	100.0
	Total	69	100.0	100.0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	69	100.0	100.0	100.0

الشهادات المهنية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	CPA	6	8.7	8.7	8.7
	JCPA	59	85.5	85.5	94.2
	CMA	1	1.4	1.4	95.7
	ACPA	3	4.3	4.3	100.0
	Total	69	100.0	100.0	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 5 سنوات	15	21.7	21.7	21.7
	ن 5 الى اقل من 01 سنوات	15	21.7	21.7	43.5
	من 01 الى اقل من 51 سنة	27	39.1	39.1	82.6
	وثلاثون س15,	12	17.4	17.4	100.0
	Total	69	100.0	100.0	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Descriptive Statistics

	N	Mean
الفقرة1	69	3.20
الفقرة2	69	3.12
الفقرة3	69	3.17
الفقرة4	69	2.91
الفقرة5	69	2.96
الفقرة6	69	2.80
الفقرة7	68	2.85
الفقرة8	69	2.46
الفقرة9	69	2.67
الفقرة01	69	2.42
الفقرة11	69	2.22
الفقرة21	69	2.20
الفقرة31	67	2.13
الفقرة41	69	2.04
الفقرة51	69	2.30
الفقرة61	69	2.64
الفقرة71	69	2.55
الفقرة81	69	2.65
الفقرة91	68	2.76
الفقرة02	69	3.25
الفقرة12	69	3.16
الفقرة22	69	3.12
الفقرة32	69	2.75
الفقرة42	69	3.00
الفقرة52	69	2.74

تشارات
ww.manaraa.com

ملحق (٤) حجم الشركات المساهمة العامة الأردنية ومستوى الإفصاح فيها

الرقم	قطاع البنوك	مستوى الافصاح %	مجموع الموجودات
١	بنك الإنماء الصناعي	٥٤	١١٠٠٨٨٤٩٤
٢	بنك الأردن	٦٤	٨٩٢٣٣٣٢٤٨
٣	بنك الاستثمار العربي	٥٧	٣٨٠٤٤٦٤٠٦
٤	بنك الإسكان	٥٧	٢٠٩٦٠٢٧٤٠٦
٥	البنك الإسلامي الأردني	٦٠	٩٦٧٠٤٣٦٠٠
٦	بيت المال للادخار والاستثمار	٥١	٣٠٩١٣٠٢١
٧	البنك الأهلي الأردني	٥٥	١٤٢٢٢٣١٢٧٨
٨	بنك القاهرة عمان	٥٨	٥٩٠٩٤٤٢٨٧
٩	البنك العربي	٦٤	٣٦٧٤٨١٨٠٠
١٠	بنك المؤسسة العربية المصرفية	٦٣	٣٣٥٩١٠١٤١
١١	البنك الأردني الكويتي	٦٢	٧٤٣٤٧٤٣٧٨
	بيانات قطاع البنوك	**٥٩**	**٧٢١٥٣٥٨٢٤**
الرقم	**قطاع التامين**	**مستوى الإفصاح %**	**مجموع الموجودات**
١	الأردن الدولية للتامين	٥٤	١٣٧٧٢٦٨٨
٢	التامين الإسلامية	٥٧	٨٢٦٢٢٠٥
٣	اليرموك للتامين	٤١	٨٢٣٥٧٩٥
٤	الشرق العربي للتامين	٥١	١٠٠٥٠٤٣٠
٥	جراسا للتامين	٥٧	٤٣٢٨٨٨٠
٦	الشرق الأوسط للتامين	٤٨	٢٣١٤١٢٨٨
٧	الاتحاد العربي الدولي للتامين	٤٧	٥٩٣٤٧٦٤
٨	الأراضي المقدسة للتامين	٤٠	٦٠١٩٣٨٠
٩	التامين الأردنية	٥٥	٣٣٩٩٠٩٣١
١٠	الأردنية الفرنسية للتامين	٥٦	١١٤٦١٦٣٤
١١	فيلادلفيا للتامين	٦٠	٦٤٠٩١١٦
١٢	دلتا للتامين	٥٨	٥٦٥٥٢٠٦
١٣	المجموعة العربية الأردنية للتامين	٤٩	٧٧١٠٧٨٩
١٤	البحار العربية للتامين	٤٢	٤٩٣١٩٩٩
١٥	القدس للتامين	٥٧	١١٨٤٠٦١٦
١٦	العربية الأمريكية للتامين	٤٧	٣٧٨٣١٦٨
١٧	العرب للتامين	٥٨	١٢٥٩٤٦٩١
١٨	الواحة للتامين	٥٠	٤٢٠٦٥٩٣
١٩	الضامنون العرب	٥٢	٦٢١٢٧٢٥
	بيانات قطاع التامين	**٥٢**	**٩٩٢٣٣١٠**
	شركات الخدمات	**مستوى الإفصاح %**	**مجموع الموجودات**
١	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	٥١	٧٦٩٠١٠٦
٢	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	٥٦	٣٣٩٨٦١٤٢
٣	مدارس الاتحاد	٤٦	١٦٣٠١٠١٩
٤	الثقة للاستثمارات الأردنية	٦٢	٢٣٤٣٣٧٤٣
٥	الأردنية لضمان القروض	٥٣	١٦٣٣٩٠٣٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦	التسهيلات التجارية الأردنية	٥٧	٧٢٠٣١٧١
٧	الدستور	٥٨	٩٧٣١١٠٧
٨	الموحدة لتنظيم النقل البري	٥٦	١٢١٧٣٣٧٥
٩	المتخصصة للتجارة والاستثمارات	٥١	٢٧٣٠٤٩٣
١٠	البلاد للخدمات الطبية	٥١	١٦٢٢٣٣٣٧
١١	العرب للتنمية العقارية	٥١	١٣٠٣٥١٩٩
١٢	الفنادق والسياحة الأردنية	٥٥	٣٦٣٤٥٠٩١
١٣	تسويق الكفاءات الأردنية	٥٢	٣٥٥٤٨٩
١٤	الأهلية للمراكز التجارية	٥٧	٥٨٧٣٢٢٥
١٥	الاتحاد لتطوير الأراضي	٥٨	٧١٩٥٢٢٦
١٦	الزرقاء للتعليم والاستثمار	٥٨	١٤٧٠٦٢٧٨
١٧	الكهرباء الأردنية	٥٧	٢٥٣٩١٣٧٨١
١٨	البتراء للنقل السياحي	٥٤	٥٨٨٤٢٧٦
١٩	الضمان للاستثمار	٤٧	٩٨٢٤٠٨٧
٢٠	الأمين للاستثمار	٥٣	١١٨٧٨٥٢٣
٢١	الأردن لتطوير المشاريع السياحية	٥٦	٢٠٨٩٩١٧٢
٢٢	اتحاد أصحاب السيارات الشاحنة	٥٥	٢٤٤٤٧٧٩
٢٣	الأسواق الحرة	٥٦	١٠٧١٣٦٧٩
٢٤	البحرينية الأردنية للتقنية والاتصالات	٤٦	٤٢٤٥٤١٩
٢٥	الاتصالات الأردنية	٦٢	٥٣٥١٦٥٢٠١
٢٦	الأردنية المركزية	٥٩	٥٤٦٨٦٦٥
٢٧	البتراء للتطوير والاستثمارات المالية	٤٥	١٧٢٨١٤٣
٢٨	كهرباء محافظة اربد	٥٧	٧٨٠٠٩٠٦٥
٢٩	الإنماء للاستثمار والتسهيلات الائتمانية	٤٩	٤٠٦٦٤٥٣
٣٠	الخطوط البحرية الوطنية	٥٩	٨٣٨٩٦٨٢
	بيانات قطاع الخدمات	**٥٤**	**٣٩١٩٨٤٣٢**
١	**قطاع الصناعة**	**مستوى الإفصاح%**	**مجموع الموجودات**
١	الاتحاد للصناعات المتطورة	٦٢	٥٦٩٨٤١٨
٢	دار الغذاء	٥٧	٨٥٣٩٠٣١
٣	المنظفات الكيماوية	٦٢	٦٩٢٧٠٦٨
٤	الإقبال للطباعة والتغليف	٦٢	١٠٥٣٢٨٣٩
٥	الألبان الأردنية	٥٤	٥٧٢٨٢٦٦
٦	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت النباتية	٦١	٩٠٧٣٠٩٥
٧	البترول الوطنية	٦٥	٢١٣١٣٣٢٣
٨	حديد الأردن	٥٥	٣٠٩٨٥٨٤٥
٩	الموارد الصناعية	٤٤	١٦٨٧٨٢٧٦
١٠	الدخان والسجائر الدولية	٥١	٥٧١٦٤٧٢٩
١١	العامة للتعدين	٥٥	٢٥٦١٨٤٥
١٢	الوطنية لصناعة الألمنيوم	٤٦	١٤١٢٠٣٤٧
١٣	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي	٥٣	٥٣٥٤٠٥٣
١٤	الدولية لصناعة السيلكا	٥١	١٩٨٤٧٥٠
١٥	الصناعات الصوفية	٥١	١٣١٨٠٦٩
١٦	الجنوب لصناعة الفلاتر	٥٣	٢٤٠٣٨٣٠
١٧	الاجواخ الأردنية	٦٢	٦٠٨٥٦٢٩٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨	العالمية للصناعات الكيماوية	٥٧	٣٤٩٢٣٤٥
١٩	الوطنية لصناعة الكلورين	٥٧	١٤٥٦٠٢٩٠
٢٠	المركز العربي للصناعات الدوائية	٦٠	٥٧٧٥٢١٠
٢١	العربية لصناعة الأدوية	٥٥	٦٥٨٨٧٣٦٣
٢٢	الأردنية لصناعات الصوف الصخري	٤٩	٢٧٧٨٤٠٣
٢٣	الوطنية للدواجن	٥٦	٣٥٥٦٨٩٨٣
٢٤	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	٥٢	١١٣٩١٦٦٠
٢٥	الكابلات الأردنية الحديثة	٤٩	٢٥٨٤٥٨٠٤
٢٦	دار الدواء	٦١	٤٨٧١٦٦٥٤
٢٧	المؤسسة الطبية	٥٠	١١١١٢١٠
٢٨	الترافرتين	٥٥	٤٤٧٩٥٤٤
٢٩	مصانع الخزف الأردنية	٥١	١٤٩٣٤٧٩٠
٣٠	الاستثمارات والصناعات المتكاملة	٥٥	٥٩٧٦١١٨٠
٣١	التنقيب للصناعات الإنشائية	٥٤	٦١٧٧٥٠٦
٣٢	الصناعات الكيماوية الأردنية	٤١	٣٧٩٧٥٦٦
٣٣	العربية للصناعات الكهربائية	٥٤	٧٣٨٦٠٤٧
٣٤	مصانع الورق والكرتون	٦٠	١٨٥٤٣٥١٧
٣٥	مصانع الاسمنت الأردنية	٥٤	١٨٩٤٥٢٣٧٨
٣٦	الأردنية لصناعة الأنابيب	٥٤	٩٦١٤٣٢٥
٣٧	السلفوكيماويات الأردنية	٥٥	٦٦٤٢١٤٢
٣٨	الأردن الدولية للصناعات	٥٦	١٥٤٧٨٨٠
٣٩	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية	٤٢	٦٢٦٨٨٢٣٨٩
٤٠	العربية لصناعة الألمنيوم	٤٠	١٦٧٣٠٩٩٩
٤١	الدباغة الأردنية	٥٠	٥٤٦٧٣٩٣
٤٢	رم علاء الدين للصناعات الهندسية	٤٩	١٢٣٠٠٥٦٨
٤٣	أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية	٥٠	٥١٨٤٨٠٩
٤٤	العصرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية	٥٢	٣٨٢١٤٥١
٤٥	البوتاس الأردنية	٥٤	٥١٢٨٠٩٠٠٠
	بيانات الشركات الصناعية	٥٤	٤٤٠٤٦٧٠٠
	بيانات الشركات	**٥٤**	**١٠٧٤٦١٨٢٣**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٥) تحليل التقارير المالية والاختبارات الإحصائية

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Disclosure	105	40.00	65.00	53.9714	5.59611
Company Size	105	355489	2.1E+09	1.1E+08	299409094.7
Valid N (listwise)	105				

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Company Size[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Disclosure

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.213[a]	.045	.036	5.49389

a. Predictors: (Constant), Company Size

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	148.088	1	148.088	4.906	.029[a]
	Residual	3108.826	103	30.183		
	Total	3256.914	104			

a. Predictors: (Constant), Company Size

b. Dependent Variable: Disclosure

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	53.543	.570		93.944	.000
	Company Size	3.985E-09	.000	.213	2.215	.029

a. Dependent Variable: Disclosure

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Oneway

Test of Homogeneity of Variances

Disclosure

Levene Statistic	df1	df2	Sig.
.896	3	101	.446

ANOVA

Disclosure

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	358.621	3	119.540	4.166	.008
Within Groups	2898.293	101	28.696		
Total	3256.914	104			

Post Hoc Tests

Multiple Comparisons

Dependent Variable: Disclosure

Scheffe

(I) Type of companys activity	(J) Type of companys activity	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95%Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
banks	assurance companies	7.1100*	2.02954	.009	1.3396	12.8805
	services companies	4.4030	1.88819	.150	-.9655	9.7716
	industrial companies	4.9475	1.80178	.063	-.1754	10.0703
assurance companies	banks	-7.1100*	2.02954	.009	-12.8805	-1.3396
	services companies	-2.7070	1.57062	.401	-7.1726	1.7586
	industrial companies	-2.1626	1.46561	.539	-6.3296	2.0045
services companies	banks	-4.4030	1.88819	.150	-9.7716	.9655
	assurance companies	2.7070	1.57062	.401	-1.7586	7.1726
	industrial companies	.5444	1.26262	.980	-3.0455	4.1344
industrial companies	banks	-4.9475	1.80178	.063	-10.0703	.1754
	assurance companies	2.1626	1.46561	.539	-2.0045	6.3296
	services companies	-.5444	1.26262	.980	-4.1344	3.0455

*. The mean difference is significant at the .05 level.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Homogeneous Subsets

Disclosure

Scheffe[a,b]

Type of companys activity	N	Subset for alpha = .05	
		1	2
assurance companies	19	51.5263	
industrial companies	45	53.6889	
services companies	30	54.2333	54.2333
banks	11		58.6364
Sig.		.467	.086

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 20.091.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

Descriptives

Descriptive Statistics

Type of companys activity		N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
banks	Disclosure	11	51.00	64.00	58.6364	4.34218
	Company Size	11	30913021	2.1E+09	7.2E+08	610607370.6
	Valid N (listwise)	11				
assurance companies	Disclosure	19	40.00	60.00	51.5263	6.14969
	Company Size	19	3783168	33990931	9923310	7433247.792
	Valid N (listwise)	19				
services companies	Disclosure	30	45.00	62.00	54.2333	4.56133
	Company Size	30	355489	5.4E+08	3.9E+07	104466874.7
	Valid N (listwise)	30				
industrial companies	Disclosure	45	40.00	65.00	53.6889	5.69219
	Company Size	45	1111210	6.3E+08	4.4E+07	119448429.4
	Valid N (listwise)	45				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Type of companys activity	Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
banks	1	Company Size[a]	.	Enter
assurance companies	1	Company Size[a]	.	Enter
services companies	1	Company Size[a]	.	Enter
industrial companies	1	Company Size[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Disclosure

Model Summary

Type of companys activity	Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
banks	1	.064[a]	.004	-.107	4.56769
assurance companies	1	.186[a]	.034	-.022	6.21804
services companies	1	.376[a]	.142	.111	4.30052
industrial companies	1	.207[a]	.043	.021	5.63274

a. Predictors: (Constant), Company Size

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ANOVA[b]

Type of companys activity	Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
banks	1	Regression	.771	1	.771	.037	.852[a]
		Residual	187.774	9	20.864		
		Total	188.545	10			
assurance companies	1	Regression	23.447	1	23.447	.606	.447[a]
		Residual	657.289	17	38.664		
		Total	680.737	18			
services companies	1	Regression	85.522	1	85.522	4.624	.040[a]
		Residual	517.844	28	18.494		
		Total	603.367	29			
industrial companies	1	Regression	61.350	1	61.350	1.934	.172[a]
		Residual	1364.295	43	31.728		
		Total	1425.644	44			

a. Predictors: (Constant), Company Size

b. Dependent Variable: Disclosure

Coefficients[a]

Type of companys activity	Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
			B	Std. Error	Beta		
banks	1	(Constant)	58.308	2.193		26.586	.000
		Company Size	4.548E-10	.000	.064	.192	.852
assurance companies	1	(Constant)	50.003	2.421		20.650	.000
		Company Size	1.535E-07	.000	.186	.779	.447
services companies	1	(Constant)	53.589	.840		63.766	.000
		Company Size	1.644E-08	.000	.376	2.150	.040
industrial companies	1	(Constant)	54.124	.896		60.395	.000
		Company Size	-9.89E-09	.000	-.207	-1.391	.172

a. Dependent Variable: Disclosure

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com